عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني وسبل تعزيزها

وفاء محمود خليل ياسين

رسالة ماجستير

القدس _ فلسطين

1434هـ / 2012 م

المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني وسبل تعزيزها

إعداد:

وفاء محمود خليل ياسين

بكالوريوس تنمية اجتماعية وأسرية– جامعة القدس المفتوحة– فلسطين

المشرف: د.زياد صالح قنام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة– مسار بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية، معهد التنمية المستدامة– جامعة القدس

1434هـ / 2012 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني وسبل تعزيزها

اسم الطالب: وفاء محمود خليل ياسين
الرقم الجامعي:20913172

المشرف: د. زياد صالح قنام

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2012/01/08، من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. زياد قنام التوقيع:.....
2. ممتحنا داخليا: د. ثمين هيجاوي التوقيع:.....
3. ممتحنا خارجيا: د. عبد الرحمن التميمي التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1434 هـ / 2012 م

الإهداء

إلى من ربياني صغيراً وخلقا في نفسي طلب العلم..... إلى أبي وأمي.

إلى رفيق دربي ودليلي في حياتي ومسيرتي..... زوجي أيمن.

إلى ورداتي اللواتي ملأن عليّ حياتي، تقوى، مي، مرح، فرح، والى زهرة عمري ابني نصر.....

إلى أشقائي وشقيقاتي الأعزاء.

إلى روح خالتي الطاهرة.....رحمها الله.

إلى كل هؤلاء أُهدي هذه العمل العلمي المتواضع.

وفاء محمود خليل ياسين

الإقرار

اقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

وفاء محمود خليل ياسين

التاريخ:.....

شكر وعرفان

اشكر الله العلي القدير الذي وفقني لالتحق بركب العلم والعلماء فهو أحق بالشكر والثناء سبحانه وتعالى، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" أتقدم بالشكر الجزيل

إلى جامعتي الغالية هذا الصرح العلمي الأصيل، الذي احتضنني وأتاح لي فرصة التعليم العالي، وإلى معهد التنمية المستدامة، ممثلا بإدارته وهيئته التدريسية.

إلى مشرفي الذي لم يتوانى يوما عن تقديم النصح والإرشاد الدكتور زياد قنام.

الى ممتحني الرسالة د. عبد الرحمن التميمي و د. ثمين الهيجاوي على ملاحظاتهما القيمة.

إلى محكمي أداة الدراسة الذين كان لأرائهم ومقترحاتهم الأثر العميق في انجاز هذه الدراسة: د.ربيع عويس، أ. جميل المطور، أ. أمجد الخراز أ. خضر دراغمة، ومكتب معالم.

إلى كل زملائي وزميلاتي اللذين كانوا دوما إلى جانبي بالدعم والمساندة واخص بالذكر الزميل إبراهيم عباهرة.

إلى جميع هؤلاء أتقدم بعظيم الشكر والامتنان.

وفاء محمود خليل ياسين

تعريفات

التقييم البيئي : العملية التي بموجبها يتم دراسة ومراجعة الآثار البيئة المحتملة للنشاطات التطويرية قبل النظر في منح الموافقة البيئية.(وزارة شؤون البيئة، 2000)

الأثر البيئي : كل تغيير سلبي أو إيجابي يؤثر في البيئة نتيجة ممارسة أي نشاط تطويري (وزارة شؤون البيئة، 2000)

تقييم الأثر البيئي : عملية فكرية وتجريبية وتحليلية من اجل التعرف، التكهن،والتفسير حول الآثار البيئية للمشاريع التنموية على كافة الصعد الإنشائية والقانونية مع الأخذ بعين الاعتبار كافة البدائل الممكنة للمشروع، واقتراح وسائل منعية ووقائية وعلاجية تأهيلية لهذه الآثار بما يضمن سلامة الأنظمة البيئية واستدامتها (.قنام،2006)

التنمية المستدامة : تنمية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم. (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987)

قرار التقييم البيئي : القرار الصادر عن الوزارة أو السلطة المسئولة عن تنفيذ هذه السياسة.(قنام، 2006)

المشاركة المجتمعية : مساهمة (الأفراد والجماعات) بالرأي والموقف بشكل منظم مباشرة أو من خلال من يمثلهم في المراحل المختلفة بعملية تقييم الأثر

اللجنة الإقليمية للتخطيط والتنظيم والبناء : لجنة على مستوى المحافظات تمثل كافة الوزارات المعني بالإضافة إلى النيابة تختص بالمصادقة على المشاريع الكبرى.

وزارة شؤون البيئة : انشئت عام 1996 ومنذ عام 2002 ألغيت كوزارة واعتمدت كسلطة، وبهذا سميت وما زالت بسلطة جودة البيئة. وزارة شؤون البيئة، 2000)

الجهات المشاركة : كل شخص طبيعي أو معنوي له اهتمام أو يتأثر من النشاط التطويري. (وزارة شؤون البيئة، 2000)

البيئة : كل ما يحيط بالإنسان ويصل اليه اهتمامه (قنام،2006)

الشروط المرجعية : متطلبات مكتوبة تصدر عن الوزارة تغطي وتنفيذ التقييم البيئي والاستشارات التي يجب القيام بها، وشكل ونوع المعلومات الناتجة عن الدراسة (وزارة شؤون البيئة، 2000)

الموافقة البيئية : الموافقة المشروطة أو غير المشروطة الصادرة عن الوزارة بعد

استكمال كافة المتطلبات البيئية أو استكمال إجراءات التقييم البيئي المناسب للنشاط التطويري للغايات الترخيص عن الجهة المختصة (وزارة شؤون البيئة، 2000)

الملخص

أجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين شهري شباط وتشرين ثاني 2011، وجاء مبحوثيها ضمن عينات قصديه وأخرى صدفية من ذوي العلاقة بالتقييم البيئي من العاملين في سلطة جودة البيئة، واللجان الإقليمية للتخطيط والتنظيم والبناء في مديريات الحكم المحلي، والمكاتب الاستشارية لإعداد دراسات التقييم، وأصحاب مشاريع رخصت بيئيا، إضافة إلى قيادات مجتمعية سبق لها المشاركة في عملية التقييم البيئي. وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني، وكذلك التعرف على معيقات هذه المشاركة والوسائل الكفيلة بتعزيزها.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لمناسبته لأغراض الدراسة؛ حيث تم الاطلاع على عدد من المراجع والدراسات السابقة، ومن ثم إجراء مقابلات استطلاعية مع ذوي العلاقة في تقييم الأثر البيئي، والتي تم استنادا إلى نتائجها بناء الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة. ولقد استند الاستبيان لمقياسين، الأول علامة من 10 كقياس لأهمية وشدة نسبية، والثاني مقياس ليكرت الثلاثي، لقياس مستوى حدوث عنصر الدراسة المبحوث. وتم تحليل البيانات وعرضها من خلال حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية وبرنامج إكسل.

وجاءت أهم نتائج الدراسة بأن الأهمية النسبية العامة لعناصر المشاركة المجتمعية من المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (7.01). أما واقع حدوثها، فجاء بدرجة متوسطة إلى كبيرة من المستوى الأول، وبمتوسطات حسابية (1.89–2.16). كما جاءت الشدة النسبية لمعيقات المشاركة المجتمعية من المرتبة الثالثة، و بمتوسط حسابي كلي (6.92). أما أهم المعيقات فكانت: غياب الثقافة المجتمعية بأهمية المشاركة (8.13)، وأن حماية البيئة لا تمثل أولوية مجتمعية (7.78)، وسيادة ظاهرة التكاسل والتواكل المجتمعي (7.60)، وعدم ثقة الجمهور باحترام الجهة الرسمية لمشاركاتهم (7.42)، وغياب مفهوم الرقابة المجتمعية عند الأفراد (7.09). أما واقع حدوث هذه المعيقات فجاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول، وبمتوسط حسابي كلي (2.08). كما جاءت النتائج أيضا بأن الأولوية النسبية للمقترحات الكفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية هي من المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي كلي (7.74). وكان أهمها: تعميم ثقافة المشاركة المجتمعية (7.96)، وتطوير إستراتيجية وطنية للمشاركة (7.82)، وخلق إعلام مساند للمشاركة المجتمعية (7.82). وأما إمكانية تطبيق هذه المقترحات في الواقع، فجاءت كبيرة من المستوى الأول (2.37).

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بضرورة العمل على تعميم ثقافة التقييم البيئي عموما، والمشاركة المجتمعية خصوصا من خلال إعداد دليل مرجعي لتقييم الأثر البيئي، وإعداد برامج توعية حول أهمية المشاركة وايجابيات ممارستها وضرورة العمل على شرح وتعميم ثقافة القيمة الشاملة للموارد، وضرورة تحمل كل طرف من أطراف العلاقة بالتقييم البيئي لمسؤولياته، وتحفيز المؤسسات الرسمية للقائمين على المشاركة لإيجاد برامج قادرة على توسيع وسائل المشاركة المجتمعية بطرق ممكنه لكافة شرائح المجتمع، وإيجاد تشريعات وقوانين تضمن مشاركة مجتمعية واسعة في كافة مراحل التقييم، وتطوير إستراتيجية وطنية للمشاركة المجتمعية، وخلق إعلام مساند للمشاركة المجتمعية.

The reality of community participation in the environmental impact assessment on the Palestinian level, and means of its enhancement.

Abstract

This study was conducted between February and November 2011, the surveyed group was selected based on accidental and purposive sampling of environmental assessment aware and relevant people, who work in the Palestinian Environment Quality Authority, the regional committees for planning, organization and construction at the Local governance directorates ٹnvironmental ٭mpact assessment study and consultation firms and owners of environmentally licensed businesses, in addition to community leaders who have previously participated in environmental impact assessment. The study aimed at identifying the reality of community participation in the evaluation and assessment of the environmental impact on the Palestinian level, it also aimed at identifying the obstacles and challenges facing participation and the means needed for its enhancement. The study adopted the descriptive research approach as it fits and serves the study goals.

The questionnaire was based on two main ratings (scales); the first scale was a grade of 10 to measure the importance and relative intensity, and the second scale was a 3-point Likert scale to measure the level of frequency of the research study element. The data was analyzed and presented using the SPSS and MS excel.

The study revealed that the general relative importance of the elements of community participation is of the second ranking (rating), and with an average of (7.01). As for its occurrence, it ranged between middle to high degree with averages of (1.89-2.16). The relative intensity of the obstacles of the community participation came on the third rating with an average of (6.92). the most important obstacles were the lack of societal awareness about the importance of participation (8.13), the protection of environment is not a community priority (7.78), The dominance of the community dependency and laziness (sluggishness) phenomena (7.60), lack of public confidence in official respect and recognition for their participation and absence of community monitoring & control concept within the community members (7.09). As for the frequency and reoccurrence of these obstacles, it ranged high with the average of (2.08). The results also revealed that the relative priority of the proposed suggestions to enhance the community participation is of the second ranking with a total average of (7.74). Most important results were, promoting and enhancing the culture of community participation (7.96), Development of a national strategy for participation (7.82), creation of community participation supporting media (7.82). as for the possibility and potentiality of implementing these suggestion on the ground, it ranged high on the first level (2.37).

The study recommends the importance of working on promoting the culture of environmental impact assessment in general, and the community participation in particular by developing a reference guide (manual) for environment impact assessment, and the development of awareness raising programs on the importance of participations and its benefits; the study also; highlighted the importance of explaining and promoting a culture of recognition of the overall and comprehensive value of the resources, the importance of assuming the environmental impact assessment responsibility by the different stakeholders, motivating the participation promoters by the official and governmental organizations in order to develop valid programs which are capable of expanding the community participation via

practical methodologies and tools with all possible means to reach all community sectors, development of legislations and regulations that ensure and guarantee wide community participation in all phases of assessment, developing a national strategy for community participation and creating a community participation supporting media

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 تمهيد

إن تزايد الأخطار وسرعة انتشارها التي باتت تهدد الواقع البيئي للإنسان، هو ما دفع باتجاه البحث عن السبل والأدوات التي تساهم في الحد من التأثيرات السلبية للفعل الإنساني، والتي تهدد حاضره ومستقبله، وبات التركيز على موضوع تقييم الأثر البيئي حيويا وفاعلا ليس في مجتمع دون أخر بل في المجتمعات الإنسانية كافه وبمستويات مختلفة،ولأجل أهميه تعظيم دور تقييم الأثر البيئي فقد أصبح من الموضوعات الأكثر حيوية التي يتم الحديث عنها بكثرة هذه الأيام فتقييم الأثر البيئي أصبح ركنا أساسيا لنجاح أي مشروع، وشرطا ضروريا للعديد من المؤسسات الدولية والمحلية التي أصبحت تشترط إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي قبل الموافقة النهائية على تمويل أو تنفيذ أي مشروع.

تعتبر المشاركة المجتمعية من أهم ركائز عملية تقييم الأثر البيئي، فقد أصبحت المشاركة بكل أشكالها العملية تساعد على تحقيق أهداف المجتمع بما يلبي حاجته كإفراد وجماعات فقد اعتبرها بعض الدارسين وسيله في حد ذاتها

ومع تعاظم مسؤوليات الفرد تجاه ذاته والمجتمع تبرز أهميه مشاركته في عمليه تقييم الأثر البيئي في مراحلها المختلفة وكذلك بمستوياتها جميعا، وقد اعتبرت المشاركة المجتمعية بحد ذاتها الوسيلة والهدف في الوقت نفسه،فهي الوسيلة التي من خلالها يلعب فيها الفرد الدور المؤثر والفاعل تجاه القرارات التي تمس واقعه المعاش، لان علاقة هذه القرارات ليست بأصحاب القرار فقط بل تهم كل

الآخرين إن كانوا المعاصرين لها أو الأجيال القادمة والتي لا تمس واقعا جغرافيا محددا فقط، بل قد تتجاوزه إقليما، وهذا كله يبرر أهمية ودور المشاركة المجتمعية باعتبارها أكثر ضمانا للقرار البيئي، وهي كذلك الهدف الذي تسعى المجتمعات المتقدمة لتحقيقه في حماية مواردها الطبيعية وتحقيق الاستدامة لهذه الموارد.

ولقد تركزت الجهود البحثية السابقة في مجال الدراسات البحثية المتعلقة بتقييم الأثر البيئي، على انعكاسات تبني قيم ومبادئ تقييم الأثر البيئي على العمل المؤسسي عموما، ومدى تلاؤم منهجية التقييم مع الأوضاع الفلسطينية ودراسات أخرى تناولت مخرجات دراسات التقييم لمشروعات مختلفة وجميعها قد تناولت جزئيات محدده. في حين جاءت هذه الدراسة لتكمل جانبا بحثيا حيويا يرتبط بالتقييم البيئي له أبعاده التطبيقية، ألا وهو المشاركة المجتمعية في التقييم، وبالتالي في القرار البيئي المترتب عليه، والذي لا يمكن للتقييم أن ينجح وأن يحقق أهدافه بالصورة المطلوبة دونه.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي:ما واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني؟ وما هي سبل تعزيزها؟

3.1 مبررات الدراسة

وتتمثل مبررات الدراسة فيما يأتي:

- الاهتمام المتزايد من قبل كافة المؤسسات الدولية الداعمة للأنشطة التنموية، وكذلك المؤسسات المحلية العاملة في المجال التنموي، بإعداد دراسات التقييم البيئي للمشروعات المقترحة، وكذلك مشاركة الجمهور والمهتمين في هذه المشروعات، على طريق انجاز مشروعات "ديمقراطية بالقرار والإدارة" تضمن مساهمة انجح لهذه المشروعات في تحقيق التنمية.
- خصوصية الحالة البيئية الفلسطينية، لما تواجهه من تحديات وتهديدات متعاظمة خصوصا الإسرائيلية منها، والدور الايجابي المتوقع لتقييم الأثر البيئي، في تقليص حجم هذه التحديات، وحماية البيئة لتبقى قادرة على المساهمة في السير قدما في العملية التنموية، ودعم نجاح المؤسسية الناشئة في المجتمع الفلسطيني.

- الاتجاه الرسمي الفلسطيني نحو المأسسة والديمقراطية، ومحاولات إشراك الجمهور في القرارات بمختلف صورها ومجالاتها، لتعزيز انتمائهم وارتباطهم بالكيان الوطني وقضاياه، وحماية موارده خصوصا البيئية منها.
- قلة الدراسات البحثية والأكاديمية التي تتناول تقييم الأثر البيئي عموما، ودوره في تعزيز المشاركة المجتمعية، خصوصا.

4.1 أهمية الدراسة

تتمثل منطلقات أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

- الأهمية العلمية: تمثل هذه الدراسة استكمالا للجهود العلمية البحثية والأكاديمية التي تناولت تقييم الأثر البيئي، من الجوانب المختلفة، بتناولها لجانب لم يتناول على المستوى المحلي في الحد الأدنى، ألا وهو دور المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي. كما أنها تفتتح أفاقا بحثية جديدة للباحثين، خصوصا في مجال: أساليب تحفيز العامة على المشاركة في تقييم الأثر البيئي، والأساليب التحفيزية الممكن استخدامها من قبل الجهات الرسمية لتشجيع أصحاب المشاريع على إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، وتبني قيمه ومبادئه في العمل المؤسسي.
- الأهمية التطبيقية:يمكن أن تساعد مخرجات هذه الدراسة المؤسسة الرسمية على اكتشاف المعيقات الحقيقة لمشاركة العامة في دراسات التقييم البيئي، وبالتالي تحسين التخطيط لهذه المشاركة.
- أهمية خاصة بالباحثة:تعميق معرفة الباحثة بأسس تقييم الأثر البيئي و مستويات واليات المشاركة المجتمعية، بما ينسجم مع متطلبات عملها المؤسسي في ظل اهتمام المانحين بالمشاركة المجتمعة كأحد أهم الركائز في إنجاح المشروعات التنموية في المجتمع الفلسطيني

5.1 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في هدف رئيس ومجموعة من الأهداف الفرعية: أما الهدف الرئيس فهو التعرف على واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني وسبل تعزيز هذه المشاركة. أما الأهداف الفرعية فتتمثل فيما يأتي:

- التعرف على واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني، من حيث عناصرها أدناه:

  - الأطراف المشاركة.
  - مستويات المشاركة وأسس اختيارها.
  - آليات المشاركة.
  - توقيت المشاركة.

- قياس اتجاهات المبحوثين (تحديد الأهمية النسبية)، نحو عناصر المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي
- التعرف على معيقات المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني
- تقديم مقترحات كفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني، من وجهة نظر المبحوثين.
- التعرف على الفروق في إجابات المبحوثين حول واقع المشاركة المجتمعية عملية تقييم الأثر البيئي وسبل تعزيزها، استنادا إلى متغيرات (صفة المبحوث، الجنس، العمر بالسنوات، الدرجة العلمية، عدد سنوات الخبرة في مجال العمل البيئي).

6.1 أسئلة وفرضيات الدراسة

تتمثل أسئلة الدراسة في سؤال رئيس ومجموعة من الأسئلة الفرعية: أما السؤال الرئيس فهو ما هو واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني وسبل تعزيز هذه المشاركة. أما الأسئلة الفرعية فتتمثل فيما يأتي:

- ما واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني؟ من حيث عنصرها أدناه:

  - الأطراف المشاركة.
  - مستويات المشاركة وأسس اختيارها.
  - آليات المشاركة.
  - توقيت المشاركة.

- ما هي اتجاهات المبحوثين (الأهمية النسبية) نحو عناصر المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي؟
- ما هي معيقات المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني؟
- ما هي المقترحات الكفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي من وجهة نظر المبحوثين؟
- ما هي الفروق في إجابات المبحوثين حول واقع المشاركة المجتمعية عملية تقييم الأثر البيئي وسبل تعزيزها استنادا إلى متغيرات (صفة المبحوث، الجنس،.....)؟

ولفحص تأثير خصائص عينة المبحوثين (صفة المبحوث، مؤسسة العمل،...)، سيتم اعتماد الفرضيات الآتية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي وسبل تعزيزها على المستوى الفلسطيني تعزى للمتغيرات (صفة المبحوث، الجنس،.....)

8.1 هيكلية الدراسة

اشتملت الدراسة على خمسة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول : المقدمة والمبررات، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، فرضيات الدراسة، أسئلة الدراسة.

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة: ويتناول موضوع المشاركة المجتمعية، واهم الدراسات السابقة ذات العلاقة

الفصل الثالث : منهجية البحث وأدواته، مجتمع البحث، وعينة البحث و خصائصها، أدوات البحث، صدق أداة الدراسة والتحكيم، ثبات الأداة، وحدود الدراسة

الفصل الرابع : يشتمل على التحليل الكمي والنوعي للبيانات التي جمعت خلال الدراسة، بغرض إجابة أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، وكذلك عرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الخامس : يشتمل على الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

سعى الإنسان للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحسين نوعية البيئة وحماية مواردها كما ونوعا. وهذا لا يمكن أن يتم الا بتنسيق حقيقي بين المشرع والمخطط والمنفذ. وهنا ولدت الحاجة إلى ما يجمع هذه العوامل معا وكانت الإجابة تقييم الأثر البيئي الذي هو في الأساس أداة فعالة تدمج التخطيط مع التنفيذ ومشاركة المسئولين والجمهور. و ودراسات تقييم الأثر البيئي يعد من أحدث الدراسات البيئية المعاصرة، ويهدف إلى التعرف على الآثار البيئية للأنشطة التنموية المختلفة التي يمارسها الإنسان، من أجل خفض الآثار السلبية لهذه الأنشطة إلى الحد الأدنى وتعزيز الآثار الإيجابية لها إلى أقصى حد ممكن.

يعمل تقييم الأثر البيئي على تخفيض مستوى اعباء تأثيرات البيئية الناتجة عن أعمال الإنسان والتي تتميز بالتعقيد، و بكبر حجمها، حيث لا تظهر نتائج هذه التأثيرات إلا بعد مضي سنوات لأجل ذلك اكتسب تقييم الأثر البيئي أهمية كبرى بعبارة الادأة الفاعلة في اتخاذ القرار البيئي هذا الدور تم تعريفه حسب إعلان ريو سنه 1992 والذي نص على (برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة، 2002): " تقييم التأثير البيئي هو أداة وطنية يجب إجراءها للأنشطه المقترحة التي من المحتمل أن يكون لها تأثير واضح على البيئة، وتخضع لقرار الجهة الوطنية المختصة "

عمليا يتم إجراء تقييم الأثر البيئي لأهداف متعددة منها منع أو تقليل التأثيرات السلبية المحتملة لمشروعات التنمية أيضا يمكن استخدام تقييم الأثر البيئي كأداة للتخطيط لأجل إدخال الاعتبارات

البيئية في جميع المشاريع الوطنية القومية العالمية، ولأجل اعتبارات الأهداف البيئية فان المستويات العليا في اتخاذ القرار تنطلق من اعتماد تقييم الأثر البيئي أساسا استراتيجيا في السياسات والخطط الوطنية العليا

2.2 عملية تقييم الأثر البيئي

ألاسس النظرية لتقييم الأثر البيئي تعرضها الدراسة فيما يأتي:

1.2.2. تعريف تقييم الأثر البيئي:

تعتبر عملية تقييم الأثر البيئي من الموضوعات المعاصرة التي تتناسب مع التوجهات الانسانيه للأمم وقد حظيت باهتمام الباحثين، والمختصين، ليس فقط في مجال البيئة، إنما بكل المجالات الانسانيه، فجاءت تعريفات مختلفة لتقييم الأثر البيئي كان أهمها:

تعريف وزارة شؤون البيئة الفلسطينية.(2000): حيث عرفت عملية تقييم الأثر البيئي وفق سياسة التقييم البيئي الفلسطينية بأنه: ""الدراسة المفصلة للآثار البيئية لمشروع مقترح حسب الشروط المرجعية،::بينما تعرف التقييم البيئي بأنه: ""العملية التي بموجبها يتم دراسة ومراجعة الآثار البيئية المحتملة للنشاطات التطويرية قبل النظر في منح الموافقة البيئية".

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.(2002): فقد عرف تقييم الأثر البيئي بأنه: عملية منظمة لتحديد وتوقع وتقييم التأثيرات البيئية للأعمال والمشاريع المقترحة، تتم كوضع مسبق على القرارات الرئيسية والالتزامات".

أما (قنام، 2006)، فعرفها بأنها" عملية فكرية وتجريبية وتحليلية تهدف إلى التعرف، التكهن، وتفسير وإيضاح، وإيصال المعلومة، حول الآثار البيئية للمشاريع التنموية مع الأخذ بعين الاعتبار كافة البدائل الممكنة لتوقيت المشروع، مكانه، تصاميمه،...الخ. وكذلك اقتراح وسائل منعية وتخفيفية وعلاجية تأهيليه لهذه الآثار بما يضمن سلامة الأنظمة البيئية واستدامتها".

ولقد تبنت هذه الدراسة تعريف قنام (2006) كتعريف اجرائي نظرا لانسجامه مع فهم ورؤية الباحثة والبحث.

2.2.2. أهمية تقييم الأثر البيئي:

ازدادت أهمية عملية تقييم الأثر البيئي،بازدياد التأثيرات البيئية للمشاريع التنموية المختلفة وازدياد الشرائح المجتمعية المختلفة المتاثره بتلك الآثار فقد أكد برنامج الأمم المتحدة على أهمية تقييم الأثر البيئي كونه يعمل على تخفيض التأثيرات البيئية الناتجة من أعمال التنمية، ويجعلها تنمية مستدامة، وهذه التأثيرات البيئية تتميز بالتعقيد وكبر حجمها، وبعضها لا يظهر عواقبه إلا بعد مضي أكثر من ثلاثين عاما من إجراء تقييم الأثر البيئي، ونتيجة لذلك اكتسب تقييم الأثر البيئي أهمية كبرى كأداة لاتخاذ القرار، وهذا الدور تم تعريفه رسميا بالمبدأ رقم (17) من إعلان "ريو" سنة 1992 للبيئة والتنمية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، 2002)

تأخذ عملية اتخاذ القرار البيئي بالاعتبار حجم الآثار وانعكاساتها على مجالات مختلفة من حياة الناس وكذلك آليات تخفيض الآثار(تخفيفيه،تعويضيه،تاهيليه) ذلك ما ابرز أهمية اضافيه للعملية فقد أكد برنامج الأمم المتحدة على أهمية تقييم الأثر البيئي كونه يعمل على تخفيض التأثيرات البيئية الناتجة من أعمال التنمية، ويجعلها تنمية مستدامة، وهذه التأثيرات البيئية تتميز بالتعقيد وكبر حجمها، وبعضها لا يظهر عواقبه إلا بعد مضي أكثر من ثلاثين عاما من إجراء تقييم الأثر البيئي، ونتيجة لذلك اكتسب تقييم الأثر البيئي أهمية كبرى كأداة لاتخاذ القرار، (برنامج الأمم المتحدة، 2000)

ومن ناحية أخرى فان عملية تقييم الأثر البيئي أثبتت نجاعتها وفاعليتها على المدى البعيد من خلال دراسات تقييم الأثر البيئي في العديد من المجالات التي مست شرائح المجتمع حيث أشارت هذه الدراسات إلى الايجابيات الآتية لتقييم الأثر البيئي (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، 2005).

- يشكل ضمانة لحفظ وصيانة، وتوازن البيئة،وأنظمتها الحيوية.
- أداة ضامنة لاستدامة المشاريع.
- أداة اقتصادية لتحديد الجدوى، و ضبط النفقات، والمخاطر الاقتصادية والبيئية، وتخفيض تكاليف المشاريع على المدى البعيد.
- أداة للمحافظة على الصحة جنبا إلى جنبا مع تحقيق التنمية.
- أداة هامة للتخطيط البيئي، والاقتصادي، والتنموي، و تحسين التخطيط للمشاريع التنموية المستقبلية.

- أداة ضامنة في حال تطبيقها على الوجه الصحيح لتحقيق الفعالية، والإنتاجية
- أداة مهمة لأسلوب الإدارة البيئية المتكاملة لضمان حاجات الوقت الحاضر، مع حماية البيئة للأجيال القادمة استخداما مستداما للموارد.
- يوفر المعلومات العلمية حول المشاريع التنموية.
- حماية وتحسين لنوعية الحياة.
- فرصة للجمهور للتعرف والاطلاع على المشاريع التي تنفذ وآثارها البيئية.
- إعطاء الجمهور فرصة للمشاركة في صنع القرار وفي السياسات (تعزيز الديمقراطية في اتخاذ القرار).
- تعزيز التنسيق بين جميع الجهات المختصة على الصعيد الحكومي والأهلي والخاص.
- مشاركة الجمهور تعطيهم شعور الثقة بالحكومة وصانعي القرار.
- تحسن صورة المسئولين كمواطنين.

3.2.2. أهداف تقييم الأثر البيئي:

لقد ارتكزت عملية تقييم الأثر البيئي على مجموعه متكاملة من الأهداف التي رسمت الهياكل المتكاملة والآليات لعملية تقييم الأثر البيئي، هذه الأهداف التي وجهت العملية نحو الوصول بعملية تقييم الأثر البيئي بفاعلية أكثر وكفاءة اكبر وقد رأى المختصون والباحثون بان رسم الأهداف للعملية من شانه إنجاح دراساتها ووصولها إلى نتائج مضمونة ومتلائمة مع القرار البيئي مطلوب، فقد قام الباحثون والمهتمين بتصنيف أهداف تقييم الأثر البيئي إلى أهداف عامه وأخرى خاصة حسب (برنامج الأمم المتحدة للبيئة،2002)، و(الحجار والعزيزي،2003) كما يلي:

- الأهداف العامة: فيما يلي مجموعة من الأهداف العامة لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي:

  - التعرف والتكهن، بالآثار البيئية، والاجتماعية المختلفة للمشاريع، قبل حدوثها مما يؤدي إلى خفض التكاليف المالية، والاجتماعية وغيرها.
  - فرصة لتعديل، وتغيير، وتحسين، تصميم وتخطيط المشروع.
  - ضمان الاستخدام الفاعل للموارد، وتقليل هدرها الذي ينتج عادة عن تصحيح الآثار والأخطاء الناتجة عن المشروع.
  - يقوي ويعزز مبدأ المشاركة المجتمعية.
  - تعزيز الثقة ما بين الجمهور، والجهات الرسمية.

- يساعد في تحديد معايير المراقبة والمتابعة.
- الوفاء بالمتطلبات القانونية، إذ يمكن أن يؤدي التقييم للحصول على ترخيص للمشروع.
- وسيلة لتشجيع التنمية المستدامة.
- تعزيز السلامة والصحة العامة.
- ضمان التنفيذ السليم لخطة المشروع.
- يساعد في تنفيذ السياسات والخطط الوطنية البيئية.

- الأهداف الخاصة: وتشمل هذه الأهداف ما يلي:

- أولا: لأهداف المتعلقة بالمواطن: في الجلسة التشاوريه خلال عملية التقييم يستطيع المواطن المتأثر بالمشروع أن يحقق الأتي:

✓ يأخذ فكرة كاملة عن المشروع، وفكرة عامة عن آثاره السلبية والايجابية المحتملة، وآليات التعامل مع هذه الآثار (تخفيف، منع، تعويض).
✓ إبداء الرأي وبيان المخاوف من آثار المشروع المحتملة،
✓ تقديم المقترحات حول نقاط قد تكون غابت عن لجنة التقييم بحكم معرفته بمنطقة المشروع.

- ثانيا: هداف متعلقة بصاحب المشروع: تمكّن عملية تقييم الأثر البيئي صاحب المشروع من:

✓ الحصول على المعلومات الكافية حول نوع، وحجم الآثار، التي يمكن أن يلحقها المشروع بالبيئة المحيطة.
✓ التعرف على كافة البدائل، وتعديل التصميم،واعتماد الإجراءات الوقائية، لضمان تنفيذ،وتشغيل المشروع في ظل من رضي الجمهور، والالتزام بالمتطلبات القانونية.
✓ تجنب الكلفة اللازمة لإصلاح، وتأهيل أي خلل بيئي،قد يتسبب به المشروع.

- ثالثا:أهداف متعلقة بالجهات المسئولة: إن هذه العملية تساعد الجهات المسئولة في:

✓ تغذية الوعي البيئي والمسؤولية لدى صاحب المشروع، بما يحافظ على الموارد الطبيعية.

- ✓ تحقيق هدفها ورسالتها في حماية البيئة,
- ✓ التعرف على آليات تفادي الآثار السلبية المحتملة للمشروع.
- ✓ الحصول على تعهد مسبق من صاحب المشروع بالعمل على التعامل مـــع الآثـــار السلبية للمشروع من خلال معايير التخفيف، والمنع، والتعويض.

أما المنظمة العالمية لتقييم الأثر البيئي فقد حددت أهداف أخرى كما يلي (IAIA,2002):

- التأكد من أن الاعتبارات البيئية كاملة قد تم تحديدها، وتحديد آليات التعامل معها، عند اقتراح مشروعات تنموية.
- التوقع،والتجنب، والتقليل، والتخفيف، ومنع الأضرار أو الآثار البيوفيزيائية، والاجتماعية للمشاريع التنموي.
- ضمان، وحماية فعالية،وإنتاجية،وقدرة النظام الطبيعي، والعمليات البيئية، التي تضمن سلامته، بطرق تتوازى مع الاستجابة للاحتياجات التنموية، والاستفادة من المصادر الطبيعية،مع الحفاظ عليها.

4.2.2. مبادئ عملية تقييم الأثر البيئي:

لقد حددت الأمم المتحدة المبادئ التالية في تقييم الأثر البيئي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2000):

- يجب أن تحقق عملية تقييم الأثر البيئي أهدافها بإعلام متخذ القرارات، وتضمن مستوى ملائما من حماية البيئة، والصحة الإنسانية.
- يجب أن تركز عملية تقييم الأثر البيئي على التأثيرات البيئية الهامة، وتأخذ بالحسبان القضايا المعنية.
- توجه عملية تقييم الأثر البيئي نحو الحقائق والقضايا والظروف الخاصة بالمشروع المقترح تحت المراجعة.
- تعطي فرصاً ملائمة لإعلام وتضمين مشاركة الجماهير المهتمة والمتأثر بالمشروع، ومعرفة أرائهم ومخاوفهم بشكل واضح.
- يجب أن تتسم عملية تقييم الأثر البيئي بالوضوح وسهولة الفهم، ويجب أن تكون متقبلة لإجراء تعديلات في المراحل المبكرة للمشروع، وكذلك يمكن توثيقها،وعمل سجل عام يمكن الجماهير من الإطلاع عليه لكل القرارات التي تم اتخاذها وأسباب اتخاذه.

- يجب أن تطبق أفضل ممارسة ومنهجيات عملية تحديد الموضوعات محل البحث.
- يجب أن تحدد الإجراءات اللازمة للتخفيف من التأثيرات السلبية للمشروع المقترح وكيفية تطبيقها.
- يجب أن تنفذ بمهارة وصرامة وإنصاف وموضوعية ونزاهة وعدالة.
- يجب أن تفرض على أصحاب المشروعات المقترحة التكلفة الأدنى لاستيفاء متطلبات وأهداف عملية تقييم الأثر البيئي

5.2.2. المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي:

أمام تحديات العصر، والتطور العلمي، والتكنولوجي، وفي ظل ازدياد مشكلات الإنسان، كفقدانه لموارده الطبيعية، والاستغلال الجائر لها، فقد أصبح أكثر معرفة بالتأثيرات على حياته، ان كانت حاضرا أو مستقبلا، وانتقل تفكيره نحو البحث عن الآليات، والسبل لفاعليته تجاه قضاياه، وأكثر اندفاعا نحو البحث عن الحلول لمشكلاته وإيجاد البدائل المناسبة.

من هنا برزت المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي، كعامل من عوامل نجاح العملية برمتها، وكذلك كهدف لتحقيق دور أكثر فاعلية، وتأثير للأفراد والجماعات داخل مجتمعاتهم بامتلاك مهارات المشاركة وبما يضمن فردا أكثر تمكينا لممارسة دوره الاجتماعي بصورة إيجابية ومتراكمة.

وتكمن أهمية المشاركة المجتمعية باعتبارها مبدأ أساسي في عملية تقييم الأثر البيئي، لإدراج وجهات نظر الجمهور المهتم، والمتأثر، للمساعدة في ضمان أن عملية اتخاذ القرار تتم بصورة عادلة، ومنظمة، ويؤدي ذلك إلى اختيار مبني على أسس معرفية ونتائج بيئية جيدة.

واعتبرها(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2000) كأحد الركائز الأساسية في نجاح عملية التقييم، لأنها تعتمد على رأي الجمهور المهتم، والمتأثر بالآثار الناتجة عن المشروع، ولآجل ضمان اتخاذ القرار المبني على المعرفة بالنتائج البيئية المتوقعة.

والمشاركة هي حق للجميع كما أشار مبدأ 10 من إعلان ريو (برنامج الأمم المتحدة البيئة والتنمية، 1992):حيث نص على أن كل فرد سيكون عنده الفرصة للمشاركة في عملية اتخاذ القرار عن طريق توفير واسع لانتشار المعلومات.

حيث ذهبت (الأمم المتحدة، 2000) في أحد تعريفاتها إلى أبعد من ذلك فاعتبرت:أن المشاركة المجتمعية هي أكثر الوثائق القانونية شمولية، وتصف دورها في اتخاذ القرارات، حيث يشير النص الرئيسي إلى أن المشاركة الجماهيرية، يجب أن تكون كافية،و فعالة،و رسمية وتجهز بالمعلومات،والإخطارات، والحوارات،والاعتبارات والاستجابات

1.5.2.2. مفهوم المشاركة المجتمعية:

لقد عرف (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2000) المشاركة المجتمعية: بأنها مبدأ أساسي في عملية تقييم الأثر البيئي، لأنها تعتمد رأي الجمهور المهتم، والمتأثر بالآثار الناتجة عن المشروع، ولأجل ضمان اتخاذ القرار المبني على المعرفة بالنتائج البيئية المتوقعة، اعتبرت المشاركة المجتمعية أحد الركائز الأساسية في نجاح عملية تقييم الأثر البيئي.

وأيضا أضاف(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2000):بان المشاركة المجتمعية تعتبر عملية تفاعلية، أكثر تركيزا من الارتباط بالأطراف المعنيين،وهي تعطي الفرصة الأكبر لأولئك المتأثرين، بصورة مباشرة بالآثار الناجمة عن المشروع،لأجل إبداء وجهات نظرهم بخصوص المشروع،وتأثيراته في المجالات المختلفة.

ويمكن صياغة التعريف الإجرائي للمشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي كما يلي:أنها عمليه تفاعلية، وتعتبر أحد المبادئ الأساسية وأهم العوامل الفاعلة في عملية تقييم الأثر البيئي بما يضمن وصول أصحاب القرار إلى اتخاذ قرار بيئي أكثر قبولا وثباتا.

2.5.2.2. أهمية المشاركة المجتمعية:

لقد أشار (قنام،2011) بـــأن أهمية مشاركة الجمهور في العمليات المختلفة لعملية تقييم الأثر البيئي من أنها تستند إلى عدد من المصادر تتمثل فيما يأتي:

- تعزز المبادئ الديمقراطية عمليا، وتطبيقيا.
- أداة لتحسين وتقوية عملية صناعة القرار.
- ضمان للشفافية، والمساءلة،والحكم الرشيد.
- أداة للتوعية، والتعليم، وبناء القدرات المهنية والشعبية.

- أداة ووسيلة لحل النزاعات.
- ضمان للاستقرار والتفاعل السياسي.
- ضمان للتفاعل والمشاركة الاجتماعية.

3.5.2.2. فوائد المشاركة المجتمعية:

المشاركة المجتمعية لم تقتصر على كونها عاملا من عوامل إنجاح تقييم الأثر البيئي، بل أصبحت من خلال الوسائل والتقنيات الكفيلة بأدائها شرطا تنظيميا كفلته الأنظمة والقوانين المحلية، وأصبحت معبرا إضافيا للممارسة الديمقراطية، تؤكد عليه الجهات المانحة والاتفاقيات الدولية، وهناك العديد من الفوائد والإيجابيات للمشاركة المجتمعية وأهمها ما يأتي، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ,2002):

- تحسين تصميم المشروع المقترح.
- المساعدة في تحديد انعكاسات الآثار البيئية للمشروع،بكافة أنواعها على الحياة الاجتماعية، الاقتصادية للمجتمع،بما في ذلك التأثيرات على صحة الناس.
- يمكن للعامة أن يساعدوا في تحديد العلاقة بين الأثر ومسبباته،وكذلك اقتراح وسائل تخفيفيه،ومنعية، وتعويضية، وتأهيليه.
- الحوار مع الجمهور يسهل قبوله للمشاريع، والأفكار المطروحة.
- يساعد في إقناع الجمهور بالمساهمة المادية والعينية في المشروع، إذا كان ذلك ضروريا.
- يساعد في اطلاع الناس على إمكانيات التعويض في حالة الضرر، مما يخفف من وطأة الأثر على مستوى الأفراد والجماعات.
- يمثل العامة العين الساهرة على التزام صاحب المشروع بالمتطلبات القانونية، والإجرائية للمشروع (التزامه باتخاذ الإجراءات المنعية، التخفيفيه،....الخ).
- تعزيز الثقة بين صاحب المشروع والعامة، وبين العامة والحكومة،مما يؤدي إلى تجنب أو تقليل الاختلاف والتعارض بخصوص المشروع.
- توفير قاعدة للمسئول، تسهل عليه اتخاذ القرارات، كزيادة التمويل نظرا لحاجة الجمهور الملحة للمشروع إذا كان التمويل حكوميا. الإسراع بترخيص المشروع، الإسراع في البحث عن ممولين جدد في حال العوائق المالية.....الخ.

وبالرغم من كل ما تقدم من فوائد المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي، إلا أن الإيمان والرغبة بذلك لدى بعض الجهات ضعيفة أو مترددة، وهذا يعود لما ياتي (قنام، 2011):

- تردد بعض المهندسين والخبراء في السماح للعامة بالمشاركة نتيجة لعدم الثقة بما يمكن أن تحققه المشاركة، وتدني التقدير لخبراتهم وأرائهم
- يرى البعض أنه من الأسهل، والأسرع، والأكثر فعالية، والأقل تكلفة، استبعاد الجمهور.
- قلة الموارد وضيق الوقت تضع مشاركة الجمهور في أخر الأولويات نتيجة للتوجه في توفير النفقات، مما يحول دون مشاركة العامة.

4.5.2.2. مستويات المشاركة المجتمعية:

ان تفعيل مشاركة الجمهور ينبغي فيه استخدام تقنيات ووسائل مختلفة في الحالات التنموية المختلفة، حيث أن الثبات على استخدام نفس الوسائل باختلاف الأنماط والمشاريع التنموية،لا يعد كافيا لتحقيق أهداف المشاركة، (قنام، 2011)

إن تحقيق المشاركة المجتمعية لأهدافها، لا يمكن النظر إليه بمقياس واحد، كون مستوياتها يجب أن تتعدد بناءا على المشاريع ذات العلاقة، ويمكن تصنيف مستويات المشاركة كما يلي:

- المشاركة الشكلية: تتم المشاركة لمجرد مواكبة الإجراءات، أو لإعطاء انطباع أن الجماهير قد أبدت رأيها وأنها موافقة على المشروع. (قنام، 2011)
- الإعلام والإطلاع: وتكون المعلومات مقدمة من جهة معينة إلى الجمهور، مثال: منشورات، معارض، زيارة المواقع.وذلك باستخدام(شارلتون، ومكابي 2002):
    - المواد المطبوعة (منشورات، رسائل إخبارية، ملصقات)
    - مركز المعلومات.
    - معلومات الصحافة.
    - زيارة المواقع أو رحلات ميدانية.
    - معارض.
    - خط المعلومات الساخن: شخص رئيسي يمكن الاتصال به.

تقديم الملاحظات والمعلومات: وذلك بتسهيل المشاركة عن طريق الإجابة على أسئلة إما عن طريق استبيان بالبريد، أو عن طريق مقابلة عبر الهاتف،من أجل الحصول على معلومات من الجمهور هذا النوع من تبادل المعلومات هو عملية في اتجاه واحد (Keen, brown & Dyball, 2005)

- الاستشارة: عملية تتيح للمشاركين التعبير عن آرائهم واهتماماتهم، وتقاسم معارفهم مع أنصار المشروع. هذا النوع من المشاركة أيضا يسهل ردود الفعل على البدائل المقترحة التي تقدمها إدارة المشاريع. قد يكون هذا النوع من المشاركة يؤدي إلى حوار بين المشاركين والسلطة (في كثير من الأحيان الحكومة)، ومع ذلك يحافظ على القدرة على تقييم المعلومات التي تم جمعها، وبالتالي اتخاذ قرار بشأن مسار "الأنسب" ويتم ذلك من خلال (Pretty, 1995) :

  - ندوات عامة (اجتماعات عامة).
  - ورشات عمل.
  - محاضرات لمنظمات المجتمع.
  - مقابلات شخصية و/ أو عمليات مسح.
  - مقابلات مع مجموعات للاطلاع على أرائهم.
  - مساعدة فنية للمهتمين والمتأثرين بالمشروع من العامة.

وأضاف(قنام، 2011) بان هناك وسائل أخرى للمشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي:

- إغراء الحوافز المادية: يشارك الناس لتحقيق ما في وسعهم من فائدة في هذه العملية والمشاركة، وبعبارة أخرى، تسمح لهم بالتماس فوائد مالية، أو دعم من مؤسسات مختلفة.
- المشارك الشريك: المشارك لديه السلطة والصلاحيات الكاملة، ويعتبر شريكا للسلطة في إبداء الآراء، ووضع المقترحات والتوصيات. وطلب التعديلات
- المشاركة التعليمية: هذا المنظور يعتبر المشاركة وسيلة لرفع مستوى الوعي بالمشروع، وأهميته،ومدى الفوائد التي يحققها، وبالتالي هو يقدم المعلومات ويساهم في تعليم الأهالي.
- المشاركة التعاونية: المشاركون قادرون على التفاوض والمشاركة في تبادل الآراء مع من هم في السلطة، اعتمادا على موقع وتأثيره، وقدراته على إقناع السلطة والضغط على أرائها، وهنا، يتم التوصل إلى القرارات من خلال توافق الآراء ويتم ذلك من خلال:

  - استخدام المنظمات غير الحكومية استشاره المتأثرين من العامة.
  - لجان استشارية.

- تفويض السلطة: وهذا ينطوي على نقل المسؤولية عادة من الحكومة للجمهور، و تمنح

المسؤولية للجمهور لاستخدامها من أجل الاستفادة من معارفهم ومهاراتهم للحصول على سيطرة أكبر على التخطيط،و عمليات صنع القرار.

- المبادرة الذاتية للمشاركة: ويأتي المشاركون بأفكار خاصة بهم، مع قليل من التوجيهات الخارجية، أو التأثير من قبل الجهات ذات السلطة أو تأثير الحوافز المالية، وهذا النوع من المشاركة يمكن ملاحظته من قبل المنظمات أو الجهات الخارجية (قنام،2011)

5.5.2.2. الأطراف المشاركة المجتمعية:

لقد أوردت الدراسات والأبحاث المرتبطة بعملية تقييم الأثر البيئي في تعريفاتها للجهات (كأفراد، أو جماعات، أو مجتمعات)، باعتبارها أطراف مرتبطة بالمشروع التنموي، ومتأثرة بشكل مباشر، أو غير مباشر، بالآثار الناجمة عنه، ورغم اختلاف التصنيفات لهذه الأطراف أو توزيعها، إلا إنها ضمنت إلى حد ما شمولا لجميع الجهات ذات العلاقة بتقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية المختلفة حسب (الأمم المتحدة، 2000):

- الأطراف المؤثرة النمطية.
- المواطنون: أفراد، ومجموعات، ومجتمعات المتأثرين من قبل المشروع.
- المؤيدون والمنتفعون من المشروع.
- الوكالات الحكومية.
- المنظمات غير الحكومية، والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة.
- مجموعات أخرى مثل المانحين، القطاع الخاص، والأكاديميين.

كذلك فقد أورد برنامج الأمم المتحدة تصنيفا لهذه الأطراف وهي كما هو مبين أدناه:(برنامج الأمم المتحدة للبيئة ,2002):

- المجتمع المحيط بالمشروع: وهم الفئة التي ستستفيد من المشروع،وعليهم تنعكس آثاره السلبية
- المنظمات غير الحكومية التي تخدم المجتمع المحيط بالمشروع أولا، ثم تلك المهتمة بالبيئة ورفاهية المجتمع في الوطن عموما.
- قادة المجتمع: سياسيون، وقادة الدين، والجمعيات المهنية، والنوادي.
- المجالس البلدية والقروية القائمة على خدمة المجتمع.

- الإعلام المحلي.
- الباحثون والمختصون بشؤون البيئة، وقضايا المجتمع.
- الحكومة ممثلة بوزاراتها ذات العلاقة.
- صاحب المشروع، وممولة، ومنفذه.

6.5.2.2. أسس اختيار وسائل المشاركة المجتمعية:

إن اختيار وسيلة المشاركة المجتمعية وفق أسس ومعايير، أرتبط بمجموعة من الاعتبارات والعوامل التي تضمن تحقيق أهداف المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي، وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في اختيار وسائل مشاركة العامة، وأهمها(قنام ,2011):

- حجم ونوع المشروع.
- موقع المشروع وطبيعة المكان.
- عدد ونوع المهتمين والمتأثرين بالمشروع.
- نوعية وأهمية الآثار المحتملة.
- الوقت والمصادر المتوفرة لبرنامج مشاركة العامة.
- الموقع الجغرافي (مدني أو ريفي، مدينة صغيرة أو كبيرة).
- العوامل الاجتماعية والثقافية: مستويات الدخل، التعليم، الثقافة، اللغة، التقاليد.

7.5.2.2. أسباب المشاركة المجتمعية:

هناك أربعة أسباب رئيسية لإشراك العامة في تقييم الأثر البيئي هي، بحسب (Aregbeshola, 2009):

- أسباب أخلاقية: وتتمثل في ضمان الحق الديمقراطي للفرد في المشاركة في الخطط التي تؤثر على مصالحه.
- أسباب قانونية: غالباً ما يشترط من قبل الممولين مثلا نوعا من المشاركة العامة في المشاريع.
- أسباب عملية: المشاركة يمكن أن تحسن تصميم،وموقع، وبناء، وتشغيل، وإزالة مخلفات المشروع.

- أسباب علمية: المجتمع قدرات علمية كامنة، وبإمكانه المساهمة في التقييم من نواحي عدة.

8.5.2.2. توقيت المشاركة المجتمعية:

إن اعتماد التوقيت المناسب للمشاركة المجتمعية، في عملية تقييم الأثر البيئي، إن كانت في مراحل التخطيط،أو التنفيذ من خلال برامج منظمة، سيساهم في إدارة ناجحة للمشروع المقترح خاصة،وأنها تعتبر أحد مصادر المعلومات للتأثيرات البيئية،وهي أفضل من يقدم مقترحات في التخفيف، والتأهيل وصياغة البدائل (الأمم المتحدة، 2000). وبحسب (عامر،2006):فيما يتعلق بتوقيت المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي فهي:

- مرحلة الفحص
- مرحلة دراسة النطاق
- مرحلة تحليل المعلومات
- مرحلة التنفيذ والرصد
- مرحلة المتابعة بعد إعطاء الموافقة

من الأفضل استشارة العامة وإشراكهم في كل مراحل إعداد تقييم الأثر البيئي ولكن في الواقع ترتبط المشاركة في تحديد التأثيرات البيئية و تحضير ومراجعة تقرير تقييم الأثر البيئي (قنام، 2011)

9.5.2.2. مبادئ المشاركة المجتمعية:

اعتمدت المشاركة المجتمعية في مفهومها العلمي، وكذلك باعتبار دورها الحيوي في عملية تقييم الأثر البيئي، على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تكفل لهذه المشاركة تحقيق الأهداف المراد تحقيقها. وقد أظهرت النتائج الواردة في دراسة (عامر،2006) أن المشاركة المجتمعية يجب أن تكون وفق المبادئ الآتية:

- الشمول أي أنها شاملة لجميع الأطراف النمطية.
- الشفافية أن تقوم على الفهم ووضوح الخطوات.
- مناسبة أي تركز على كافة المشاكل الرئيسية الخاصة بالمشروع.

- عادلة: أي يتم إعدادها دون تحيز إلى طرف دون أخر.

10.5.2.2. المشاركة المجتمعية كعملية:

إن المشاركة المجتمعية ليست مرغوبة فقط للمشاركة بحد ذاتها، وإنما يقف خلف ذلك أهداف مهمة جدا، كالحفاظ على البيئة، وضمان تنفيذ القرارات ذات العلاقة في ظل أفضل قبول مجتمعي. وهي ممارسة ليست تلقائية وإنما تحتاج تخطيطاً وإدارة جيدة، يمكن تلخيص أهم خطواتها في الشكل (1.2)، أما تفاصيل كل مرحلة ففيما يأتي:

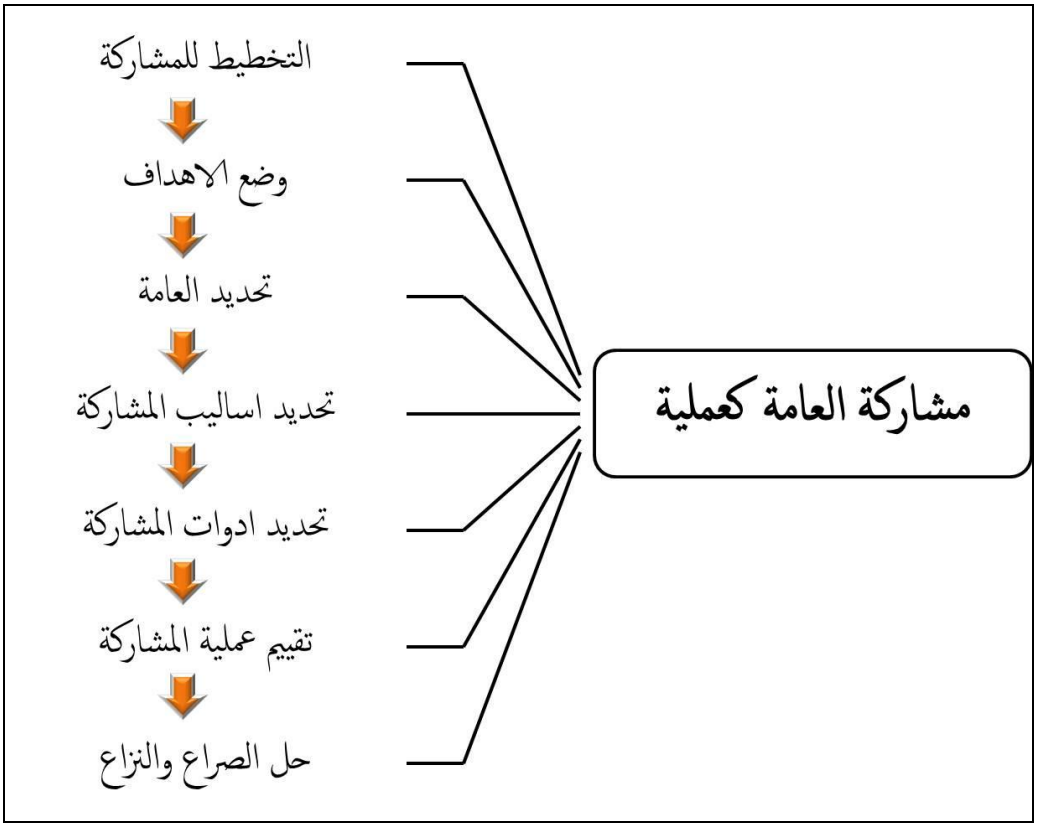

شكل 1.2: المشاركة المجتمعية كعملية

1.10.5.2.2. التخطيط للمشاركة:

من اجل خطة متماسكة ومتكاملة، لا بد للممارس من وضع أهداف تفصيلية، مستندة إلى الهدف الإجمالي للمشاركة، من ثم تحديد العامة المرغوب في إشراكهم:

2.10.5.2.2. تحديد الأهداف:

هناك ضرورة لأهداف واضحة في التخطيط لعملية المشاركة المجتمعية، ومن الناحية المثالية يجب وضعها بالتشاور مع مجموعة ممثلة لأصحاب المصلحة. وتقييم مجتمعي للعملية، مستندا إلى مقابلات مجتمعية سيوفر أساسا جيدا للخطة (Marxen، 2001). ومن الضروري أيضا أن يفهم جميع المعنيين الأهداف، فضلا عن القيود على ما يمكن تحقيقه. كما أن العلاقة بين عملية المشاركة والمخرجات يجب أن تكون واضحة. كما أن التقييم المستمر ضروري، للإبقاء على تركيز واضح على الأهداف (Cuff، 2001)

3.10.5.2.2. عوامل مهمة في تحديد الخطة:

هناك عوامل مهمة جدا في تحديد الخطة، تتمثل فيما يأتي Conner (2003):

- حماية البيئة: إن الهدف الرئيسي من مشاركة العامة هو تحقيق الحماية والحفظ والإدارة الحكيمة للبيئة. وهذا يمكن أن يتحقق فقط في حال قيام الممارس (جهة إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي) يجمع بشكل صحيح، والعمل بموجب، الأدلة والآراء ووجهات النظر من جميع أصحاب المصلحة المهتمين أو المتضررين.
- المتطلبات القانونية: ينبغي أن تكون كافة الإجراءات القانونية، والقيود والمسؤوليات واضحة لجميع المشاركين من البداية.
- أهداف المالك مقابل أهداف العامة: لأصحاب المصلحة المختلفين توقعات مختلفة جدا من عملية المشاركة. فقد يكون إجراء الممارس للمشاركة، ليس إلا ممارسة للعلاقات العامة، أو التزام بمتطلب قانوني فقط، حيث يمكنه أن يكون قد اتخذ قرار نهائي بالفعل. في حين يرغب العامة أن تكون في مشاركتهم دور حقيقي في اتخاذ القرار.

ويمكن أن ينظر كل طرف سواء العامة، الممارس، أو سلطة اتخاذ القرار، إلى المشاركة وكأنها وسيلة لتحقيق أهدافه الخاصة.

- اتصالات شفافة ذات اتجاهين بين جهة اتخاذ القرار وبين العامة لضمان نجاح الخطة، وتحقيق المشاركة لأهدافها. للتعرف على قيم واهتمامات العامة، وإبلاغ السلطة بالبدائل والآثار.

بحسب IAP (2003)، تمثل الآتية مدونة لقواعد السلوك لممارسي المشاركة المجتمعية، وأيضا دليل مفيد في وضع أهداف فعالة للمشاركة:

- الغرض (Purpose): نحن نؤيد مشاركة العامة كعملية تحسن في اتخاذ القرارات، عبر الدمج بين مصالح واهتمامات جميع المتأثرين، وبين احتياجات الجهة صاحبة القرار
- دور الممارس (The role of practitioners): سوف نعزز مشاركة الجمهور في عملية صنع القرار، ومساعدة صناع القرار في الاستجابة لاهتمامات الجمهور واقتراحاتهم.
- الثقة (Trust). سوف نقوم بكل الأنشطة والإجراءات التي تضمن مصداقية المشاركة وتعزز الثقة بين جميع المشاركين.
- • تحديد دور الجمهور (Defining the public's role): سننظر بعناية، ونصور بدقة دور الجمهور في صنع القرار العملية.
- الانفتاح (Openness): وسوف نشجع على الكشف عن المعلومات ذات الصلة بفهم الجمهور وتقييمهم للقرار.
- احترام المجتمعات (Respect for communities): سوف نتجنب مخاطر الاستراتيجيات التي تتعارض ومصالح المجتمع، أو تلك التي تؤدي تظهر وكأنها تؤدي إلى التقسيم والقهر.
- الدعوة (Advocacy): سوف ندعو للمشاركة كعملية، وليس لصالح أي طرف، أو لفائدة أو مخرجات محددة.
- الالتزامات (Commitments): سوف نضمن أن جميع الالتزامات التي قطعت للجمهور، بما في ذلك تلك من صانع القرار، تتم بحسن نية.IAP (2003).

4.10.5.2.2. تحديد العامة:

هناك العديد من المهتمين من العامة، الذين يتعددون بتعدد القيم،الأديان، والاهتمامات والاتجاهات البيئية والاجتماعية، والمصالح (ملكية أراضي، ملكية بيوت، وغيرها) وهؤلاء جميعا يعتبرون من أصحاب المصالح (stakeholders) في عملية التقييم ومشاركتهم مؤثرة في القرار البيئي الذي يمكن اتخاذه حول المشروع البيئي موضوع دراسة التقييم. ويتأثر أصحاب المصالح بدرجات متفاوتة، ويجب أن تكون مشاركتهم بمستوى ارتباط مصالح أو عمق تأثرهم بالمشروع. وقد تتغير مصالح الأفراد عبر مراحل المشروع مما قد يعزز مشاركتهم أو يدعوهم للانسحاب. وعليه يجب مراعاة مشاركة الجميع، وعدم استثنائها أي مشاركة يمكن أن تكون فاعلة ومؤثرة، أو قد يكون في استثنائها تعطيل وإعاقة للمشروع. ويختلف مستوى المشاركة من وجهة نظر أصحاب المصالح، فمنهم من يرغب في التدخل والمشاركة الحقيقية في عملية التقييم، ومنهم من يرغب في الحصول

على علم بما يحدث فقط، ومنهم من هو مهتم فقط ويرغب في الحصول على معلومات عامة واطلاع شامل لا تفصيلي على المشروع، والقرار البيئي المرتبط به.

5.10.5.2.2. طرق تحديد المشاركين:

ويمكن تحديد المشاركين بأحد ثلاثة طرق (Ortolano, 1997):

- تحديد العامة كأفراد لأنفسهم كراغبين في المشاركين عبر التقدم بالأسئلة والاستفسارات والتعبير عن الرغبة بالمشاركة حال العلم بالمشروع.
- تحديد العامة من قبل طاقم العامل القائم على المشاركة: وذلك باختيار أفراد أو مؤسسات يعتقد بعلاقتها بالمشروع، وبان مشاركتها ستكون مؤثرة ولا يمكن الاستغناء عنها.
- تحديد عن طريق طرف ثالث: يمكن ترشيحهم من قبل مسئولين محليين أو أية جهات أخرى، أو من قبل بعض المشاركين في عملية التقييم من العامة.

6.10.5.2.2. أساليب مشاركة العامة:

بحسب European Commission (2000)، ما يأتي مجموعة من القواعد العامة التي يجب مراعاتها، قبل تحديد أسلوب مشاركة العامة:

- التخطيط مبكرا للمشاركة، ورصد الموارد الضرورية (خصوصا المالية) لذلك ضمن الحدود المتاحة.
- تحديد أصحاب المصلحة، ومدى وشرعيتهم وتمثيلهم.
- التعرف على التقنيات الملائمة لاستخدامها في كل مرحلة من مراحل العملية، وتقديم المعلومات بشكل مركز للمتلقين.
- إحداث المشاركة في التوقيت والمكان والظروف المناسبة لجميع المشاركين.
- إعطاء الوقت الكافي للمشاركين لاستيعاب المعلومة والرد عليها.
- التأكد من أن يتم دمج مداخلات أصحاب المصلحة في أي قرارات تتخذ.
- التأكد من الحصول على تغذية راجعة حول جميع القضايا المطروحة.

وبحسب Cuff (2001)، يعتمد اختيار أسلوب المشاركة على إجابة الأسئلة الآتية:

- مستوى تعقيد الموضوع المبحوث.
- الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية والمؤسسية للمشروع.
- الأبعاد الجغرافية الرمانية والبشرية للمشروع.
- ما هي الموارد المتاحة، من خبرات ومال ووقت.
- هل هناك حاجة لميسرين وخبراء خارجيين.

7.10.5.2.2. أدوات المشاركة المجتمعية:

يمكن تصنيف أداوت المشاركة المجتمعية بالاستناد إلى أهدافها، وبحسب مستويات المشاركة إلى أربع وسائل، هي (Leach and Wingfield, 1997):

- التعليم وتوفير المعلومات: عبر الاستفادة من توظيف العديد من الوسائل مثل المواد المطبوعة، صحف ونشرات وكتيبات، إعلانات، بيانات صحفية، معارض عامة، مرفقات صحيفة، نشرات إخبارية، مستودعات معلومات: مواقع محددة للحصول على المعلومات، زيارات الموقع، الفيديو، وثائق خبرات فنية مستقلة.
- التغذية الراجعة: عبر الاستفادة من وتوظيف العديد من الوسائل مثل الاجتماعات العامة، جلسات استماع عامة، الانترنت، خطوط التلفون غير مدفوعة الثمن، المقابلات واستطلاعات الرأي، مسوحات الانترنت، اجتماعات غير رسمية لمجموعات مصغرة من العامة، مؤتمرات الهاتف، عروض لمجمعات من العامة، مكاتب ميدانية، فرق خبراء.
- المشاركة والتشاور: عبر الاستفادة من وتوظيف العديد من الوسائل مثل ورشات العمل، والمجموعات البؤرية، والبيت المفتوح، وأسلوب ديلفي، تحديد البدائل ومناقشتها غيابياً في اجتماع أعضاء غير موجدين وجهاً لوجه، وهو من الأساليب الجماعية الهامة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية).
- المشاركة الموسعة: عبر الاستفادة من وتوظيف العديد من الوسائل مثل المواطنين المحلفين، المجموعات الاستشارية، مجموعات ضغط خاصة بموضوعات معينة (خبراء وأصحاب مصالح)، التخطيط للواقع، استخلاص الرؤية المجتمعية.

هذه المستويات الأربعة مصنفة وفقاً لنقل السلطة من الجهة الرسمية إلى العامة. ففي المستوى الأول، الجمهور هو سلبي، ويتلقى المعلومات. أما في المستوى الثاني، فمطلوب التغذية الراجعة والتي تعد جزءا من عملية التنظيم الإداري. أما المستوى الثالث فيشمل التشاور وتبادل المعلومات

حول جميع الجوانب ذات الصلة، وذلك قبل اتخاذ السلطة للقرار النهائي. أما في المستوى الرابع، فيمكن لجهة اتخاذ القرار تفويض السلطة لمجموعة من الأفراد لاتخاذ قرارات بالنيابة عنها، وبالتأكيد في ظل القيود التشريعية، والمستوى الرابع يحدث نادرا وفي سياق محلي جدا.

8.10.5.2.2. تقييم عملية المشاركة:

يعرف التقييم بأنه عملية تقييم تعرف وتحلل طبيعة وأثار العمليات والبرامج (Interact, 2001). وتقييم عملية المشاركة تعد عملية نادرة الحدوث، وهي عملية تغذية راجعة ضرورية لأصحاب المصالح خلال العملية، وبعد العملية للممول، أصحاب المشروع وأصحاب المصالح، لتحيد ومعرفة إذا ما كانت العملية سارت بشكل سليم. وبحسب Petts (2000)، تستند عملية التقييم إلى 12 معيار فعالية، تتمثل فيما يأتي:

- وضوح الأهداف: هل تم إحداث الاتصال الذي تم بين الأهداف والنتيجة؟
- وضوح الإجراءات القانونية: بما يشمل القيود على النتيجة.
- التوافق على جدول الأعمال والإجراءات: بما في ذلك اختيار الشخص الميسر أو القائد.
- المساهمة في عملية التقييم.
- التمثيل.
- الشمولية: تصغير كل الحواجز التي تحول دون المشاركة، وهل تم إعلام غير المشاركين.
- التأني: هل الحوار مفتوح وشامل وغير رسمي، مفصل بما فيه الكفاية، وتعليمي وبناء
- القدرة: هل هناك موارد كافية متاحة من الوقت والمال والموظفين؟
- فاعل تعليمي: هل العملية ممتعة ومفيدة؟ وتؤدي إلى زيادة الآراء؟
- الاستجابة للقرار الفعلي: هل النتيجة العملية تشتمل على القرار النهائي الذي يجب أن يتخذ من قبل السلطة المختصة؟
- تعزيز الثقة: هل زادت عملية المشاركة الثقة بين مؤيدي المشروع وأصحاب المصلحة، نحو عمليات تشاركيه في المستقبل؟

11.5.2.2. معيقات المشاركة:

بقدر أهمية دور المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي تأتي ضرورة ضمان المشاركة بمضمونها، وشكلها، وتحمل الجهات الرسمية،واجباتها تجاه فعالية هذه المشاركة، من خلال

التخطيط السليم للمشاركة المجتمعية الذي يأخذ بالاعتبار معيقات هذه المشاركة بمسبباتها المتعددة، وبمستويات المشاركة جميعها، وقد تعددت المعيقات بتنوع الجهات المشاركة،أو بتنوع ظروف المشروع التنموي.

وهناك العديد من العوامل قد تكون عائقا أمام المشاركة الفعالة للجمهور،أو تثبط من رغبته في المشاركة، ولذلك ينبغي الإحاطة بها عند التخطيط للمشاركة الجماهيرية، هذه المعيقات بحسب (Aregbeshola, 2009) كما يأتي:

- محدودية وعدم كفاية المعلومات تكون مشاركة العامة محدودة إذا كان هناك معلومات غير كافية ومحدودة مما يحدد فرصة تفاهمهم وتفاعلهم بالمشروع.
- الانصاف: يجب أن يكون الجمهور بقطاعاته وأقلياته ممثلا بعدالة في العينات المختارة من أن اجل تكون معبرة بما فيه الكفاية، وان يكون تفاعله كافيا لإظهار آراءه وخبراته
- الشفافية: عندما لا تكون الشفافية هي المبدأ الأساسي، وعندما لا يمكن الحصول على المعلومات فان ذلك يحد من المشاركة.
- المعيقات الزمنية والمالية: يلعب توفر الميزانية المناسبة واختيار التوقيت المناسب واختيار الزمن الكافي لمشاركة الجمهور، دورا هاما في المشاركة الفعالة، وعدم كفايتها، يعتبر عائقا كبيرا أمام المشاركة.
- وعي الجمهور: يؤدي عدم الوعي بأهمية الدور، وحق المشاركة، وإضافة إلى غياب الوعي بالمشروع، (جدواه وأهميته وتهديداته والفرص التي يوفرها والمصادر التي يستهلكها)، عائقا كبيرا أمام إتاحة الفرصة أمام المشاركة الفعالة.
- الأهداف المحصورة والأنانية:يصاب الجمهور بالخيبة والإحباط عندما تكون الأهداف لا تحيط بقيمه واهتماماته، وترغب فقط في النجاح الاقتصادي، مما يؤدي إلى العزوف عن المشاركة وتقديم الأفكار والخبرات.
- الاستشارة المتأخرة: وتؤدي إلى تأخر ومماطلة في إنجاز المشروع، مما يؤدي بالتالي إلى احتجاجات ضد المشروع وعزوف عن المشاركة فيه.
- مستويات التعليم: الطبيعة المعقدة أو التقنية لبعض المشاريع،والتي يصعب على الجمهور استيعابها تؤدي إلى عدم رغبة الجمهور في المشاركة فيما لا يفهمونه.

كذلك فقد أشار (شارلتون، ومكابي، 2002) إلى مجموعة من العوامل المتخصصة التي تؤثر في فعالية المشاركة الجماهيرية :

- الفقر: الفقر يعتبر عائقا،حيث انشغال الجمهور بالتحصيل المادي، وانصباب الاهتمامات على الفائدة الاقتصادية على حساب متطلبات التنمية المستدامة.
- الأوضاع الريفية والمحلية: المسافات والعوائق الجغرافية والظروف الريفية، تجعل الاتصال أكثر صعوبة، والاجتماع بعينات ممثلة للجمهور أكثر تعقيدا
- القيم الثقافية المحلية:العادات والتقاليد والسلوكيات المحافظة،وخصوصا فيما يتعلق بمشاركة المرأة والتعبير عن الرأي والمرجعيات للآباء والكبار.
- اللغات: بعض الأقليات التي تتكلم بلغات أو لهجات مختلفة قد لا تكون قادرة على التفاعل بحرية مثل باقي الجمهور المشارك.

3.2 الدراسات السابقة

Aregbeshola (2009): دراسة بعنوان المشاركة العامة في تقييم الأثر البيئي أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة (جنوب أفريقيا، سكة الحديد) أجريت هذه الدراسة في الفترة ما بين أيار – وأيلول 2009 وكان مجتمع الدراسة مكون من الجمهور المحيط والمتأثر بالمشروع وقد تم استهداف 52 مبحوثا كعينه قصدية، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاركة المجتمعية وكيفية تحسين هذه المشاركة في عملية اتخاذ القرار البيئي في مشروع (جو ترين)،استخدمت الدراسة المنهج الكمي والنوعي(النوعي لفهم القيم والموضوعات والاهتمامات والتصورات، والمنهج الكمي تحديد مشاركة العامة والمتغيرات مثل مستوى الوعي والرغبة في المشاركة،ونوعية المشاركة،والفرص،وغالبا ما يستخدم هذان المنهجان معا في مثل هذه الدراسة) وتم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة مع أفراد مجتمع الدراسة، وجاء تصميم الأداة (الاستبيان) مكوناً من خمسة محاور رئيسية واستخدم المقياس الخماسي. وكان من أهم نتائج الدراسة لم يتم إشراك العامة في مرحلة التخطيط والتصميم للمشروع وتم إشراكهم في أوقات متأخرة،المعلومات لم تكن واضحة وكافيه، ومساهمة لم يكن لها التأثير الحقيقي على اتخاذ القرار البيئي وأيضا فقد ساعدت المشاركة المتأخرة في رفع مستوى الوعي البيئي لدى المشاركين، وكذلك أشارت النتائج الى وجود نمو في عمليه المشاركة المجتمعية في الفترة القادمة.

عريقات (2008): دراسة بعنوان دور تبني مبادئ وقيم تقييم الأثر البيئي في إدارة المشاريع بين عوامل النجاح والمعيقات، أجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين شهري أيلول 2007 ونيسان 2008، في الضفة الغربية، ومثل مديرو المشاريع البيئية في مؤسسات شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية، ورؤساء اللجان الإقليمية للتخطيط والتطوير في مديريات الحكم المحلي، موظفو

سلطة جودة البيئة –رام الله أصحاب العلاقة بتقييم الأثر البيئي مجتمع الدراسة،حيث تكون مجتمع الدراسة من ثلاث مجتمعات جزئية، (مدراء المشاريع البيئية في مؤسسات شبكة المنظمات البيئة الفلسطينية وعددها 17 مؤسسة ورؤساء اللجان الإقليمية للتخطيط والتطوير في مديريات الحكم المحلي وعددها 8 مديريات و8 لجان وموظفي سلطة جودة البيئة – رام الله وأصحاب العلاقة بتقييم الأثر البيئي وعددهم غير محدد،وجاءت عينة الدراسة صدفية لكل من مديري المؤسسات البيئية ورؤساء اللجان الإقليمية في مديريات الحكم المحلي وعينة قصدية لموظفي سلطة جودة البيئة – رام الله أصحاب العلاقة بتقييم الأثر البيئي وبلغ حجم عينة الدراسة الكلي 70، وهدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على انعكاسات تبني مبادئ وقيم تقييم الأثر البيئي على إدارة المشاريع إضافة إلى التعرف على أهم عوامل النجاح وأهم معيقات هذا الدور، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في الدراسة ولتحقيق أهدافها تم مراجعة الأدبيات السابقة ذات العلاقة وتم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة والمكون من ثلاثة أقسام و12 محوراً، واستخدم المقياس الثلاثي بالدراسة موافق، لا أوافق، لا اعرف، وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج ومنها، أن أهم مبادئ وقيم تقييم الأثر البيئي توفر قاعدة بيانات متطورة والاستفادة من الخبرات المتراكمة، والالتزام بالأنظمه والقوانين، وإشراك الجميع والاستفادة من التغذية الراجعة و مشاركة جميع الإطراف، وكان من أهم العوامل التي تساعد على تبني المؤسسات لمبادئ تقييم الأثر البيئي التزام المؤسسة بالأنظمة والقوانين وكسب ثقة المجتمع المحلي، وقد خرجت الدراسة بمجموعه من التوصيات منها، ضرورة تبني مبادئ تقييم الأثر البيئي في كافة مجالات العمل المؤسسي وتبني مبدأ التحفيز بمختلف أشكاله للمؤسسات التي تتبنى تقييم الأثر البيئي، كذلك أوصت الباحثة بدراسات مقترحه تتناول التجارب الناجحة لتبني مبادئ تقييم الأثر البيئي في العمل المؤسسي.

قدومي (2008): دراسة بعنوان دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس أجريت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام 2008 في الأحياء السكنية بمدينة نابلس، ومثل فيها أعضاء لجان الأحياء السكنية ومسئولي البرامج المجتمعية في المؤسسات وأفراد المجتمع المحلي في نابلس مجتمع الدراسة، وجاءت عينة الدراسة طبقية عشوائية من 8 أحياء بمدينة نابلس بحجم (943) فرداً من أفراد المجتمع المحلي بنسبة تمثيل 100/1 من عدد سكان الحي،وهدفت الدراسة بشكل رئيس إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، ومعرفة وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي في دور لجان الأحياء السكنية في تحديد اتجاهات أفراد المجتمع و المؤسسات نحو مفهوم المشاركة المجتمعية من وجهة نظرهم، وتحديد مجالات المشاركة المجتمعية المرغوبة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي. وقد استخدم في انجاز هذه الدراسة المنهج الوصفي الميداني، ولتحقيق أهدافها تم مراجعة الأدبيات ذات

العلاقة بالموضوع، وتم استخدام المقابلة كأداة لأعضاء لجان الأحياء السكنية ومسئولي البرامج المجتمعية في المؤسسات الاستبيان كأداة للدراسة مع أفراد المجتمع المحلي، وجاءت تصميم الأداة (الإستبيان) مكون من خمسة محاور رئيسية واستخدم المقياس الرباعي كبيرة جدا، كبيرة، متوسطة، قليله. وكان من أهم النتائج الدراسة، دور المشاركة المجتمعية في تطوير وتنمية المجتمع المحلي ضعيفة، وهناك دور بارز للجان الأحياء السكنية في زيادة مشاركة الناس وتحديد احتياجاتهم، وكان من أهم التوصيات، ضرورة العمل على تدريب أفراد المجتمع المحلي من قبل المؤسسات العاملة في برامج مجتمعية على زيادة مشاركتهم المجتمعية واخذ دور قيادي، وزيادة قدرتهم على تحديد احتياجاتهم التنموية، وضرورة وتقديم برامج تدريبيه للجان الأحياء السكنية ليقوموا بدورهم بشكل أفضل.

عامر (2006): دراسة بعنوان تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلائم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية أجريت الدراسة في بداية عام 2006 في الضفة الغربية ومثل فيها مجتمع الدراسة كل من المكاتب الاستشارية العاملة في مجال تقييم الأثر البيئي بالإضافة إلى العاملين في نفس المجال في سلطة جودة البيئة والاكاديمين في مجال تقييم الأثر البيئي، هدفت الدراسة إلى التعرف على منهجية التقييم البيئي الفلسطينية من حيث مكوناتها وطرقها وسياساتها ومقارنتها مع سياسة تقييم الأثر البيئي الاردنيه والمصرية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ولتحقيق أهدافها تم مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع، واستخدم الباحث الاستبيان للمكاتب الهندسية العاملة في مجال تقييم الأثر البيئي والمقابلة الشخصية للعاملين في تقييم الأثر البيئي في سلطة جودة البيئة والاكاديمين في المجال نفسه، وجاء تصميم الأداة (الاستبيان) من عشرة محاور ومقياسها الرئيسي المقياس الثلاثي، وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات، فيما يتعلق بتطوير منهجية تقييم الأثر البيئي الفلسطينية حيث شملت التوصيات، اقتراحات لتطوير عمل المكاتب الاستشارية وتطوير إلية الموافقات البيئية، وتحليل وتصنيف هذه الموافقات بما يرتقي بمنهجيه التقييم البيئي في فلسطين

أبو سرحان (2007): دراسة بعنوان متطلبات نجاح العمل البيئي من وجهة نظر العاملين في المؤسسات البيئية .دراسة استخدمت المنهج الوصفي، واعتمد فيها في جمع البيانات والمعلومات على الأدبيات السابقة، ومثل فيها الاستبيان أداة الدراسة الرئيسية، والعاملين في المؤسسات البيئية في شبكة المؤسسات البيئية الفلسطينية في الضفة الغربية مجتمع الدراسة .وإما أهم النتائج فجاءت بأن أهم عوامل نجاح المشاريع البيئية هي :وضع أهداف المشاريع استنادا إلى المفهوم الشامل للبيئية، وانسجام كافة الأنشطة مع السياسة الوطنية البيئية الإستراتيجية، وإشراك المجتمع، ومراعاة

اهتماماته، وعاملين ذوي توجهات ايجابية نحو البيئة واعتماد منهج التخطيط الاستراتيجي، والتقييم المستمر للكافة النشاطات في المؤسسة، والتزام المواصفات والمقاييس البيئية المحلية، والالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، والتعاون مع أصحاب الخبرات البيئية، وتبني سياسة التأهيل، وكذلك تبني سياسة تقييم الأثر البيئي داخل المؤسسة والمفاضلة الموضوعية بين البدائل كقاعدة عند الاختبار والتخطيط الشامل في ضوء الجدوى البيئية الشاملة لا الاقتصادية .وأما أهم التوصيات فكانت :ضرورة تطوير وتنفيذ برامج بناء قدرات للعاملين في المؤسسات البيئية في مجالات البيئة والتوعية البيئية، تشجيع تطبيق فعاليات وبرامج المؤسسات البيئية ضمن أسس وقواعد سليمة.

جابر (2007):دراسة بعنوان انعكاسات تبني مبادئ تقييم الأثر البيئي على العمل المؤسسي من وجهة نظر الطلبة في برنامج التنمية الريفية المستدامة جامعة القدس .استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي، وتم جمع المعلومات ودراسة واختبار الفرضيات بالاستعانة باستبيان صمم لهذا الغرض، ومثل طلبة مساق تقييم الأثر البيئي من طلبة التنمية المستدامة على الفصل الصيفي 2006 /2007 مجتمع هذه الدراسة .وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد على، أهمية تبني مبادئ تقييم الأثر البيئي في العمل المؤسسي خاصة في مجالات مدخلات العمل والقيادة والهيكل التنظيمي، والعلاقات الداخلية للمؤسسة وعلاقتها بغيرها من المؤسسات، والتخطيط، والرقابة، وإدارة الصراع، وإدارة الموارد البشرية، واستعداد المؤسسة للتغيير، إضافة إلى العديد من الانعكاسات الايجابية على الواقع المؤسسي .وأهم ما أوصت به الباحثة، هو اعتماد منهاج دراسي للطلبة يلقي الضوء على أهمية تبني مبادئ وقيم تقييم الأثر البيئي في العمل المؤسسي، وضرورة سن القوانين الحكومية التي تلزم بتبني مبادئ تقييم الأثر البيئي في العمل المؤسسي، وعدم ترخص أي مشروع دون اعتماد دراسة تقييم الأثر البيئي.

صالح 2006)): دراسة بعنوان دراسة لبعض الآثار البيئية لجدار الضم والتوسع على مناطق شمال الضفة الغربية، دراسة استخدمت المنهج الوصفي، تم جمع المعلومات بواسطة إستبيان صمم لهذا الغرض ومن خلال الأدبيات السابقة .مثل فيها جميع سكان محافظات الشمال (طولكرم،قلقيلية،جنين) مجتمع الدراسة، وذلك خلال الفترة الواقعة بين شهري أب من العام 2005 وشهر كانون الثاني من العام2006 ، وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد على أن الآثار السلبية التي خلفها بناء الجدار على البيئة الطبيعية تسببت في إحداث أضرار كبيرة وخطيرة من مناحي عديده اهما، أدت إلى عزل ألاف المواطنين الفلسطينيين من سكان الضفة وفصلهم عن أراضيهم وأهاليهم وتقطيع الطرق وشبكات المياه، وفصل المزارعين عن أراضيهم وأبار المياه، وظهور حالة من الركود الاقتصادي بشكل ملحوظ، تراجع مساحة الغطاء النباتي والمناطق الخضراء والمحميات الطبيعية وأوصى الباحث،

ضرورة التعاون ما بين التربية والتعليم العالي والإعلام للعمل على إعداد برامج توعية لشرائح المجتمع كافة حول أثار الجدار على المصادر الطبيعية وحول مواجهة هذه الآثار، وكيفية التعامل معها، واشتراط حفر أبار منزلية لجمع مياه الإمطار عند ترخيص المباني.

1.3.2. نقد الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة التي تضمنتها الدراسة أعلاه يمكن القول بأن غالبية الدراسات قد تناولت البحث في المنهجية، والمبادئ، والمتطلبات لنجاح تقييم الأثر البيئي وملائمتها للواقع الفلسطيني، كدراسة عريقات (2008)، ودراسة عامر (2006)، ودراسة جابر2007))،ودراسة أبو سرحان (2007)، والبعض الأخر تناول البحث في المشاركة المجتمعية بشكل عام وأهميتها وأطرافها والدور الذي تسعى إلى تحقيقه في تنمية المجتمع كدراسة قدومي (2008) لكن جميع الدراسات السابقة ورغم أهميتها العلمية إلا أنها لم تتطرق إلى عملية المشاركة المجتمعية من الجوانب المرتبطة بكل مراحل عملية تقييم الأثر البيئي، ورغم إن دراسة Aregbeshola (2009): عالجت مباشرة مشاركة العامة في تقييم الأثر البيئي باعتبارها أداة وليست عملية في كافة مراحل التقييم.

أما الدراسة التي تقوم الباحثة بانجازها فقد تناولت الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي،و معيقات هذه المشاركة، والمقترحات لمواجهتها،كما تناولت الدراسة مستوى حدوث عنصر المشاركة في الواقع الفلسطيني، أو حدوث المعيق، أو إمكانية تطبيق المقترح لمواجهة معيقات المشاركة.

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

يتناول هذا الفصل، منهج وإجراءات الدراسة، وأدواتها وطرق فحص صدقها وثباتها، وحدود الدراسة ومجتمعها وعينتها، بالإضافة لأساليب المعالجة الإحصائية. وفيما يأتي تناول مفصل لكل منها.

1.3 منهجية وإجراءات الدراسة

لقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات من الجهات ذات العلاقة بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني، من جهات رسمية، وجهات إعداد الدراسات، وأصحاب المشاريع، وممثلي المجتمع. كما تم الاعتماد على الأدبيات والدراسات البحثية السابقة، بالإضافة إلى بعض المنشورات الرسمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة بشكل مساند. إجراءات الدراسة ملخصة يعرضها شكل (1.3)، وأما التفاصيل ففيما يأتي:

- مراجعة الأدبيات: لبناء الإطار النظري للدراسة، وإعداد أداتها (الاستبيان)، تم مراجعة العديد من الأدبيات ذات العلاقة بتقييم الأثر البيئي، خصوصا ما ارتبط منها بالمشاركة المجتمعية فيه، بالإضافة إلى مجموعة من الأبحاث العلمية المعدة محليا وعالميا في هذا المجال، باللغتين العربية والأجنبية، إلى جانب مجموعة من المنشورات الرسمية كقانون البيئة الفلسطيني، والإستراتيجية البيئية الفلسطينية.

- المقابلات الاستطلاعية: بغرض تعزيز وتعميق معرفة الباحثة حول واقع تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني بشكل عام، والمشاركة المجتمعية فيه بشكل خاص، تم إجراء عدد من المقابلات الاستطلاعية، مع عدد من القائمين الرسميين على تقييم الأثر البيئي (نائب رئيس سلطة جودة البيئة، أعضاء في اللجان الإقليمية للتخطيط والتنظيم والبناء، أصحاب مشاريع مرخصة بيئيا، وعدد من أصحاب الخبرة الأكاديمية في هذا المجال) كما وتم توظيف هذه المقابلات الاستطلاعية أيضا في بناء أداة الاستبيان.

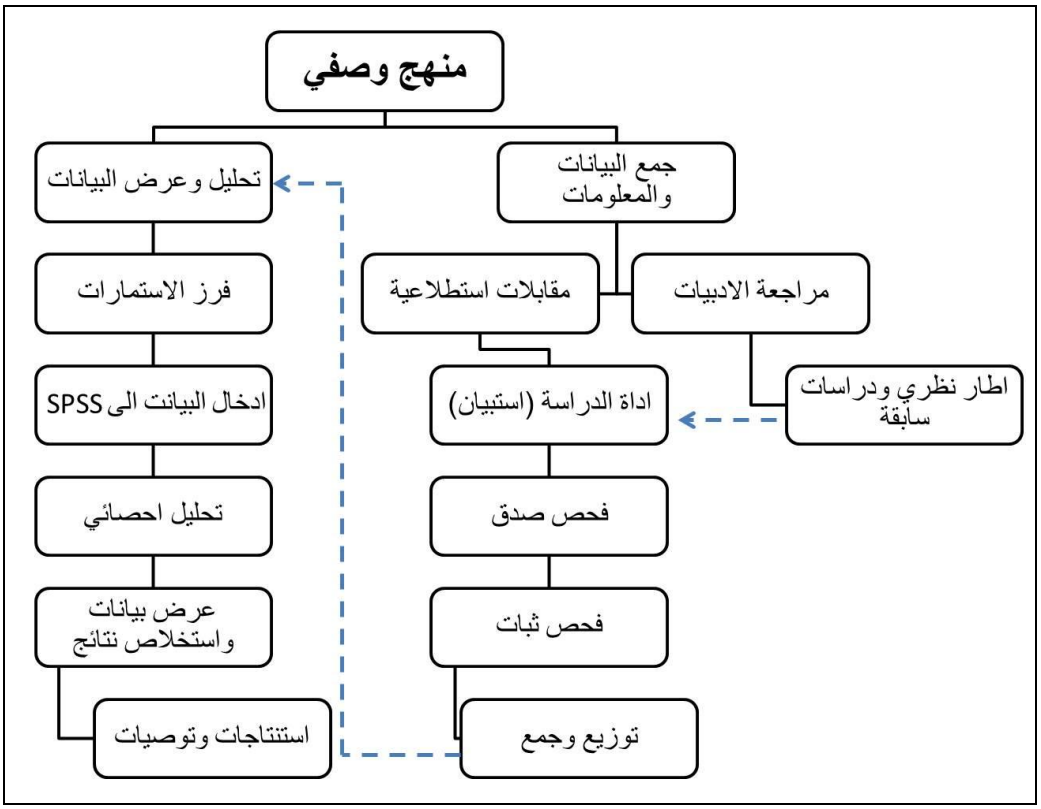

شكل 1.3: منهج وإجراءات الدراسة

- أدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على الاستبيان، والذي تم توظيف ما تم مراجعته من أدبيات سابقة إلى جانب المقابلات الاستطلاعية في بنائه.
- فحص صدق وثبات أداة الدراسة: بعد انجاز إعداد الأداة من قبل الباحثة وبمتابعة مباشرة من المشرف، تم عرضها بصورة أولية على مجموعة من المبحوثين المتوقعين للدراسة في سلطة جودة البيئة، واللجان الإقليمية للتخطيط والتنظيم والبناء في مديريات الحكم المحلي، ومجموعة من طلبة معهد التنمية الذين أنهوا دراسة مساق تقييم الأثر البيئي. ثم بعد ذلك عرضت الأداة على مجموعة من المحكمين والأكاديميين، بشكل رسمي، لاختبار صدقها

ضمن ما يعرف بصدق المحكمين. وبعد جمع الاستمارات تم إعادة اختبار صدقها باستخدام اختبار التحليل العاملي. أما فيما يخص ثبات الأداة، فلقد تم اختبار ثباتها قبل توزيعها على كامل المبحوثين باستخدام الاختبار وإعادة الاختبار، وأعيد اختبار ثباتها إحصائيا بعد جمعها باستخدام اختبارات كرونباخ ألفا، والتجزئة النصفية.

- توزيع وجمع الاستبيان ومتابعته: في محاولة للحصول على أكبر عدد ممكن من الاستبانات المجابة، قامت الباحثة شخصيا بتوزيع الاستبانات على المبحوثين، وعلى كل من أمكن الوصول إليه منهم، والانتظار خلال الزيارة لحين إجابتهم عليها، ومن طلب مهلة للإجابة قامت الباحثة بزيارتهم مرة ثانية للحصول على الاستبيانات المجاب عليها.
- جمع وتحليل البيانات: قبل البدء بإدخال البيانات إلى حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية، تم فرز الاستبانات، واستبعاد ما لم يكن منها صالحا (نسبة مرتفعة من الأسئلة غير المجابة، عدم جدية المبحوثين في الإجابة)، ثم تم إدخالها إلى البرنامج (SPSS) الإحصائي. بعد ذلك أجريت مجموعة من الاختبارات الإحصائية، ملخصة في شكل (2.3).

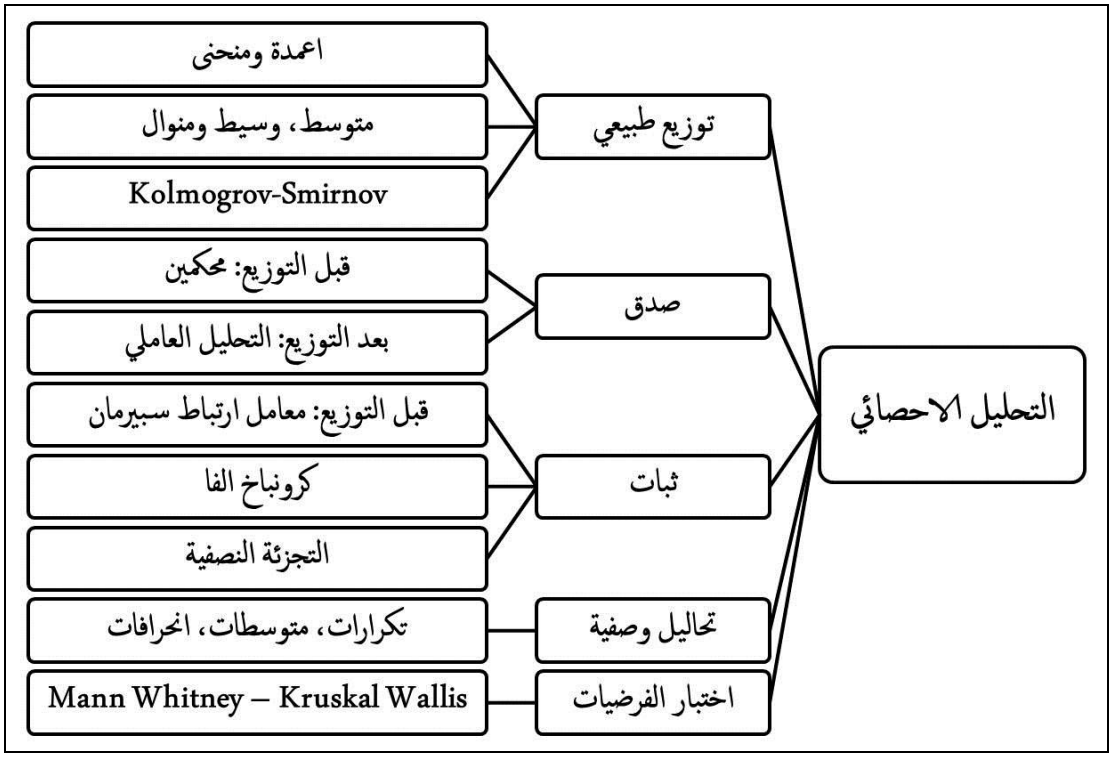

شكل 2.3: ملخص للتحليلات الإحصائية التي أجريت خلال الدراسة.

- عرض النتائج ومناقشتها: بعد الانتهاء من التحليل الإحصائي، ولأغراض عرض نتائج تحليل البيانات، تم توظيف برنامج اكسل (Excel)، لأعداد وسائل عرض البيانات المختلفة

من جداول وأشكال أينما تطلبت الدراسة ذلك، ثم تم مناقشة النتائج في محاولة لتفسير العلاقات والتعرف على الأسباب الكامنة وراء النتائج التي تم الحصول عليها.

- الاستنتاجات والتوصيات: بالاستناد إلى نتائج الدراسة تم استخلاص الاستنتاجات، والتي عليها بنيت التوصيات والمقترحات.

2.3 أداة الدراسة

لإغراض تحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبيان (ملحق 1.3)، بالاستناد الى مراجعة الأدبيات، والمقابلات الاستطلاعية. وتكون من 106 فقرات موزعة على عشرة محاور رئيسية (جدول 1.3).

جدول1.3: فقرات ومحاور الاستبيان.

الرقم	رمز المحور	محاور الاستبيان	الفقرات
1	S.	القسم الأول: معلومات شخصية / عن المبحوث	6
2	A	القسم الثاني: الأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي	15
3	B	القسم الثالث: مستويات المشاركة ووسائلها	12
4	C	القسم الرابع: أسس اختيار وسائل المشاركة	6
5	D	القسم الخامس: شروط نجاح المشاركة	5
6	E	القسم السادس: أسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي	4
7	F	القسم السابع: توقيت المشاركة	6
8	G	القسم الثامن: الأسس التي تحكم العلاقة بين الأطراف	6
9	H	القسم التاسع:معيقات المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي	35
10	I	القسم العاشر: مقترحات كفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي	7

وفيما يتعلق بالمقاييس التي استخدمتها الأداة، فقد جاءت، على صورة مقياسين مختلفين:

- المقياس الأول: علامة من 10، للتعبير عن أهمية كل عنصر نسبة إلى غيره من العناصر في كل مجال من مجالات المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي، أو شدة المعيق نسبة إلى غيره من معيقات هذه المشاركة، أو قيمة ووزن المقترح في مواجهة معيقات هذه

المشاركة نسبة إلى غيره من المقترحات، بحيث تكون القمة 10 للتعبير عن العنصر الأكثر أهمية نسبية، أو المعيق الأكثر شدة نسبية، أو المقترح الأكثر فعالية نسبية، وعلامة 1 هي العلامة الأدنى للأهمية النسبية للعنصر، أو المعيق، أو المقترح.

- المقياس الثاني: مقياس ليكرت الثلاثي، درجة كبيرة، درجة متوسطة، درجة ضعيفة، مع إعطائها الأوزان (3، 2، 1) على التوالي. وأستخدم هذا المقياس للتعبير عن مستوى حدوث عنصر المشاركة في الواقع الفلسطيني، أو حدوث المعيق، أو إمكانية تطبيق المقترح لمواجهة معيقات المشاركة.

1.2.3. صدق أداة الدراسة:

لقد تم اختبار صدق الأداة قبل توزيعها على كامل المبحوثين، وبعد توزيعها وجمعها:

- فحص الصدق قبل التوزيع على كامل المبحوثين: للتأكد من قدرة الأداة على قياس ما صممت لأجله، تم عرضها ومراجعتها من قبل عدد من المتخصصين وذوي الخبرة في مجال تقييم الأثر البيئي (ملحق 2.3)، وقد كان لملاحظاتهم أحسن الأثر في تطويرها إلى صورتها النهائية، التي مكنت من توزيعها على كامل المبحوثين.
- فحص الصدق بعد التوزيع والجمع: للتأكد من صدق الأداة إحصائيا، تم إخضاع البيانات لاختبار التحليل العاملي (factor analysis)، والذي تظهر نتائجه ملخصة للمحاور في جدول (2.3).

جدول 2.3–أ: نتائج اختبار التحليل العاملي

الرقم	المحور	فقرات المحور	الأهمية النسبية	الواقع
1	الأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي	15	0.625-0.836 (0)	0.654-0.890 (0)
2	مستويات المشاركة ووسائلها	12	0.606-0.858 (0)	0.573-0.897 (1)
3	أسس اختيار وسائل المشاركة	6	0.614-0.834 (0)	0.626-0.864 (0)
4	شروط نجاح المشاركة	5	0.716-0.852 (0)	0.598-0.736 (1)
5	أسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي	4	0.629-0.702 (0)	0.552-0.760 (1)

جدول 2.3–ب: نتائج اختبار التحليل العاملي

الرقم	المحور	فقرات المحور	الأهمية النسبية	الواقع
6	توقيت المشاركة	6	0.587-0.775 (1)	0.556-0-.709 (1)
7	الأسس التي تحكم العلاقة بين الأطراف	6	0.551-0..830 (1)	0.743-0.925 (0)
8	معيقات المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي	35	0.691-0.925 (0)	0.634-0.894 (0)
9	مقترحات كفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي	7	0.550-0.788 (1)	0.488–0.823 (1)

ويتضح من الجدول (2.3)، بأن مجمل القيم جاءت أكبر من 0.6، وعليه يمكن القول بأن هناك اتساق داخلي يشير إلى صدق الأداة. على الجانب الآخر هناك عدد من الفقرات جاءت قيمها أقل من 0.6، هي في غالبيتها في إجابات المبحوثين حول الواقع الفلسطيني، وعليه فانه يمكن اعتبار الأداة صادقة.

2.2.3. ثبات أداة الدراسة:

لقد تم اختبار ثبات الأداة على مرحلتين، قبل التوزيع الكامل لها، وبعد جمعها:

فحص الثبات قبل التوزيع الكامل: لفحص ثبات الأداة بعد اختبار صدقها، وقبل توزيعها بشكل كامل على المبحوثين، كان لابد من إجراء دراسة بعينة استطلاعية، ضمن ما يسمى الاختبار وإعادة الاختبار، حيث تم توزيع استبانات على 10 من المبحوثين، وبعد استعادتها بأسبوعين أعيد توزيعها عليهم، وتم فحص ثباتها، باحتساب معامل الثبات (سبيرمان)، والذي جاءت قيمته لكامل الاستبيان (0.803)، وقيمة الدلالة الإحصائية (0.01) أي اقل من قيمة (0.05)، وعليه اعتبرت الأداة ثابتة وتم توزيعها على مجموع المبحوثين.

- فحص الثبات بعد الجمع: بعد توزيع الاستبيان على كامل المبحوثين وجمع البيانات، تم اختبار ثبات الأداة باحتساب معامل كرونباخ ألفا، واختبار التجزئة النصفية. نتائج الاختبارين يعرضهما جدول (3.3).

جدول 3.3: معامل كرونباخ ألفا والتجزئة النصفية لمحاور الاستبيان.

الرقم	محاور الاستبيان	كرونباخ الفا		التجزئة النصفية	
		الأهمية	الواقع	الأهمية	الواقع
1	الأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي.	0.902	0.816	0.839	0.636
2	مستويات المشاركة ووسائلها.	0.851	0.627	0.835	0.655
3	أسس اختيار وسائل المشاركة.	0.777	0.664	0.819	0.667
4	شروط نجاح المشاركة.	0.787	0.664	0.824	0.969
5	أسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي.	0.784	0.749	0.775	0.665
6	توقيت المشاركة.	0.873	0.787	0.789	0.734
7	الأسس التي تحكم العلاقة بين الأطراف.	0.844	0.689	0.830	0.710
8	معيقات المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي.	0.963	0.863	0.888	0.658
9	مقترحات كفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي.	0.865	0.856	0.866	0.711
القيمة الكلية		0.844	0.853	0.834	0.843

ويتضح من الجدول (3.3)، أن معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي، وقيم التجزئة النصفية لكامل الاستبيان ولكل محور على حدة مرتفعة في مجملها، بما يشير إلى اتساق داخلي عالٍ، وبالتالي يؤكد على ثبات الأداة ونتيجة الاختبار وإعادة الاختبار، ويؤكد على سلامة توزيع الاستبيان على كامل المبحوثين.

3.3 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بالحدود التالية:

- الحدود المكانية: الضفة الغربية.
- الحدود الرمانية: الفترة الواقعة بين شهري شباط و تشرين ثاني 2011.
- الحدود البشرية: لقد جاء مجتمع هذه الدراسة شاملا لمجموعة واسعة من المبحوثين الذين ينتمون إلى جهات رسمية، واستشارية، وأصحاب مشاريع، وقيادات مجتمعية ذات علاقة بالتقييم البيئي. أما العينات المسحوبة فجاءت صدفية في بعضها وقصديه في بعضها الأخر. ملخص للجهات التي مثلت المجتمع المبحوث والعينات المسحوبة يعرضه شكل (3.3).

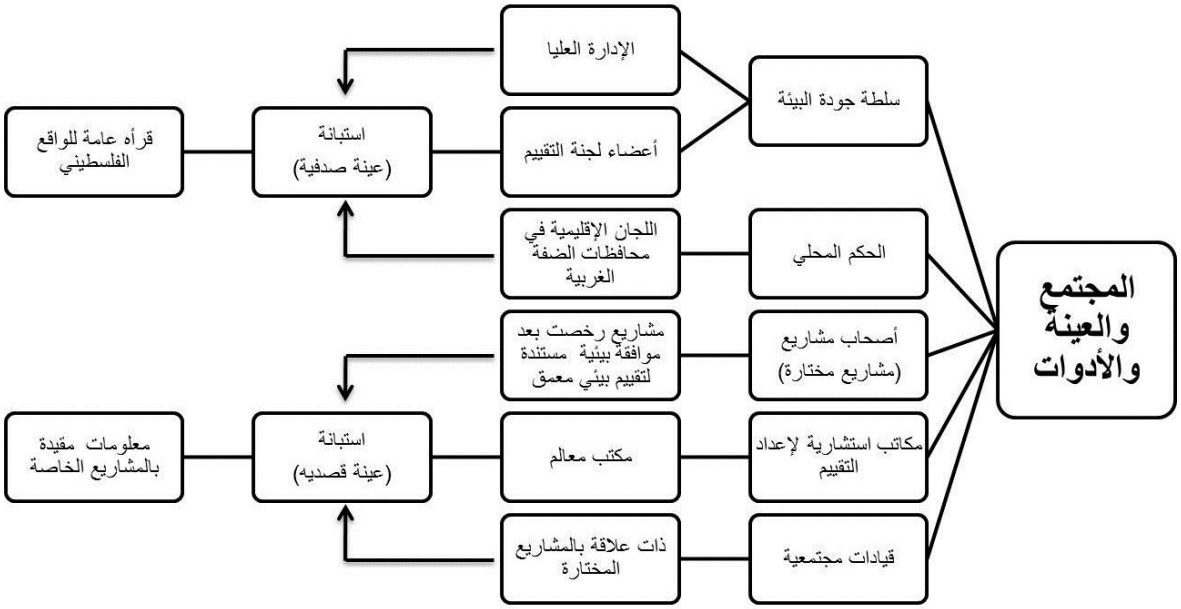

شكل 3.3: مجتمع وعينة مبحوثي الدراسة.

توزيع المبحوثين على الفئات المختلفة يبينه شكل (4.3).

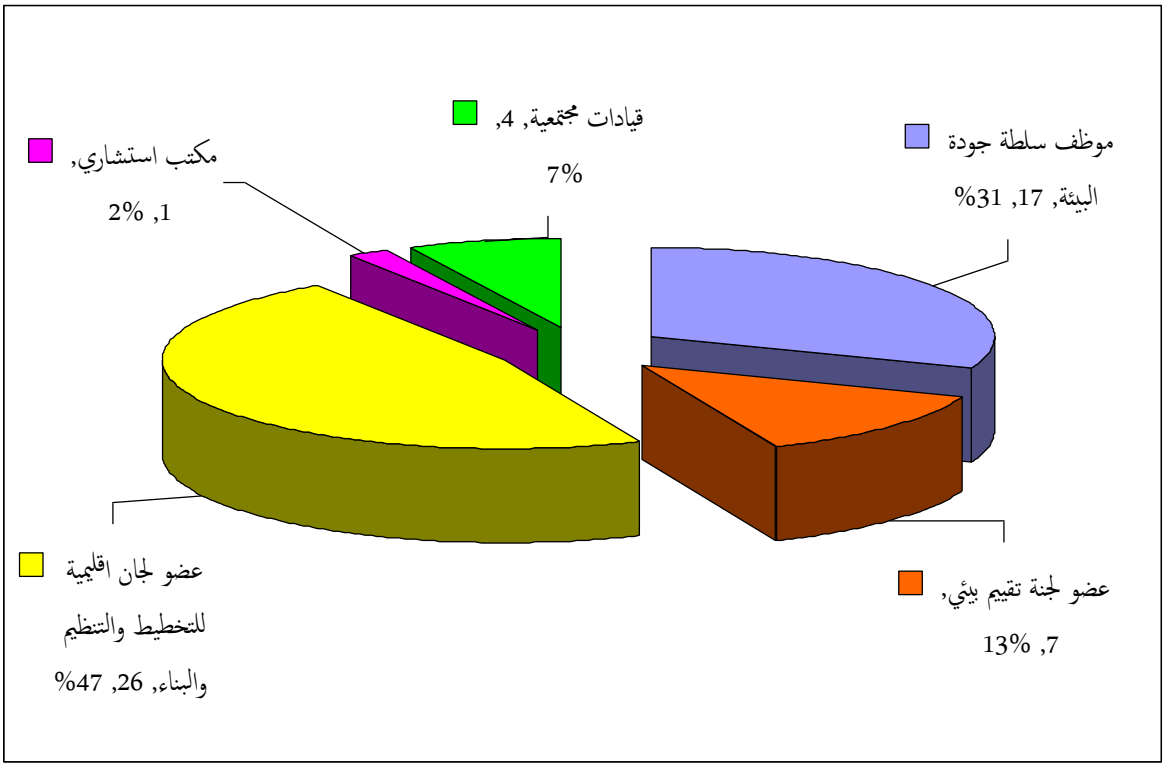

شكل 4.3: توزيع عينة المبحوثين على الفئات المختلفة للمجتمع

4.3 خصائص عينات الدراسة

تلخيص لأهم خصائص عينة المبحوثين، مبين فيما يأتي:

بحسب الجنس جاء المبحوثين موزعين بنسبة 74.6 % ذكور و 25.4 % إناث. أما توزيعه بحسب العمر فجاء كما هو مبين في الشكل (5.3).

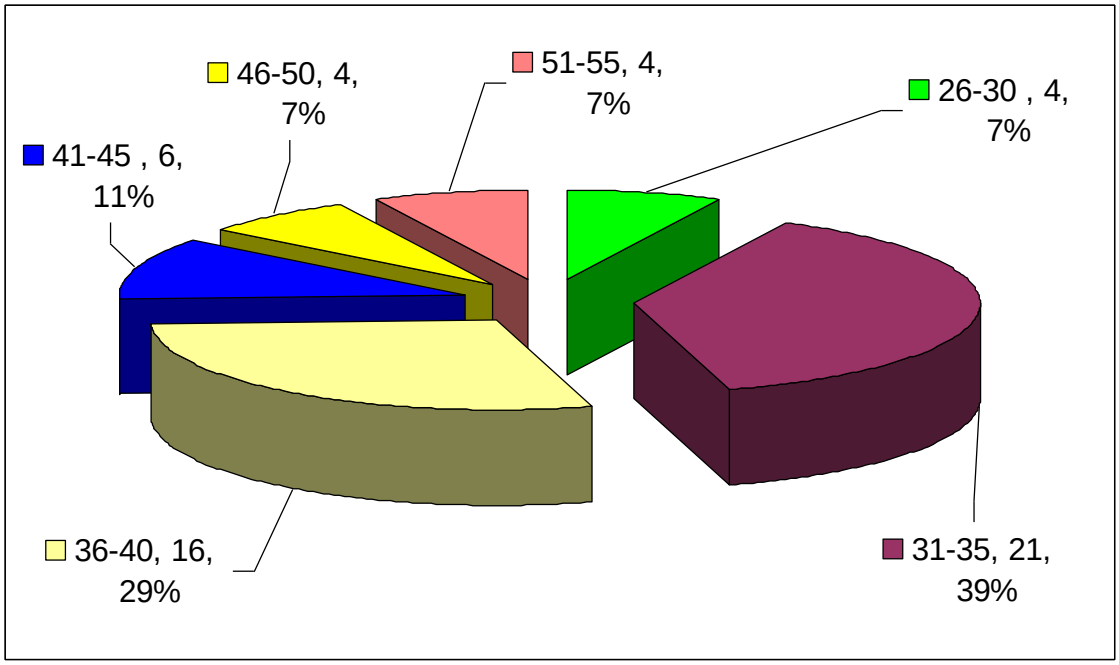

شكل5.3: توزيع المبحوثين حسب أعمارهم.

بحسب الشكل (5.3)، يتضح بأن أعمار المبحوثين تتوزع بشكل رئيس على الفئتين العمريتين 31–35 سنة، 36–40 سنة بما مجموعه 68%. وهذا قد يعكس أن غالبية المبحوثين تم توظيفهم وتعيينهم جاء بعد قدوم السلطة، أما الفئات العمرية فوق الأربعين فجاء تمثيلها اضعف، وتعكس الاستفادة بخبرات موظفين ممن كانوا على رأس عملهم قبل مجيء السلطة.

أما بالنسبة للدرجة العلمية للمبحوثين، فالشكل (6.3)، يبين توزيعهم بحسبها. ويظهر الشكل بان غالبية المبحوثين (50%) هم من حملة شهادة البكالوريوس، أما ما تبقى فيتوزع المبحوثين بالتساوي تقريبا على حملة شهادة الدبلوم المتوسط، والدبلوم العالي والماجستير، بنسب 16.4%، 14.5%، و20% على التوالي.

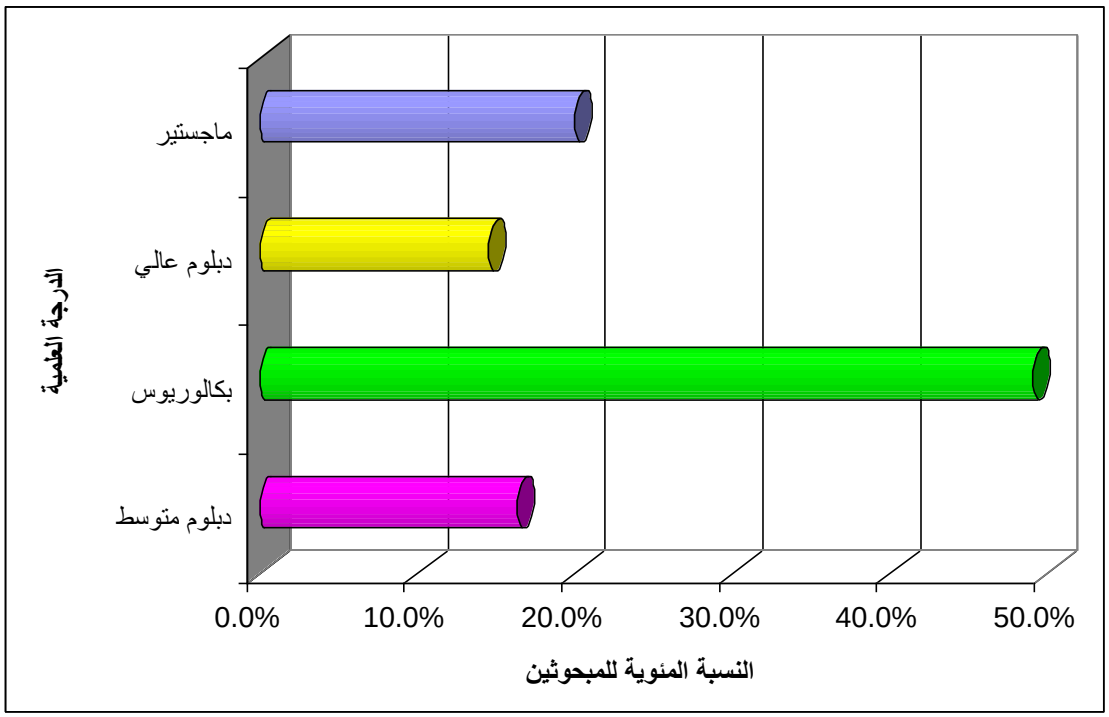

شكل6.3: توزيع المبحوثين بحسب درجاتهم العلمية.

أما بالنسبة لتخصص المبحوثين، فيظهر توزيعهم على التخصص في الشكل (7.3)

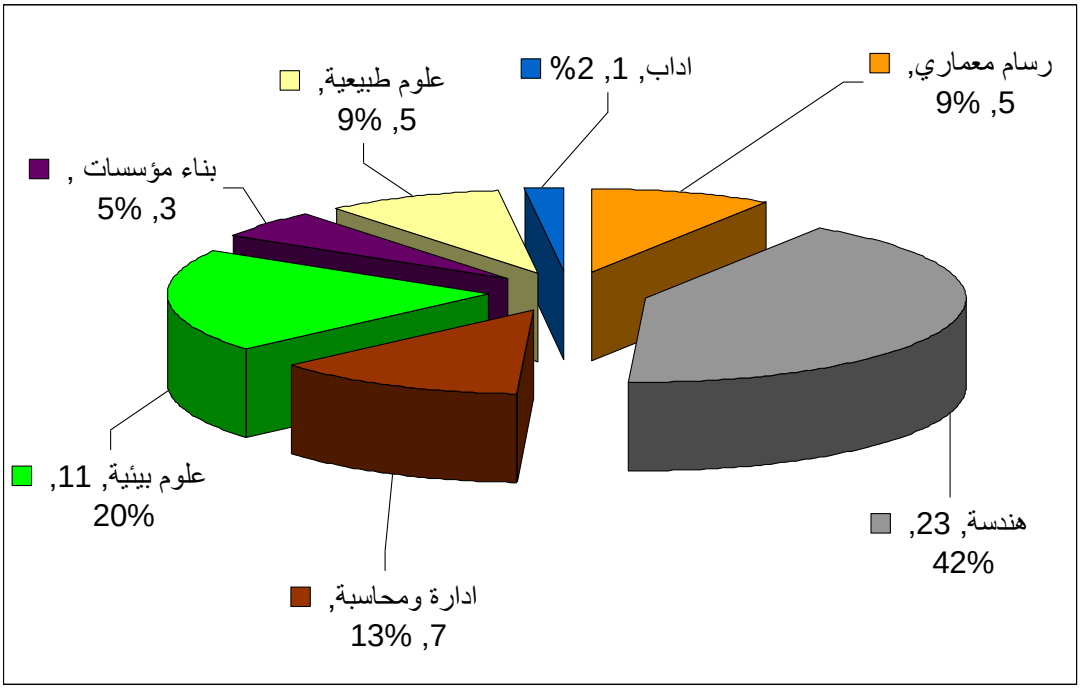

شكل7.3: توزيع المبحوثين حسب التخصص.

من الشكل (7.3)، يتضح بان غالب المبحوثين هم من المهندسين، وهذا قد يعزى إلى أن اللجان الإقليمية للتخطيط والتنظيم والبناء، والتي جاء منها غالب المبحوثين تختص بترخيص المنشآت والمباني، كذلك غالبية المشاريع التي ترخص من قبل سلطة البيئة هي هندسية، أو حتى مشاريع صغيرة، مما قد يكون سببا في ارتباط المؤسسات ذات العلاقة بالهندسة كتخصص موظفين، أكثر من غيره من التخصصات. ولكن بحسب الأسس النظرية لتقييم الأثر البيئي يجب أن تكون الفرق ذات العلاقة هي من مجموع التخصصات البيئية، والاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة باهتمامات الجمهور. أما توزيع المبحوثين بحسب عدد سنوات الخبرة في مجال العمل البيئي، فيظهره الشكل (8.3).

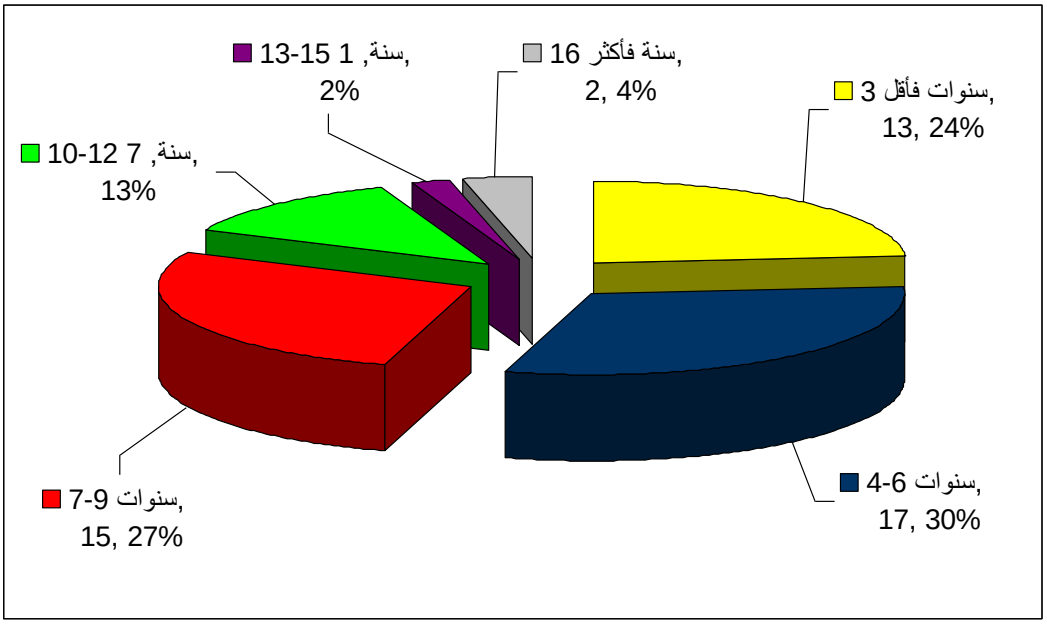

شكل 8.3: توزيع المبحوثين حسب عدد سنوات الخبرة في مجال العمل البيئي.

بحسب الشكل (8.3)، يظهر بأن عدد سنوات الخبرة لغالبية المبحوثين هي أقل من عمر السلطة الوطنية، وان غالبية المبحوثين هم من أصحاب سنوات الخبرة 6 سنوات فأقل.

5.3 اختبار التوزيع البيانات

لمعرفة نوع التحاليل الإحصائية الواجب استخدامها في اختبار الفرضيات، كان لا بد من (اختبار توزيع البيانات). لذلك تم استخدام 3 طرق هي: أولا الأعمدة مع منحنى التوزيع الطبيعي، وثانيا مقارنة المتوسط الحسابي بالوسيط والمنوال، وثالثا اختبار Kolmogrov-Smirnov.

- طريقة الأعمدة مع خط المنحنى الطبيعي: مثالين لذلك في شكل (9.3):

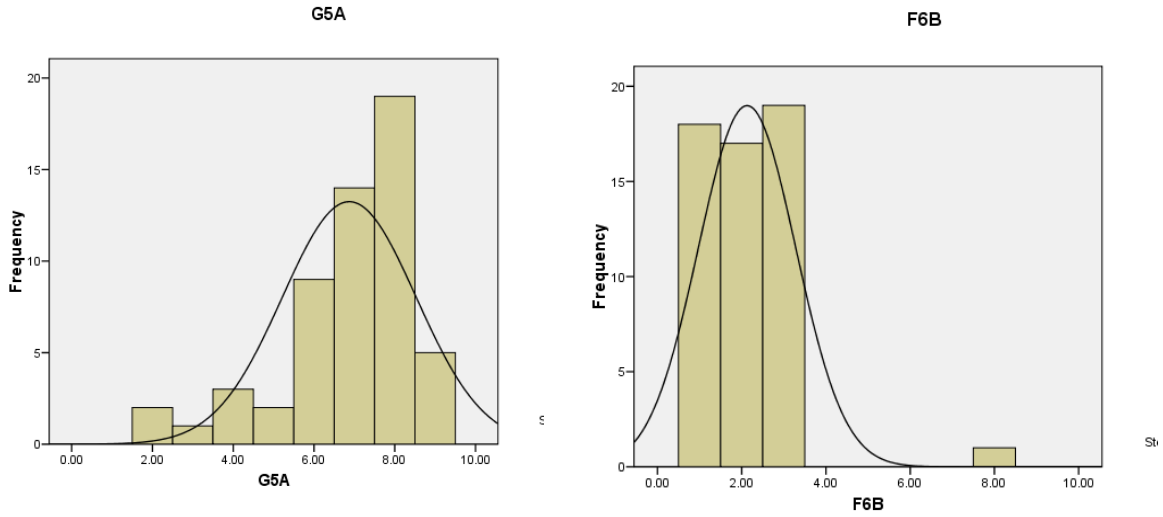

شكل 9.3: تمثيل بالأعمدة والمنحنى الطبيعي للإجابات على الأهمية النسبية للفقرات F6B، G5A.

يظهر من خلال الشكل (9.3) أعلاه، أن هناك إزاحة نحو اليمين، وإزاحة نحو اليسار في المنحى الطبيعي للبيانات في الحالتين أعلاه، في إشارة إلى أن التوزيع غير طبيعي، ولقد تم إعداد الرسم لكامل البيانات سواء للأهمية النسبية أو واقع الحدوث، وكانت على الدوام هناك إزاحات في المنحنيات نحو اليمين أو اليسار في إشارة إلى أن مجمل البيانات غير موزعة طبيعيا.

- مقارنة المتوسط الحسابي والوسيط والمنوال: حتى يكون التوزيع طبيعياً يجب أن تكون قيمها متساوية، وهو ما لم تظهره النتائج، والتي يعرض الجدول (4.3)، جزءا منها، وعليه يمكن القول بأن توزيع البيانات غير طبيعي، مما يؤكد نتائج الأعمدة والمنحنى الطبيعي.

جدول 4.3: مقارنة قيم (المتوسط الحسابي،الوسيط، المنوال).

الرقم	رقم الفقرة في الاستبيان	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال
D3	الاستعداد لدى المشاركين	1.85	2.00	1.00
F6	الرقابة على المشروع	2.12	2.00	3.00
G5	مراعاة ديمقراطية القرار	6.87	7.00	8.00
H10	ضعف قدرة الكادر على إشراك العامة	1.80	2.00	1.00

- اختبار Kolmogrov-Smirnov: يكون التوزيع في هذا الاختبار غير طبيعي، إذا كانت قيمة الدلالة أقل أو تساوي (0.05)، وهو ما لم تظهره النتائج، والتي يعرض الجدول (5.3)، جزءا منها، وهذا تأكيد إضافي على ما ورد في نتائج الاختبارين السابقين.

جدول 5.3: نتائج اختبار Kolmogrov-Smirnov لفحص نوع توزيع البيانات

الرقم	رقم الفقرة فالاستبيان	قيمة (Z)	قيمة الدلالة
D3	الاستعداد لدى المشاركين	2.07	0.00
F6	الرقابة على المشروع	1.53	0.018
G5	مراعاة ديمقراطية القرار	1.64	0.009
H10	ضعف قدرة الكادر على إشراك العامة	1.89	0.002

يتضح من الجدول (5.3)، أن قيم الدلالة للفقرات اقل من 0.05، مما يشير إلى أن توزيع البيانات كان غير طبيعي.

6.3 قراءة المتوسطات الحسابية للإجابات

ولقراءة تفصيلية عميقة للمتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين للاستبيان، كان لا بد من تقسيم وتصنيف المتوسطات الحسابية في مجموعات، فيما يأتي عرض لها:

1.6.3. الأهمية النسبية للعناصر المشاركة والمعيقات والمقترحات:

تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لعناصر المشاركة: الأطراف المشاركة، المستويات، أسس اختيار وسائل المشاركة، شروط نجاحها، أسباب إشراك العامة، توقيت المشاركة، وللشدة النسبية لمعيقاته، والأولوية لمقترحات تعزيزه يلخصها جدول (6.3).

2.6.3. واقع حدوث عناصر المشاركة:

تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول واقع حدوث عناصر المشاركة، ومعيقاتها، والمقترحات الكفيلة بمواجهتها يبينه جدول (7.3).

جدول 6.3: تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لعناصر المشاركة، الشدة النسبية للمعيقات، والأولوية النسبية للمقترحات

تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات ومحاور المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي	المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين			
	أكبر من 8.00	7.00-7.99	6.00-6.99	أقل من 6.00
ممارسة المشاركة	أفضل نسبيا ⟵ ⟶ أسوء نسبيا			
الأهمية النسبية	**مرتبة 1**	**مرتبة 2**	**مرتبة 3**	**مرتبة 4**
محاور الاستبيان				
الأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي	مشاركه اكبر نسبيا ⟵ ⟶ مشاركة اقل نسبيا			
مستويات المشاركة ووسائلها	اعتماد اكبر نسبيا ⟵ ⟶ اعتماد اقل نسبيا			
أسس اختيار وسائل المشاركة				
شروط نجاح المشاركة				
أسباب إشراك العامة				
الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة				
توقيت المشاركة	مشاركة اكبر نسبيا ⟵ ⟶ مشاركة اقل نسبيا			
المعيقات	معيق اشد نسبيا ⟵ ⟶ معيق اضعف نسبيا			
المقترحات	له أولوية نسبية اكبر ⟵ ⟶ له أولوية نسبية اقل			

جدول 7.3–أ: تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول واقع حدوث عناصر المشاركة، ومعيقاتها، وإمكانية تطبيق مقترحات مواجهة المعيقات

متوسط إجابات المبحوثين	**2.50-3.00**	**2.01-2.49**	**2.00**	**1.50-1.99**	**1.00-1.49**
الدرجة	**كبيرة**		**متوسطة**	**ضعيفة**	
المستوى	**مستوى 2**	**مستوى 1**		**مستوى 1**	**مستوى 2**
مجال المشاركة: أطراف، وأسس، وشروط وتوقيت المشاركة	ممارسة أفضل للمجال ⟵ ⟶ ممارسة أسوء للمجال يحتاج جهد اقل ⟵ ⟶ يحتاج جهد اكبر				

جدول 7.3–ب: تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول واقع حدوث عناصر المشاركة، ومعيقاتها، وإمكانية تطبيق مقترحات مواجهة المعيقات

متوسط إجابات المبحوثين	2.50-3.00	2.01-2.49	2.00	1.50-1.99	1.00-1.49
الدرجة	كبيرة		متوسطة	ضعيفة	
المستوى	مستوى 2	مستوى 1		مستوى 1	مستوى 2
معيقات المشاركة	حدوث أعلى للمعيق ⟵ ⟶ حدوث اقل للمعيق أولوية أكبر في المواجهة ⟵ ⟶ أولوية اقل في المواجهة				
مقترحات مواجهة المعيقات	إمكانية تطبيق أعلى ⟵ ⟶ إمكانية اقل للتطبيق				

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

1.4 مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً ومناقشة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وفقاً للبيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان (محاور وفقرات).

2.4 واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني

في مجال إجابة الدراسة على السؤال البحثي حول واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني، من حيث عناصرها (الأطراف المشاركة، ومستويات المشاركة ووسائلها، وأسس اختيار وسائل المشاركة، وشروط نجاح المشاركة، وأسباب إشراك العامة، وتوقيت المشاركة، والأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف التقييم) وكذلك حول اتجاهات المبحوثين (تحديد الأهمية النسبية)، نحو عناصر المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومن ثم مناقشتها في ضوء التصنيفات الواردة سابقا في الجداول (6.3، 7.3). تفاصيل النتائج مبينة فيما يأتي:

1.2.4. قراءة عامة في واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي:

قراءة عامة في واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني، من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على سؤال الدراسة ذا العلاقة

(أهمية نسبية للعناصر في المشاركة، ومستوى حدوث هذه العناصر في الواقع)، يلخصها جدول (1.4).

جدول 1.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول عناصر المشاركة المجتمعية (الأطراف المشاركة، الأسس،...الخ) ومعيقاتها وسبل تعزيزها

الرقم	المحور	الأهمية النسبية		الواقع	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي	7.05	1.00	2.04	0.43
2	مستويات المشاركة ووسائلها	7.08	0.98	1.89	0.46
3	أسس اختيار وسائل المشاركة	7.34	1.04	2.13	0.53
4	شروط نجاح المشاركة	7.29	1.03	2.03	0.61
5	أسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي	7.22	1.11	2.16	0.60
6	توقيت المشاركة	7.26	1.24	2.12	0.60
7	الأسس التي تحكم العلاقة بين الأطراف	7.13	1.15	2.01	0.57
	القيمة الكلية لمجمل عناصر المشاركة	**7.01**	**0.79**	**2.04**	**0.38**

1.1.2.4. الأهمية النسبية لعناصر المشاركة:

يتبين من الجدول (1.4)، أن الأهمية النسبية العامة لعناصر المشاركة المجتمعية جاءت جميعها متقاربة مع تفاوت ضعيف في قيم المتوسطات الحسابية، ومن المرتبة الثانية (7.00–7.99)، وهي مرتبة أقل من المتوقع نظريا. وهذا يشير إلى أن مفهوم المشاركة لم ينضج للمستوى المطلوب عند المبحوثين بالرغم من أن المشاركة هي أحد الأسس الكفيلة بإنجاح عملية تقييم الأثر البيئي، كما هو الحال في كافة جوانب الحياة العصرية الديمقراطية والتنموية.

2.1.2.4. الواقع العام لحدوث عناصر المشاركة:

من الجدول أعلاه، يتبين أن واقع حدوث عناصر المشاركة، جاء بدرجة متوسطة إلى كبيرة من المستوى الأول (1.89–2.16)، وهو مستوى يحتاج إلى تطوير وتحسين، وتكريس الموارد والجهد لذلك، وهذا قد يعكس أن المشاركة كعملية في تقييم الأثر البيئي لم ترتق إلى المستوى المأمول،

انعكاسا للبيئة السياسية، والفكرية، والاجتماعية، والمؤسسية السائدة في كافة مجتمعات الدول النامية ودول العالم الثالث بما فيها فلسطين، والتي في معظمها لا تمارس الديمقراطية والمشاركة إلا بالحد الأدنى في أحسن الأحوال، أو تمارس ديمقراطية ومشاركة مجتمعية مشوهة ومنقوصة.

3.1.2.4. المقارنة بين الأهمية النسبية وواقع الحدوث العام لعناصر المشاركة:

بصورة عامة جاءت الأهمية النسبية لعناصر المشاركة في مجملها من المرتبة الثانية، وأما مستوى الحدوث، وإمكانية التطبيق فجاءت متوسطة إلى كبيرة من المستوى الأول. وبقراءة معمقة للنتائج يمكن القول بان مجمل مفاهيم وعناصر المشاركة بحاجة إلى إيضاح وتعزيز لدى المبحوثين، حيث أن هناك ضعف في القدرة على التمييز النسبي بين الأهمية لعناصرها، وكذلك ضعف في قراءة واقع حدوث هذه العناصر، نتيجة قلة المعلومات وتفاصيل مستويات ووسائل وتوقيت المشاركة.

2.2.4. الأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:

في مجال إجابة الدراسة على السؤال البحثي حول الأهمية النسبية لمشاركة الأطراف المختلفة في عملية التقييم البيئي، ومستوى حدوث هذه المشاركة في الواقع، تم احتساب المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية العامة لإجابات المبحوثين حول هذا العنصر من عناصر المشاركة المجتمعية في التقييم، والجدول (2.4) يوضح النتائج:

جدول 2.4-أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، ومستوى حدوث مشاركتهم في الواقع الفلسطيني.

الآتية هم أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:		الأهمية النسبية		الواقع	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
A1	سلطة جودة البيئة	8.51	1.22	2.38	0.71
A2	وزارة الاقتصاد	7.62	1.08	2.20	0.62
A3	وزارة الحكم المحلي	7.47	1.18	2.15	0.73
A4	اللجنة الإقليمية للتخطيط والتنظيم والبناء	7.45	1.46	2.11	0.76

جدول 2.4–ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، ومستوى حدوث مشاركتهم في الواقع الفلسطيني.

الآتية هم أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:		الأهمية النسبية		الواقع	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
A5	أصحاب المشروع	6.95	1.51	2.04	0.82
A6	الممولين	6.69	1.48	2.00	0.79
A7	المؤسسات الأكاديمية والبحثية	6.78	1.77	1.87	0.79
A8	الإعلام المحلي	6.64	1.91	1.93	0.88
A9	قادة المجتمع المحلي	7.09	1.80	2.09	0.80
A10	المجتمع المحلي (الجمهور)	7.29	1.42	2.02	0.78
A11	الهيئات المحلية (البلديات، والمجالس المحلية والقروية)	7.05	1.43	2.16	0.71
A12	النقابات	6.33	1.82	1.87	0.79
A13	أصحاب الحرف	6.40	1.61	1.91	0.82
A14	المؤسسات العاملة في المجال البيئي	6.71	1.65	1.95	0.78
A15	المؤسسات الأهلية	6.73	1.51	1.91	0.82
MA	**القيمة الكلية**	**7.05**	**1.00**	**2.04**	**0.43**

1.2.2.4. الأهمية النسبية لأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:

بحسب الجدول (2.4)، يمكن القول بان الأهمية النسبية لمجمل محور أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي جاء من المرتبة الثانية (7.05)، وهو مستوى من المفترض ونظريا أن يكون أعلى من هذه القيمة، غير أن القياس النسبي لأهمية هذه الأطراف قد يكون السبب في تدني الدرجة التي حصلت عليها مختلف الأطراف إذا ما قيست أهمية مشاركتها مقارنة بسلطة جودة البيئة، والتي تتولى المسؤولية الرسمية لتقييم الأثر البيئي فلسطينيا، والتي جاءت بحسب المبحوثين كبيرة من المرتبة الأولى (8.51). أما أهم الأطراف مشاركة بحسب المبحوثين فكانوا:

- سلطة جودة البيئة (8.51): الجهة الرسمية التي تدير التقييم.
- وزارة الاقتصاد (7.62): جهة ترخيص المشاريع
- وزارة الحكم المحلي (7.47): جهة ترخيص الإنشاءات والمباني

- اللجنة الإقليمية للتخطيط والتنظيم والبناء (7.45): جهة ميدانية تمثل الجهات ذات العلاقة بالتقييم على مستوى المحافظات
- المجتمع المحلي (7.29): جهة تمثيل اهتمامات وأولويات العامة.

وبتحليل النتائج السابقة يمكن القول بان المبحوثين أكدوا على ضرورة مشاركة كافة الجهات المعروفة والواضحة الأدوار لديهم، والممثلة للجهة الرسمية وللعامة، وهذا هو أساس المشاركة في التقييم، بمراعاة السياسة الرسمية، في ظل اهتمامات العامة، غير أن انخفاض أهمية المشاركة للعامة والمجتمع المحلي نسبة لغيره من الأطراف، قد يكون مرده إلى أن واقع المشاركة ضعيف، وانه حتى في حال المشاركة لن يكون لهذه المشاركة أهمية حقيقية قياسا على ما يحدث ويمارس في مجالات الحياة الأخرى، سياسية ومؤسسية.

2.2.2.4. واقع أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:

من واقع قراءة النتائج لواقع حدوث المشاركة للأطراف المختلفة، يمكن القول بأن الجهات التي تشارك بأعلى المستويات في عملية التقييم في الواقع الفلسطيني (وذلك بدرجة كبيرة من المستوى الأول: متوسطات 2:00–2.38) هي الجهات الرسمية: سلطة البيئة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الحكم المحلي، واللجان التابعة لها، والهيئات المحلية، إلى جانب المجتمع المحلي وقياداته. أما التقارب في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول الأطرف المشاركة قد يعزى إلى حدوث المشاركة كعملية بعيداً عن جوهرها، ووزنها الفعلي، ومدى تحقيق المشاركة لأهدافها. ففي الوقت الذي تسيطر فيه سلطة جودة البيئة على القرار البيئي ولا يمكن تجاهلها، بأية طريقة كانت، يضع المبحوثون مشاركتها بنفس مشاركة مستوى مشاركة المجتمع المحلي تقريبا، وهو ما لا توافق عليه دراسات بحثية سابقة ذات علاقة مثل عامر (2006).

3.2.2.4. مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:

من قراءة النتائج لواقع حدوث المشاركة للأطراف المختلفة والأهمية النسبية لهذه المشاركة، يمكن القول بأن الجهات التي تشارك بأعلى المستويات في عملية التقييم في الواقع الفلسطيني هي نفس الجهات التي يعتقد المبحوثون بأن لمشاركتها الأهمية النسبية الأكبر من بين الجهات المتوقع مشاركتها قي عملية التقييم (جهات رسمية: سلطة البيئة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الحكم المحلي،...، وعلى الجانب الآخر العامة). غير أن هذه المشاركة ما زالت لم ترتق إلى ما هو

مطلوب من مستويات المشاركة، أو أنها غير واضحة ومعلومة للمبحوثين بشكل جيد، وفي كل الأحوال هناك حاجة إلى العمل على تعميم ثقافة المشاركة، وتعميم نتائج المشاركات وايجابياتها، لتكون محفزا لغير المشاركين، للإقبال على المشاركة في المستقبل، وتحفيز القائمين على المشاركة للعمل بجد اكبر على جذب واستقطاب الأطراف المختلفة للمشاركة، والتخطيط بشكل أفضل لها لتحقيق نتائج أفضل مستقبلا.

3.2.4. مستويات المشاركة ووسائلها:

في مجال إجابة الدراسة على السؤال البحثي حول الأهمية النسبية لمستويات ووسائل مشاركة العامة في تقييم الأثر البيئي، ومستوى حدوثها في الواقع الفلسطيني، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حوله، والجدول (3.4) يوضح النتائج.

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لمستويات المشاركة المجتمعية ووسائلها، وواقع هذه المستويات فلسطينيا.

المحور		الأهمية النسبية		الواقع	
الآتية تمثل مستويات المشاركة ووسائلها في عملية تقييم الأثر البيئي:		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
B1	معارض	6.80	1.50	1.73	0.68
B2	صحافة (مرئية، مسموعة، مقروءة)	7.07	1.30	1.85	0.68
B3	مركز معلومات	6.82	1.45	1.78	0.76
B4	خط معلومات ساخن	6.13	1.68	1.82	0.82
B5	زيارة المواقع	6.95	1.67	2.07	0.84
B6	المواد المطبوعة (بروشورات، بوسترات،..)	6.82	1.52	1.98	0.78
B7	ندوات عامة	6.95	1.48	2.04	0.72
B8	محاضرات	6.65	1.70	1.95	0.70
B9	ورشات عمل	6.84	1.45	1.87	0.77
B10	مقابلات شخصية	6.65	1.65	1.89	0.79
B11	لجان استشارية	7.00	1.71	1.96	0.84
B12	استخدام المنظمات غير الحكومية لاستشارة المتأثرين من العامة	6.64	1.97	1.75	0.80
MB	**القيمة الكلية**	**6.78**	**0.98**	**1.89**	**0.46**

1.3.2.4الأهمية النسبية لمستويات ووسائل المشاركة في عملية التقييم:

بحسب النتائج في الجدول (3.4)، يمكن القول بان الأهمية النسبية لمجمل محور مستويات ووسائل المشاركة جاء من المرتبة الثالثة (6.78)، وهو مستوى من المفترض ونظريا أن يكون أعلى من هذه القيمة، وهذا قد يعود إلى إن المشاركة ليست قضية رئيسية، وليست على سلم أولويات المجتمع في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني. كذلك ضعف التنوع في وسائل الاتصال يمكن، أن يعزى إلى أن الاهتمامات بكل وسيلة من الوسائل ربما تكون مرتبطة بفئة محددة من الفئات المجتمعية، والتي بدورها تركز على هذه الوسيلة بدون إعطاء غيرها من الوسائل الاهتمام الكافي. فمثلا هناك شريحة مجتمعية قارئة للصحف، وهي تلك المهتمة عموما بالقراءة، وهي كما هو معروف شريحة مجتمعية ليست بالكبيرة، وأما المهتمين بالندوات وورش العمل فهم أيضا شريحة أخرى. هذا الانقسام والاختلاف في اهتمامات الجمهور في التعامل مع وسائل الاتصال المختلفة قد يكون السبب الرئيس في هذه القيم المنخفضة للأهمية النسبية للوسائل المختلفة، وهذا تدعمه نتائج التكرارات لإجابات المبحوثين والتي تشير إلى تركز الارتفاع الواضح في قيم هذه الأهمية عند فئة وانخفاض حاد في أهميتها عن آخرين. أما أهم مستويات ووسائلها المشاركة بحسب المبحوثين فكانت:

- الصحافة (مرئية، مسموعة، مقروءة) (7.07).
- لجان استشارية (7.02).
- زيارة المواقع (6.95).
- ندوات عامة (6.45).

أما احتلال الصحافة لسلم الأهمية بحسب المبحوثين، فيمكن أن يعزى إلى الكلفة المنخفضة لها نسبة إلى غيرها من الوسائل، وإمكانية وصولها إلى أكبر شريحة مجتمعية ممكنة في ظل مجتمع قارئ. وأما للجان الاستشارية فربما كان ذلك نتيجة لكون كافة الموضوعات المتعلقة بتقييم الأثر البيئي، تناقش من قبل لجان مشتركة في الواقع، مثل لجان التقييم البيئي في سلطة جودة البيئة، لجان التخطيط والتنظيم والبناء الإقليمية وغيرها.

وبتحليل النتائج السابقة، يمكن القول بان المبحوثين أكدوا عموما على أهمية وضرورة تنوع هذه المستويات والوسائل للمشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي، حتى يمكن الوصول لمجموع العامة، من أفراد ومؤسسات، مهتمين ومتأثرين.

2.3.2.4. واقع مستويات ووسائل المشاركة في عملية التقييم:

من قراءة النتائج لواقع حدوث مستويات المشاركة ووسائلها في عملية التقييم، يمكن القول بأن مستويات المشاركة ووسائلها في عملية التقييم في الواقع الفلسطيني كانت بدرجة كبيرة من المستوى الأول (متوسطات 2.00–2.07). وأما أكثر الوسائل اعتمادا فكانت: الصحافة، واللجان الاستشارية، وزيارة المواقع والندوات، هذا مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن الفروق في مستويات استخدام هذه الوسائل لم تكن كبيرة وواضحة بالحد الكافي.

3.3.2.4. مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع لمستويات ووسائل المشاركة في عملية التقييم:

بقراءة متأنية للنتائج أعلاه، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الفروق في الأهمية النسبية، ولمستوى الحدوث بين الوسائل المختلفة لم تكن كبيرة، ولم تكن واضحة بالشكل الكافي، إلا أنها تشير إلا أن المبحوثين يرون بضرورة التنوع في استخدام الوسائل لضمان مشاركة أكبر من مختلف شرائح المجتمع، والمؤسسات ذات العلاقة. وأن هناك الكثير من الجهد المطلوب لتجاوز هذا الانخفاض في استخدام الوسائل للوصول إلى قرار بيئي معقول اجتماعيا، ومنسجم مع الأسس والسياسات والقوانين الوطنية.

4.2.4. أسس اختيار وسائل المشاركة:

في مجال إجابة الدراسة على السؤال البحثي حول الأهمية النسبية أسس اختيار وسائل المشاركة في عملية التقييم البيئي، وواقع حدوثها فلسطينيا، تم احتساب المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية العامة لإجابات المبحوثين حوله، والجدول (4.4) يوضح النتائج:

جدول 4.4–أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لأسس اختيار وسائل المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، وواقع حدوثها فلسطينيا

المحور		الأهمية النسبية		الواقع	
الآتية تمثل اختيار وسائل المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
C1	طبيعة المشروع (حجم ونوع)	7.82	1.22	2.24	0.67
C2	المهتمين (عدد ونوع المهتمين)	7.31	1.50	2.13	0.75

جدول 4.4–ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لأسس اختيار وسائل المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، وواقع حدوثها فلسطينيا

المحور		الأهمية النسبية		الواقع	
الآتية تمثل اختيار وسائل المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
C3	الآثار المحتملة (نوع وحجم)	7.58	1.44	2.22	0.79
C4	المصادر المتوفرة (بشرية، زمان، مادية،...)	6.87	1.36	1.98	0.80
C5	الموقع الجغرافي للمشروع	7.33	1.48	2.16	0.79
C6	بيئة المشروع	7.11	1.59	2.07	0.84
MC	**القيمة الكلية**	**7.34**	**1.04**	**2.13**	**0.53**

1.4.2.4. الأهمية النسبية لأسس اختيار وسائل المشاركة في عملية التقييم:

بحسب النتائج في الجدول (4.4)، يمكن القول بان الأهمية النسبية لمجمل محور أسس اختيار وسائل المشاركة جاء من المرتبة الثانية (7.34)، وهو مستوى من المفترض ونظريا أن يكون أعلى من هذه القيمة. أما أهم أسس اختيار وسائل المشاركة نسبيا وبحسب المبحوثين فكانت: طبيعة المشروع (7.82)، والآثار المحتملة (7.58)، والموقع الجغرافي للمشروع (7.33).

وبتحليل النتائج السابقة يمكن القول بأن المبحوثين أكدوا على أهمية الاعتماد على مجمل أسس اختيار وسائل المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي. غير أن الفروق غير الواضحة في الأهمية النسبية لهذه الأسس في إجابات المبحوثين، قد تعزى إلى عدم وضوح كل من تقييم الأثر البيئي كمفهوم وكعملية، إضافة إلى عدم وضوح لقيمة كل من هذه الأسس ودرجة تأثيره على نتائج عملية التقييم، وربما القرار النهائي بقبول المشروع من عدمه.

2.4.2.4. واقع أسس اختيار وسائل المشاركة في عملية التقييم:

من قراءة النتائج لواقع أسس اختيار وسائل المشاركة في عملية التقييم، يمكن القول بأن أسس اختيار وسائل المشاركة في عملية التقييم في الواقع الفلسطيني كانت (بدرجة كبيرة من المستوى الأول (متوسطات 2.00–2.24). وأما أهم الأسس تطبيقا في الواقع الفلسطيني فكانت: طبيعة

المشروع (2.24)، الآثار المحتملة (2.22)، والموقع الجغرافي (2.16).

3.4.2.4. مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع أسس اختيار وسائل المشاركة في عملية التقييم:

بقراءة متأنية للنتائج حول واقع اعتماد أسس اختيار وسائل المشاركة والأهمية النسبية لها بحسب المبحوثين، يمكن القول بأن إجابات المبحوثين لم تكن كافية لإيضاح الفروق النسبية بين الأسس المختلفة ولا بين مستويات حدوثها. غير انه يمكن القول أيضا بأن أهم الأسس نسبيا، هي تلك المعتمدة في الواقع. وهذا يعطي انطباعا ايجابيا عن القائمين على تقييم الأثر البيئي (المبحوثين)، بأنهم يمارسون ويطبقون ما ينسجم مع قناعاتهم واهتماماتهم من واقع أنهم الأكثر اطلاعا والماما بالمشروع وأثاره، وعلى الجانب الأخر انطباعا قد لا يكون ايجابيا، بأنهم يقدمون حجم المشروع ونوعه على حجم أثاره، وهذا ما يتعارض مع مبادئ التقييم التي تهتم وقبل كل شي بآثاره وانعكاساته الايجابية والسلبية على المجتمع.

5.2.4. شروط نجاح المشاركة:

في مجال إجابة الدراسة على السؤال البحثي حول الأهمية النسبية لشروط نجاح المشاركة في عملية التقييم البيئي، وواقع اعتمادها فلسطينيا، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حوله، والجدول (5.4) يوضح النتائج:

جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لشروط نجاح المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، وواقع اعتمادها فلسطينيا.

المحور		الأهمية النسبية		الواقع	
الآتية تمثل شروط نجاح المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:		**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
D1	سلامة التخطيط	7.75	1.25	2.18	0.75
D2	ضمان حرية وصول الأطراف للتقييم	7.47	1.29	2.02	0.71
D3	الاستعداد لدى المشاركين	7.05	1.48	1.85	0.85
D4	الثقة بين أطراف التقييم	7.15	1.48	2.05	0.83
D5	توفر الموارد الكافية لمشاركة ناجحة (المال،.....)	7.04	1.49	2.05	0.85
MD	**القيمة الكلية**	**7.29**	**1.03**	**2.03**	**0.61**

1.5.2.4. الأهمية النسبية لشروط نجاح المشاركة في عملية التقييم:

بحسب النتائج في الجدول (5.4)، يمكن القول بان الأهمية النسبية لمجمل محور شروط نجاح المشاركة جاء من المرتبة الثانية (7.29). أما أهم شروط نجاح المشاركة بحسب المبحوثين فكانت:

- سلامة التخطيط (7.75).
- ضمان حرية وصول الأطراف للتقييم (7.47).
- الثقة بين أطراف التقييم (7.15).

وبتحليل النتائج السابقة يمكن القول بان إجابات المبحوثين جاءت منسجمة مع تسلسل الشروط نظريا لنجاح المشاركة، بوضع التخطيط على رأس سلم هذه الشروط، وبفارق واضح عن غيره منها. هذا مع عدم إغفال أهمية ديمقراطية المشاركة ووجود الثقة بين الأطراف المختلفة.

2.5.2.4. واقع لشروط نجاح المشاركة في عملية التقييم:

من قراءة النتائج لواقع شروط نجاح المشاركة في عملية التقييم، يمكن القول بأن شروط نجاح المشاركة في عملية التقييم في الواقع الفلسطيني كانت بدرجة كبيرة من المستوى الأول (متوسطات 2.00–2.18)، مع احتلال سلامة التخطيط لأعلى درجات الحدوث. ومع ذلك يبقى هذا الواقع غير كاف وبحاجة إلى تعزيز ودعم وبذل كافة الجهود لتحسينه وتطويره.

3.5.2.4. مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع لشروط نجاح المشاركة في عملية التقييم:

بقراءة متأنية للنتائج، يمكن القول بأن هناك انسجام بين اتجاه المبحوثين نحو شروط نجاح المشاركة، ومستوى حدوث هذه الشروط وتطبيقها في الواقع. ورغم هذا الانسجام هناك ضعف حقيقي في اعتمادها وممارستها، بما يعني ضرورة تعزيزها والعمل على ممارستها بشكل أكبر.

6.2.4. أسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي:

في مجال إجابة الدراسة على السؤال البحثي حول الأهمية النسبية لأسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي وواقعها، تم احتساب المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية العامة لإجابات

المبحوثين حوله، والجدول (6.4) يوضح النتائج:

جدول 6.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لأسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي، وواقعها الفلسطيني.

المحور		الأهمية النسبية		الواقع	
الآتية تمثل أسباب إشراك العامة في عملية تقييم الأثر البيئي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
E1	أسباب علمية (المجتمع قدرات علمية كامنة)	7.29	1.51	2.13	0.79
E2	أسباب أخلاقية (ضمان الحق الديمقراطي للفرد في المشاركة)	7.25	1.35	2.13	0.79
E3	أسباب قانونية (تلبية شرط الممول / الجهة الرسمية)	7.36	1.42	2.29	0.66
E4	عملية (تحسن تصميم وموقع وبناء، وتشغيل)	6.98	1.43	2.09	0.84
ME	**القيمة الكلية**	**7.22**	**1.11**	**2.16**	**0.60**

1.6.2.4. الأهمية النسبية لأسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي:

بحسب النتائج في الجدول (6.4)، يمكن القول بان الأهمية النسبية لمجمل محور أسباب إشراك العامة في التقييم جاء من المرتبة الثانية (7.22). أما أهم هذه الأسباب بحسب المبحوثين فكانت:

- أسباب قانونيه (7.36).
- أسباب علمية (7.29).
- أسباب أخلاقية (7.25)
- أسباب عملية (6.98).

وبتحليل النتائج السابقة يمكن القول بان المبحوثين أكدوا على الأهمية النسبية لكافة أسباب إشراك العامة في عملية تقييم الأثر البيئي. غير أنهم أكدوا بان الأسباب القانونية هي في الأساس الذي يحفز على إحداثها. وهذا منطقي خصوصا بالنسبة لمالك المشروع والجهة القائمة على إعداد الدراسة، وربما أيضا للجهة الرسمية. وعلى الجانب الأخر يرون بأن الفائدة العملية من المشاركة نسبيا منخفضة كسبب ومحفز لها، وهذا قد يعزى إلى النمط السائد مجتمعيا ومؤسسيا، من تجاهل المقترحات والتفرد بالرأي فرديا ومؤسسيا، وغياب الممارسة الديمقراطية التي هي الأساس الذي تستند إليه عملية المشاركة.

2.6.2.4. واقع لأسباب إشراك العامة في عملية التقييم:

بقراءة النتائج المتعلقة بواقع أسباب إشراك العامة في عملية التقييم، يمكن القول بأن أسباب إشراك العامة في عملية التقييم في الواقع الفلسطيني كانت (بدرجة كبير من المستوى الأول: متوسطات 2.00–2.29). وجاءت منسجمة مع جاء من أهمية نسبية لها بحسب المبحوثين، وهذا مرده أن الالتزام عادة ما يكون قانونيا أولا في زمن المؤسسات، وسيادة مفاهيم المادة في المجتمع، يليه بعد ذلك الاعتبارات الأخلاقية وما يشابهها من مفاهيم واعتبارات ثقافية وغيرها.

3.6.2.4. مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع لأسباب إشراك العامة في عملية التقييم:

من خلال النتائج، يمكن القول بأن هناك تطابق بين الأهمية النسبية وواقع الحدوث لأسباب إشراك العامة في الواقع الفلسطيني، وهذا ينسجم مع واقع سيادة الأسباب القانونية على غيرها من الأسباب الأخلاقية في إدارة شؤون العمل، نتيجة للاتجاه نحو المأسسة والقانون، ونتيجة سيادة المادة على حساب أخلاقيات الحياة في مجتمع متدهور الوضع الاقتصادي، والبيئي. هذا بدوره يعكس ضرورة العمل على تحسين ثقافة المشاركة، وإعطاء الأخلاقيات دوراً أكبر في الحياة في مقابل المادة والقانون.

7.2.4. توقيت المشاركة:

في مجال إجابة الدراسة على السؤال البحثي حول الأهمية النسبية لتوقيت المشاركة في عملية التقييم البيئي، ومستوى حدوث هذه المشاركة في الواقع، تم احتساب المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية العامة لإجابات المبحوثين حوله، والجدول (7.4) يوضح النتائج:

1.7.2.4. الأهمية النسبية لتوقيت المشاركة في تقييم الأثر البيئي:

بحسب النتائج في الجدول (7.4)، يمكن القول بان الأهمية النسبية لمجمل محور توقيت المشاركة جاءت من المرتبة الثانية (7.26). أما أهم توقيت المشاركة في التقييم بحسب المبحوثين فكانت:

- كل مراحل التقييم (7.76).
- تحديد التأثيرات البيئية (7.42).

- الرقابة على المشروع (7.11).
- اقتراح وسائل (تخفيفيه، ومنعية وتأهيليه) (7.07).

وبتحليل النتائج السابقة، يمكن القول بان المشاركة في كل المراحل، هي الإجابة المفترضة نظريا، وأنها تعكس فهم نظري ومعرفة بأهمية المشاركة في عملية التقييم، وان هناك إلمام بما هو متوقع من المشاركة في كل مرحلة من مراحل التقييم. غير أن انخفاض القيم للفقرات الأخرى، ربما لا يعطي سلامة التوقع بما سبق آنفا من الوعي والإدراك لأهمية المشاركة، وقد يكون على العكس ضبابية ومحدودية في المعرفة بأهمية المشاركة، أو ربما يعكس تخوف وعدم تفاؤل من المبحوثين بإمكانية المشاركة في الواقع في المراحل المختلفة، أو احترام الجهات الرسمية، والقائمة على المشاركة لرأي الجمهور. ومع كل ذلك لا بد من العمل على تعزيز مشاركة العامة في كل مراحل التقييم، التي يفترض أن لهم فيها أداوراً كبيرة في كل مرحلة بدءاَ من انطلاقة المشروع، مرورا بتحديد التأثيرات والتكهن بها، وصولا إلى المراجعة والمراقبة على المشروع.

جدول 7.4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية توقيت المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، وتوقيتها في الواقع الفلسطيني.

المحور		الأهمية النسبية		الواقع	
الآتية تمثل توقيت المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:		**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
F1	كل مراحل التقييم	7.76	1.54	2.18	0.82
F2	تحديد التأثيرات البيئية	7.42	1.36	2.09	0.75
F3	اقتراح البدائل	7.09	1.65	2.04	0.77
F4	اقتراح وسائل (التخفيفيه، المنعية، والتأهيليه)	7.07	1.53	2.18	0.72
F5	مراجعة تقرير التقييم	7.09	1.69	2.09	0.84
F6	الرقابة على المشروع	7.11	1.69	2.13	1.16
MF	**القيمة الكلية**	**7.26**	**1.24**	**2.12**	**0.60**

2.7.2.4. واقع توقيت المشاركة في عملية التقييم:

بمراجعة النتائج لواقع توقيت المشاركة في عملية التقييم، يمكن القول بأنها في الواقع الفلسطيني كانت (بدرجة كبير من المستوى الأول: متوسطات 2.00–2.18). وهو مستوى لم يرتق إلى

المطلوب، ووجب العمل لتحسين مستوى مشاركة العامة في كل مرحلة من مراحل التقييم، وفي مجمل العملية ككل. كما ويلاحظ أن المبحوثين لم يميزوا جيدا بين مشاركات العامة في المراحل المختلفة، بدليل حصول حدوثها في الواقع على علامات متقاربة.

3.7.2.4. مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع توقيت المشاركة في عملية التقييم:

من قراءة النتائج للأهمية النسبية ولواقع توقيت المشاركة يمكن القول بأن هناك انسجاماً بينهما، حيث جاء ترتيب توقيت الحدوث بحسب الأهمية النسبية تقريبا، مماثلا لنفس ترتيبها حسب الحدوث في الواقع، غير أن هناك تقارباً كبيراً في الإجابات، بما يجعل هذا الترتيب ضبابياً وغير واضح. هذه الضبابية قد تعزى إلى أن المشاركة غير واضحة فعلا في الواقع الفلسطيني في مراحل التقييم المختلفة، أو حتى أنها لا تحدث. غير أن عدم امتلاك المبحوثين للمعلومة، أو نقص امتلاكهم لها، جعلهم يعطون العلامات المتوسطة (تقريبا 2)، لكي يبقوا على الحياد، فلا هم بالغوا في التقييم، ولا هم تجاهلوه.

8.4.2. الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة.

في مجال إجابة الدراسة على السؤال البحثي حول الأهمية النسبية للأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية التقييم البيئي، ومستوى اعتماد هذه الأسس في الواقع، تم احتساب المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية العامة لإجابات المبحوثين حوله، والجدول (8.4) يوضح النتائج.

جدول 8.4-أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، واقعها الفلسطيني.

المحور		الأهمية النسبية		الواقع	
الآتية تمثل الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي::		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
G1	شراكة	7.67	1.41	2.22	0.69
G2	الشفافية	7.36	1.43	2.13	0.75
G3	ثقة متبادلة (بالتعامل والكفاءة،...)	7.20	1.47	1.98	0.83

جدول 8.4–ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، واقعها الفلسطيني.

المحور		الأهمية النسبية		الواقع	
الآتية تمثل الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي::		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
G4	مراعاة إمكانات	6.85	1.53	1.85	0.80
G5	مراعاة ديمقراطية القرار	6.87	1.66	1.89	0.79
G6	التزام بالاتفاقات	6.84	1.70	1.96	0.79
MG	**القيمة الكلية**	**7.13**	**1.15**	**2.01**	**0.57**

1.8.2.4. الأهمية النسبية للأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في تقييم الأثر البيئي:

بحسب النتائج في الجدول (8.4)، يمكن القول بان الأهمية النسبية لمجمل محور الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة جاء من المرتبة الثانية (7.13). أما أهم الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة بحسب المبحوثين فكانت:

- شراكة (7.67).
- الشفافية (7.36).
- ثقة متبادلة (7.20).

وبتحليل النتائج السابقة يمكن القول بان المبحوثين، أكدوا على أهمية كافة الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، وبأن الشراكة هي أفضل الأسس لهذه العلاقة، بما يشير إلى اعتراف المبحوثين بأهمية المشاركة لنجاح التقييم.

2.8.2.4. واقع الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية التقييم:

من النتائج لواقع الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية التقييم، يمكن القول بأنها كانت بدرجة كبيرة من المستوى الأول (متوسطات 2.00–2.22)، وباحتلال الشراكة لسلم حدوث هذه الأسس في الواقع الفلسطيني.

3.8.2.4. مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية التقييم:

من قراءة النتائج لواقع الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة والأهمية النسبية لها، يتضح بأن هناك توافق بين الأهمية النسبية للأسس ومستوى حدوثها في الواقع، غير أنه لا يوجد هناك فروق واضحة بين الأسس سواء في الأهمية النسبية أو مستوى الحدوث، وجميع القيم خصوصا مستويات الحدوث قريبة من المتوسط، بما يشير إلى ضبابية في المعلومة، وضعف في حكم المبحوثين على الأهمية النسبية للأسس أو مستويات الحدوث.

3.4 معيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي

في مجال إجابة الدراسة على السؤال البحثي حول الشدة النسبية لمعيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي، ومستوى حدوثها في الواقع الفلسطيني، تم احتساب المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية العامة لإجابات المبحوثين حوله، والجدول (9.4) يوضح النتائج:

جدول 9.4-أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الشدة النسبية لمعيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي، ومستوى حدوثها في الواقع الفلسطيني.

الآتية تمثل معيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي:		الأهمية النسبية		الواقع	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
H1	غياب الثقافة المجتمعية بأهمية المشاركة	8.13	0.92	2.04	0.90
H2	حماية البيئة لا تمثل أولوية مجتمعية	7.78	0.94	2.09	0.87
H3	سيادة ظاهرة التكاسل والتواكل المجتمعي	7.60	0.99	1.96	0.88
H4	عدم ثقة الجمهور باحترام الجهة الرسمية (مشاركة شكلية)	7.42	1.12	1.98	0.87
H5	عدم وضوح الأولويات المجتمعية	7.02	1.16	2.13	0.72
H6	غياب مفهوم الرقابة المجتمعية عند الأفراد	7.09	1.19	2.18	0.72
H7	عدم وضوح للمجتمع للمشاركة المجتمعية	7.00	1.23	2.04	0.72
H8	الانتقائية في عملية المشاركة	6.76	1.48	2.00	0.79

جدول 9.4–ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الشدة النسبية لمعيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي، ومستوى حدوثها في الواقع الفلسطيني.

	الآتية تمثل معيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي:	الأهمية النسبية		الواقع	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
H9	اعتبار المشاركة نوع من الرقابة غير المرغوب بها	6.56	1.77	1.98	0.80
H10	ضعف قدرة الكادر على إشراك العامة	6.69	1.60	1.80	0.76
H11	ضعف التخطيط للمشاركة المجتمعية	6.98	1.52	2.05	0.73
H12	ضعف الخبرة لدى المؤسسات في الإفادة من الخبرات من خبرات المجتمع الكامنة	6.80	1.88	2.05	0.78
H13	غياب الدليل المرجعي للتقييم الأثر البيئي عموما (إشراك العامة خصوصا)	6.65	1.92	2.20	0.80
H14	غياب الإجماع المؤسسي على ضرورة المشاركة المجتمعية	6.75	1.75	1.93	0.84
H15	الميل المؤسسي لعدم تحمل مسؤولية إشراك العامة	6.45	2.00	2.09	0.80
H16	صعوبة إحداث المشاركة كعملية	6.67	1.58	1.98	0.78
H17	النظرة الشكلية للمشاركة المجتمعية	6.98	1.65	2.02	0.78
H18	الميل لاحتكار المعلومة عن الجمهور	6.78	1.73	1.95	0.76
H19	كلفة التقييم	6.76	1.91	2.09	0.78
H20	تعارض المصالح (أصحاب المشروع مع أفراد المجتمع)	7.04	1.89	2.36	1.09
H21	اهتمام المالك بالكلفة الاقتصادية بعيدا عن القيمة البيئية الشاملة	6.87	2.04	2.25	1.04
H22	تفرد الجهة الرسمية بالقرارات البيئية	6.76	1.80	2.00	0.75
H23	غياب الشفافية في إيصال المعلومة للجمهور	6.44	1.80	2.04	0.72
H24	عدم الثقة بجدوى التقييم البيئي في استدامة الموارد	7.00	1.68	2.15	0.78
H25	عدم احترام القدرات الكامنة لإفراد المجتمع	7.05	1.54	2.11	0.85
H26	غياب التحفيز الرسمي للمشاركة المجتمعية في عملية التقييم البيئي	6.85	1.79	2.04	0.88
H27	عدم جدية الجهة الرسمية في إلزام المؤسسات القائمة على التقييم بإشراك العامة	7.13	1.70	2.02	0.76

جدول 9.4-ج: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الشدة النسبية لمعيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي، ومستوى حدوثها في الواقع الفلسطيني.

الآتية تمثل معيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي:		الأهمية النسبية		الواقع	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
H28	عدم وضع الجهة الرسمية العلاقة مع الجمهور على سلم الأولويات	7.11	1.71	2.16	0.69
H29	ضعف المتابعة الجادة من الجهة الرسمية لإشراك المؤسسات للعامة	6.82	1.72	2.02	0.80
H30	غياب الإعلام المساند للمشاركة الجمهور في تقييم الأثر البيئي	6.55	1.84	2.18	0.82
H31	غياب الشفافية كمبدأ عمل مؤسسي	6.62	1.64	2.18	0.77
H32	ضعف العلاقة بين المؤسسات الرسمية والمجتمع	6.64	1.76	2.07	0.79
H33	ضعف الإرادة السياسية الداعمة للمشاركة المجتمعية	6.95	1.86	2.13	0.70
H34	غياب التشريعات الملزمة للمشاركة المجتمعية	6.58	2.06	2.11	0.76
H35	صعوبة الإجراءات الرسمية لإجراء عملية التقييم	6.60	1.93	2.22	0.81
MH	**القيمة الكلية**	**6.92**	**1.09**	**2.08**	**0.37**

1.3.4. الشدة النسبية لمعيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي:

بحسب الجدول (9.4)، يمكن القول بان الشدة النسبية لمجمل محور معيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي جاء من المرتبة الثالثة (6.92). وهي شدة أقل من المتوقع نظريا. أما أشد هذه المعيقات بحسب المبحوثين، فجاءت من المرتبتين الأولى والثانية، كما هو مبين أدناه:

- غياب الثقافة المجتمعية بأهمية المشاركة (8.13).
- حماية البيئة لا تمثل أولوية مجتمعية (7.78).
- سيادة ظاهرة التكاسل والتواكل المجتمعي (7.60)
- عدم ثقة الجمهور باحترام الجهة الرسمية (7.42)
- عدم جدية الجهة الرسمية في إلزام المؤسسات القائمة على التقييم بإشراك العامة (7.13)
- عدم وضع الجهة الرسمية العلاقة مع الجمهور على سلم الأولويات (7.11)

- غياب مفهوم الرقابة المجتمعية عند الأفراد (7.09)

أما اضعف هذه المعيقات بحسب المبحوثين، فجاءت من المرتبة الثالثة، كما هو مبين فيما يأتي:

- غياب الشفافية في إيصال المعلومة للعامة (6.44)
- غياب الإعلام المساند لمشاركة الجمهور في تقييم الأثر البيئي (6.55)
- غياب الشفافية كمبدأ عمل مؤسسي (6.62)

بتحليل النتائج السابقة، يمكن القول بأن المبحوثين أكدوا على شدة كافة المعيقات، والتي يرتبط بعضها بالمؤسسة الرسمية (غياب الدليل المرجعي، وعدم جدية المؤسسة الرسمية في إلزام المؤسسات القائمة على التقييم بمشاركة الجمهور)، وبعضها بالجهات القائمة على المشاركة (ضعف قدرة الكادر على إشراك العامة، الانتقائية في عملية المشاركة)، وأخرى مرتبطة بالمجتمع (غياب الثقافة المجتمعية بأهمية المشاركة، وعدم وضوح الأولويات المجتمعية)، وبالمؤسسات المجتمعية (غياب الإجماع المؤسسي على ضرورة المشاركة المجتمعية، والميل المؤسسي لعدم تحمل مسؤولية مشاركة العامة). ويجب عدم الاستهانة بأي من المعيقات، مهما كانت شدتها النسبية لأنها قد تعطل المشاركة أو تفقدها فعاليتها.

2.3.4. واقع معيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي:

من نتائج مستوى حدوث معيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي في الواقع، يمكن القول بأنها جاءت بدرجة كبير من المستوى الأول (متوسطات 2.00–2.36). وهو مستوى منخفض نسبيا بصورة عامة. تقارب مستويات حدوث المعيقات في الواقع، يمكن أن يعزى إلى نقص المعلومات لدى المبحوثين، أو ضبابيتها، ويمكن أن يعزى أيضا إلى أنهم يحملون كافة إطراف المشاركة في التقييم المسؤولية بشكل شبه متساو عن إعاقة عملية المشاركة.

3.3.4. مقارنة بين الشدة النسبية وواقع حدوث معيقات المشاركة المجتمعية:

من قراءة النتائج لواقع معيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي والشدة النسبية لها، يمكن القول بأن المبحوثين، يرون بان المعيقات المرتبطة بالمجتمع أشد نسبيا في إعاقة المشاركة من غيرها المرتبطة سواء بالجهة الرسمية أو مالك المشروع أو القائمين على المشاركة، في حين

يرون بأن المعيقات الأكثر حدوثا في الواقع هي المرتبطة بالمؤسسة الرسمية (مثل صعوبة الإجراءات الرسمية لإجراء عملية التقييم 2.22)، أو تلك المرتبطة بالمالك (اهتمام المالك بالكلفة الاقتصادية بعيدا عن القيمة البيئية الشاملة 2.25). بما يعني أن المبحوثين يحملون المسؤولية الأكبر في إشكالية المشاركة في الواقع للجهة الرسمية، ثم لمالكي المشاريع والقائمين على المشاركة وبدرجة أقل للجمهور، والثقافة المجتمعية.

4.4 مقترحات كفيله بتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي

في مجال إجابة الدراسة على السؤال البحثي حول الأولوية النسبية لمقترحات تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي، ومدى إمكانية تطبيق هذه المقترحات، تم احتساب المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية العامة لإجابات المبحوثين حول هذا العنصر من عناصر المشاركة المجتمعية في التقييم، والجدول (10.4) يوضح النتائج:

جدول 10.4: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للأولوية النسبية لمقترحات تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي وإمكانية تطبيقها في الواقع

الآتية تمثل مقترحات كفيله بتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي:		الأهمية النسبية		إمكانية التطبيق	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
I1	تعميم ثقافة المشاركة المجتمعية	7.96	1.14	2.54	0.573
I2	تطوير إستراتيجية وطنية للمشاركة المجتمعية	7.82	0.88	2.41	0.641
I3	انجاز تشريعات داعمة للمشاركة (محفزة، منظمة)	7.75	1.13	2.35	0.721
I4	التحفيز الرسمي للمؤسسات العاملة في تقييم الأثر البيئي	7.60	1.10	2.32	0.632
I5	تعميم نماذج المشاركة المجتمعية الناجحة	7.67	1.25	2.40	0.588
I6	بناء كادر قادر على إحداث مشاركة مجتمعية ناجحة	7.60	1.34	2.25	0.633
I7	خلق إعلام مساند للمشاركة المجتمعية	7.82	1.23	2.31	0.721
MI	**القيمة الكلية**	**7.74**	**0.86**	**2.37**	**0.543**

1.4.4. الأولوية النسبية لمقترحات تعزيز المشاركة المجتمعية وإمكانية تطبيقها:

بحسب النتائج في الجدول (10.4)، يمكن القول بان الأولوية النسبية لمجمل محور مقترحات تعزيز

المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي جاءت من المرتبة الثانية (7.74)، وهو مستوى مرتفع نسبيا يشير إلى أن المبحوثين يعتقدون بأهمية المقترحات جميعها، وبحاجة المجتمع لها لرفع مستوى المشاركة المجتمعية في عملية التقييم البيئي. أما أهم هذه المقترحات بحسب أولويتها النسبية، فهي:

- تعميم ثقافة المشاركة المجتمعية (7.96)
- تطوير إستراتيجية وطنية للمشاركة المجتمعية (7.82)
- خلق إعلام مساند للمشاركة المجتمعية (7.82)

وبتحليل النتائج السابقة يمكن القول، بان المبحوثين أكدوا على أهمية كافة المقترحات، بما يشير إلى قناعتهم بإمكانية مساهمة تطبيقها في تحسين ورفع مستوى المشاركة المجتمعية في التقييم البيئي. أما الأولوية النسبية للمقترحات فتشير إلى أن تحسن مستوى ثقافة المشاركة المجتمعية، هو على رأس سلم المقترحات، وهذا يمكن أن يعزى إلى انه بتحسن ثقافة المشاركة المجتمعية، يمكن أن يسهم ويسهل تحقق المقترحات الأخرى، حيث يمكن أن تشكل الثقافة المجتمعة عوامل ضغط لتحقيق غيرها من المقترحات

2.4.4. إمكانية تطبيق مقترحات تعزيز المشاركة المجتمعية وإمكانية تطبيقها:

بالرجوع إلى النتائج، يمكن القول بأن المبحوثين يرون بأن إمكانية تطبيق المقترحات في الواقع، كبيرة من المستوى الأول (2.37). وأما أكبرها إمكانية للتطبيق فكانت: تعميم الثقافة المجتمعية (2.54)، فتعميم نماذج المشاركة المجتمعية (2.40). بقراءة عامة يمكن القول أن إمكانية تطبيق كافة المقترحات مرتفعة نسبيا، وهذا يمثل عاملا مشجعا ومحفزا للمجتمع والمؤسسات الرسمية، ومالكي المشاريع والجهات القائمة على المشاركة لبذل كافة الجهود، وتكريس كافة الموارد لتطبيق هذه المقترحات.

3.4.4 المقارنة بين الأولوية النسبية وإمكانية تطبيق مقترحات تعزيز المشاركة المجتمعية:

بقراءة النتائج المتعلقة بالأولوية النسبية للمقترحات وبإمكانية تطبيقها، يمكن القول بان المبحوثين أجمعوا على أهمية كافة المقترحات، وبأنها جميعا تتمتع بأولوية نسبية مرتفعة، إلى جانب إمكانية تطبيق مرتفعة، وعليه يمكن القول بأن على الجميع من مؤسسات رسمية، وأصحاب مشاريع،

وقائمين على المشاركة، إلى جانب جميع ممثلي العامة أفراد ومؤسسات، تكريس كافة الموارد وبذل كافة الجهود لتوفير الظروف الكفيلة بتطبيق المقترحات أعلاه، وذلك لضمان مشاركة مجتمعية اكبر في تقييم الأثر البيئي.

5.4 تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم

من أجل فحص تأثير خصائص عينة الدراسة على إجاباتهم، فقد تم استخدام اختباري Mann Whitney-Kruskal Wallis-، والنتائج يلخصها جدول (11.4).

جدول 11.4–أ: نتائج اختباري Mann Whitney-Kruskal Wallis- لفحص تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم.

المتغير			صفة المبحوث	الجنس	العمر بالسنوات	الدرجة العلمية	التخصص	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل البيئي
الأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي	الأهمية النسبية	Z	6.14	1.74-	3.49	0.31	17.6	4.67
		Sig	0.11	0.08	0.62	0.96	0.01	0.46
	الواقع	Z	5.3	1.36-	6.88	1.59	7.15	7.45
		Sig	0.15	0.17	0.23	0.66	0.41	0.19
مستويات المشاركة ووسائلها	الأهمية النسبية	Z	8.76	1.37-	3.87	0.67	9.35	3.85
		Sig	**0.03***	0.17	0.57	0.88	0.23	0.57
	الواقع	Z	4.67	0.92-	12.58	2.6	2.23	4.9
		Sig	0.19	0.36	**0.03***	0.46	0.95	0.43
أسس اختيار وسائل المشاركة	الأهمية النسبية	Z	7.31	1.45-	3.33	5.64	16.04	5.63
		Sig	0.06	0.15	0.65	0.13	**0.03***	0.34
	الواقع	Z	6.5	1.75-	7.62	0.97	8.68	5.15
		Sig	0.09	0.08	0.18	0.81	0.28	0.29
شروط نجاح المشاركة	الأهمية النسبية	Z	3.21	1.53-	4.67	3.57	14.12	10.7
		Sig	0.36	0.13	0.46	0.30	**0.05***	0.06
	الواقع	Z	3.61	1.52-	5.41	4.28	10.74	4
		Sig	0.31	0.13	0.37	0.23	0.15	0.55

جدول 11.4–أ: نتائج اختباري Mann Whitney-Kruskal Wallis- لفحص تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم.

المتغير			صفة المبحوث	الجنس	العمر بالسنوات	الدرجة العلمية	التخصص	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل البيئي
أسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي	الأهمية النسبية	Z	1.74	0.04-	7.18	5.06	10.5	6.79
		Sig	0.63	0.97	0.21	0.17	0.16	0.24
	الواقع	Z	5.96	1.77-	9.71	7.97	12.19	3.67
		Sig	0.11	0.08	0.08	**0.05***	0.09	0.6
توقيت المشاركة	الأهمية النسبية	Z	3.97	0.08-	4.8	2.45	12.22	4.36
		Sig	0.26	0.94	0.44	0.49	0.09	0.5
	الواقع	Z	7.36	0.79-	13.35	1.92	12.12	7.11
		Sig	0.06	0.43	**0.02***	0.59	0.09	0.21
الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة	الأهمية النسبية	Z	8.25	0.90-	4.14	1.47	10.08	8.39
		Sig	**0.04***	0.37	0.53	0.69	0.18	0.14
	الواقع	Z	5.07	2.03-	6.17	1.4	11.01	4.15
		Sig	0.17	0.40	0.29	0.71	0.14	0.53
معيقات المشاركة المجتمعية	الأهمية النسبية	Z	4.29	1.16-	4.8	3.67	8.9	1.11
		Sig	0.23	0.25	0.44	0.30	0.26	0.95
	الواقع	Z	3.93	1.19-	10.07	1.76	15.94	5.41
		Sig	0.27	0.23	0.07	0.62	**0.03***	0.37
مقترحات تعزيز المشاركة	الأهمية النسبية	Z	9.69	.43-	1.74	3.97	21.18	5.67
		Sig	**0.02***	0.67	0.88	0.27	**0.01***	0.34

*: قيمة دالة إحصائيا.

من خلال النتائج في الجدول (11.4)، وبالاستناد إلى قيم الدلالات الإحصائية والتي جاءت في غالب الأحيان اكبر من 0.05، فان يمكن القول بقبول الفرضيات القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني (واقع وأهمية نسبية)، ومعيقات المشاركة (شدة نسبية ومستوى حدوث)، ومقترحات تعزيز (أولوية نسبية، وإمكانية تطبيق)، تعزى

لمتغيرات: الجنس، وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل البيئي). بينما جاءت النتائج برفض الفرضية المتعلقة بمتغير صفة المبحوث، والتخصص. وهذا يمكن أن يعزى إلى أن المعرفة النظرية التي يكتسبها الباحث من خلال التخصص، أو تلك التي يكتسبها من واقع عمله والمؤسسة التي ينتمي إليها (صفة المبحوث)، تساعد على فهم واقع المشاركة، والموضوعات ذات العلاقة بها في تقييم الأثر البيئي، مما يجعل اختلاف التخصص واختلاف صفة المبحوث مؤثرة في طبيعة الإجابة ذات العلاقة.

6.4 تلخيص النتائج

يمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة بما يلي:

- غالبية المبحوثين من الذكور بواقع 74.6 %، فيما مثلت الإناث25.4 %
- توزع المبحوثين بحسب أعمارهم بشكل رئيس على الفئتين العمريتين 31–35 سنة، 36–40 سنة بما مجموعه 68%.
- توزع المبحوثين بحسب المستوى التعليمي: (50%) حملة شهادة البكالوريوس، أما ما تبقى فيتوزعون بالتساوي تقريبا على حملة شهادة الدبلوم المتوسط، والدبلوم العالي والماجستير، بنسب 16.4%، 14.5%، و20% على التوالي.
- توزع المبحوثين بشكل رئيس على تخصص الهندسة (42%)، وعلى تخصص العلوم البيئية (20%)، وعلى تخصص إدارة ومحاسبة (13%).
- عدد سنوات الخبرة لدى غالبية المبحوثين كان 6 سنوات فأقل بواقع (54%).
- جاءت الأهمية النسبية لعناصر المشاركة المجتمعية، من المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (7.01). أما واقع حدوث عنصر المشاركة فلسطينيا، فجاء بدرجة متوسطة إلى كبيرة من المستوى الأول، وبمتوسطات حسابية (1.89–2.16).
- جاءت الأهمية النسبية لأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي من المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي كلي (7.05). وكان أهم الأطراف مشاركة هم: سلطة جودة البيئة (8.51)، ووزارة الاقتصاد (7.62)، ووزارة الحكم المحلي (7.47)، واللجنة الإقليمية للتخطيط والتنظيم والبناء (7.45)، والمجتمع المحلي (7.29). أما واقع حدوث المشاركة للأطراف المختلفة فجاء بدرجه كبيرة من المستوى الأول، بمتوسط كلي (2.04). وكان أهم هذه الأطراف المشاركة هم: سلطة جوده البيئة، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الحكم المحلي واللجان التابعة لها، والهيئات المحلية، إلى جانب المجتمع المحلي.

- جاءت الأهمية النسبية لمستويات المشاركة ووسائلها من المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي كلي (6.78). وكان أهم مستوياتها: الصحافة (7.07)، ولجان استشارية (7.02)، وزيارة المواقع (6.95)، وندوات عامة (6.45). أما واقع مستويات المشاركة ووسائلها فجاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (متوسطات 2.00–2.07). وأما أكثر الوسائل اعتمادا فكانت: الصحافة، واللجان الاستشارية، وزيارة المواقع والندوات.
- جاءت الأهمية النسبية لأسس اختيار وسائل المشاركة من المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي كلي (7.34). وكان أهم أسس اختيار وسائل المشاركة: طبيعة المشروع (7.82)، والآثار المحتملة (7.58)، والموقع الجغرافي للمشروع (7.33). أما واقع اعتماد أسس اختيار المشاركة، فكان بدرجة كبيرة من المستوى الأول، وبمتوسط حسابي كلي (2.13). وأما أهم الأسس تطبيقا فكان: طبيعة المشروع (2.24)، والآثار المحتملة (2.22)، والموقع الجغرافي (2.16).
- جاءت الأهمية النسبية لشروط نجاح المشاركة من المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (7.29). وكان أهم هذه الشروط نسبيا فكان: سلامة التخطيط (7.75)، وضمان حرية وصول الأطراف للتقييم (7.47)، والثقة بين أطراف التقييم (7.15). أما واقع اعتماد شروط نجاح المشاركة، فكان بدرجه كبيرة من المستوى الأول، وبمتوسط حسابي كلي (2.03). وكان أفضل شروط نجاح المشاركة: سلامة التخطيط، وضمان حرية وصول الأطراف للتقييم، والثقة بين أطراف التقييم.
- جاءت الأهمية النسبية لأسباب إشراك العامة من المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي كلي (7.22). وكان أهم أسباب إشراك العامة: أسباب قانونية (7.36)، وأسباب علمية (7.39)، وسباب أخلاقية (7.25)، وسباب عملية (6.98). أما وقع أسباب إشراك العامة فجاء بدرجه كبيرة من المستوى الأول، وبمتوسط حسابي كلي (2.16). وكانت أهم هذه الأسباب: أسباب قانونية، وأسباب علمية، وأسباب أخلاقيه، وأسباب عملية.
- جاءت الأهمية النسبية للتوقيت المشاركة من المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي كلي (7.26). وكان أهم توقيت للمشاركة: كل مراحل التقييم (7.76)، وتحديد التأثيرات البيئية (7.42)، والرقابة على المشروع (7.11)، واقتراح وسائل (7.07)). أما واقع توقيت المشاركة فجاء بدرجه كبيرة من المستوى الأول، وبمتوسط حسابي كلي (2.12). وكان أهم توقيت للمشاركة في الواقع: في كل المراحل، وتحديد التأثيرات البيئية، والرقابة على المشروع، واقتراح الوسائل.
- جاءت الأهمية النسبية للأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة من المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي كلي (7.13). وكان أهم هذه الأسس: شراكة (7.67)، والشفافية

(7.36)، وثقة متبادلة (7.20). أما واقع هذه الأسس فجاء بدرجه كبيرة من المستوى الأول، وبمتوسط حسابي كلي (2.01). وكان أهم هذه الأسس الشراكة والشفافية.

- جاءت الشدة النسبية لمعيقات المشاركة المجتمعية من المرتبة الثالثة، و بمتوسط حسابي كلي (6.92). أما أهم المعيقات فكانت: غياب الثقافة المجتمعية بأهمية المشاركة (8.13)، وحماية البيئة لا تمثل أولوية مجتمعية (7.78)، وسيادة ظاهرة التكاسل والتواكل المجتمعي (7.60)، وعدم ثقة الجمهور باحترام الجهة الرسمية (7.42)، وغياب مفهوم الرقابة المجتمعية عند الأفراد (7.09). أما واقع حدوث هذه المعيقات فجاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول، وبمتوسط حسابي كلي (2.08). وكانت أهم هذه المعيقات: تعارض المصالح، واهتمام المالك بالكلفة الاقتصادية، وصعوبة الإجراءات الرسمية.
- جاءت الأولوية النسبية للمقترحات الكفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية من المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي كلي (7.74). وكان أهم هذه المقترحات: تعميم ثقافة المشاركة المجتمعية (7.96)، وتطوير إستراتيجية وطنية للمشاركة (7.82)، وخلق إعلام مساند للمشاركة المجتمعية (7.82). وأما إمكانية تطبيق المقترحات في الواقع، فجاءت كبيرة من المستوى الأول (2.37). وأما أكبرها إمكانية للتطبيق فكانت: تعميم الثقافة المجتمعية (2.54)، فتعميم نماذج المشاركة المجتمعية (2.40).
- فيما يتعلق بفرضيات تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم، جاءت النتائج بقبول الفرضيات بعدم وجود فروق لمتغيرات الجنس، والعمر بالسنوات، والدرجة العلمية، وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل البيئي. بينما جاءت النتائج برفض الفرضية المتعلقة بمتغير صفة المبحوث، والتخصص.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والمقترحات

يتناول هذا الجزء من الدراسة أهم ما خرجت به الدراسة من استنتاجات وتوصيات.

1.5 الاستنتاجات

فيما يأتي تقديم لأهم الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة، بالاستناد إلى النتائج.

- بشكل عام المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي، ضعيفة وغير كافية.
- في العموم هناك ضعف في تقدير المبحوثين من كافة المؤسسات لأهمية عناصر المشاركة المجتمعية، ولمستوى حدوثها في الواقع الفلسطيني.
- ضعف في تنوع تخصصات العاملين في مجال تقييم الأثر البيئي.
- هناك إشكالية مجتمعية فيما يتعلق بالمشاركة، كثقافة وممارسة.
- هناك ضعف في تقدير المبحوثين لقيمة وايجابية مشاركة العامة في تقييم الأثر البيئي.
- تقييم الأثر البيئي عموما، كمفاهيم وكعملية، غير واضح بشكل كاف حتى للعاملين في هذا المجال.
- هناك عدم ثقة من الجمهور في احترام الجهات الرسمية لرأي العامة، واتجاهها للتفرد بالقرار البيئي.
- بالإمكان توظيف وسائل المشاركة المختلفة بشكل أفضل، يحقق مشاركة أوسع للأطراف ذات العلاقة.
- الأبعاد الاقتصادية تمثل أهم التحديات في خلق مجتمع محافظ على البيئة ومتبني للتقييم البيئي.

- تلبية الشروط القانونية هي المحفز الرئيس لإشراك العامة، وليس المفاهيم الديمقراطية والأسس الأخلاقية.
- لا يملك المبحوثون المستوى الكافي من التقدير للتوقيت الصحيح لمشاركة العامة.
- يتحمل الجميع، مؤسسات رسمية، ومالكي المشاريع والمؤسسات القائمة على المشاركة والمجتمع المحلي، المسؤولية عن انخفاض مستوى المشاركة المجتمعية في التقييم، وعدم فاعليتها في حال حدوثها.
- مقترحات تعزيز المشاركة، تظهر ضرورة التكامل المؤسسي الرسمي والأهلي، مع المجتمع.

2.5 المقترحات

أهم المقترحات التي خرجت بها الدراسة تتمثل فيما يأتي:

- ضرورة تعزيز تخصصات العاملين في تقييم الأثر البيئي، ورفد المؤسسات بكادر متنوع التخصصات، خصوصا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية (المؤسسات الرسمية، والأهلية والأكاديمية).
- ضرورة العمل على تعميم ثقافة التقييم البيئي عموما، والمشاركة المجتمعية فيه بشكل خاص من خلال:

  - إعداد دليل مرجعي، يوضح الإجراءات الرسمية والمفاهيم والأنشطة الرئيسية لتقييم الأثر البيئي عموما، ومشاركة العامة في عملية التقييم بشكل خاص (الجهة الرسمية)
  - برامج توعية حول أهمية المشاركة وايجابيات ممارستها، وأسس وعناصر المشاركة (توقيتها، أسسها، إطرافها، وسائلها،...الخ) (مشترك بين المؤسسات الرسمية والأهلية والمجتمعية).
  - ضرورة العمل على شرح وتعميم ثقافة القيمة الشاملة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية،..الخ)، في حسابات الكلفة والمكسب (مشترك بين المؤسسات الرسمية والأهلية والأكاديمية).

- ضرورة عمل الجهة الرسمية على تعزيز الثقة بينها وبين العامة، وبان مشاركتهم سوف تحترم، وأنه سيكون لها أثر حقيقي في القرارات البيئية (الجهة الرسمية).

- ضرورة العمل على توظيف تكاملي لوسائل المشاركة المختلفة (مزيج مخطط)، سعيا للوصول إلى كافة الشرائح المجتمعية (القائمين على المشاركة).
- ضرورة العمل على رفع مستوى الفهم والممارسة الديمقراطية للمجتمع في ظل احترام القانون (المؤسسات الرسمية والأهلية والمجتمعية).
- ضرورة تحمل كل طرف من أطراف العلاقة بالتقييم البيئي لمسؤولياته، والعمل على تعزيز المشاركة وإزالة العقبات التي هو سببها أو بامكانه خفضها (المؤسسات الرسمية والأهلية والمجتمعية).
- تحفيز المؤسسات الرسمية للقائمين على المشاركة، على إيجاد برامج قادرة على توسيع وسائل المشاركة المجتمعية بطرق ممكنة لكافة شرائح المجتمع بما يلامس حياة الناس واهتمامهم (الجهة الرسمية والقائمين على المشاركة).
- إيجاد تشريعات وقوانين غير مقتصرة على إجراءات الترخيص بل تضمن مشاركة مجتمعية واسعة في كافة مراحل التقييم (الجهة الرسمية)
- تطوير إستراتيجية وطنية للمشاركة المجتمعية (الجهة الرسمية بالتعاون مع المؤسسات الأهلية والبحثية والأكاديمية والقطاع الخاص)
- خلق إعلام مساند للمشاركة المجتمعية وبوسائل إعلامية متنوعة (المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص)

3.5 مقترحات بحثية

تقترح الدراسة على الباحثين الأكاديميين، والباحثين في المؤسسات البحثية الرسمية والأهلية، العمل على دراسة الموضوعات الآتية:

- مقترحات لتفعيل دور القطاع الخاص في اتخاذ القرار البيئي الفلسطيني من وجهة نظر المؤسسات البيئية وقياداته.
- مشاركة القطاع الخاص في القرار البيئي الفلسطيني من وجهة نظر المؤسسات البيئية وقياداته: الواقع والمأمول
- دور المشاركة المجتمعية في القرار البيئي الفلسطيني من وجهة نظر المؤسسات ذات العلاقة: دراسة استطلاعية (الأكاديميين).
- عناصر البرامج التثقيفية والتوعية المطلوبة لتحقيق مشاركة مجتمعية اكبر في التقييم البيئي (الأكاديميين).

- عناصر الخطة الإستراتيجية الوطنية للمشاركة المجتمعية الباحثين في المؤسسات الرسمية والأهلية)

المراجع

المراجع العربية

- أبو سرحان، إ. (2007): متطلبات نجاح العمل البيئي من وجهة نظر العاملين في المؤسسات البيئية،فلسطين.(دراسة غير منشوره).
- الأمم المتحدة،(2000):كتيب تدريب تقييم الأثر البيئي، الأمم المتحدة (www.unep.ch/etb/publications/EIAman/Arabic/Topic_8_EIA_reporing.pdf, 27\07\2011)
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2002): تقييم الآثار البيئية،كتب التدريب، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إعداد شارلتون،و مكابي، قام بكتابة النسخة العربية طارق حمدي و احمد جاد،جنيف الطبعة الثانية
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2000): تقييم الآثار البيئية ''كتيب تدريب"،الطبعة الثانية.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (.1992): تقييم الآثار البيئية،كتب التدريب، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إعداد شارلتون،و مكابي، ترجمة احمد ابو العزم،جنيف الطبعة الأولى
- جابر، أ. (2007): انعكاسات تبني مبادئ تقييم الأثر البيئي على العمل المؤسسي من وجهة نظر الطلبة في برنامج التنمية الريفية المستدامة جامعة القدس،،جامعة القدس،(رسالة ماجستير غير منشوره)
- الحجار، والعزيزي، ا. (2003): تقييم الأثر البيئي أسس ودراسات،دار الفكر العربي،الطبعة الأولى القاهرة،مصر.
- صالح، ر. (2006): دراسة لبعض الآثار البيئية لجدار الضم والتوسع على مناطق شمال الضفة الغربية،(رسالة منشورة)
- عامر، ر. (2006): تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلائم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية،جامعة النجاح الوطنية،فلسطين،(رسالة ماجستير).
- عريقات، ش. (2008): دور تبني مبادئ وقيم تقييم الأثر البيئي في إدارة المشاريع بين عوامل النجاح والمعيقات،،جامعة القدس،فلسطين دراسة غير منشوره
- قانون البيئة الفلسطيني (1999): سلطة جودة البيئة،فلسطين.
- قدومي، (2008):دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس،،جامعة النجاح،فلسطين، (رسالة ماجستير).
- قنام، ز. (2011) : تقييم الأثر البيئي،جامعة القدس،فلسطين

- قنام، ز. (2006) : تقييم الأثر البيئي،جامعة القدس،فلسطين.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(1987).
- مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2008:الدليل الإرشادي حول المشاركة،فلسطين.
- وزارة شؤون البيئة (2001):الإستراتيجية البيئية الفلسطينية،البيرة،فلسطين.
- وزارة شؤون البيئة. (2000): سياسة التقييم البيئي الفلسطينية، رام الله. فلسطين.

المراجع الأجنبية

- Aregbeshola ,(2009): Public Participation in environmental impact assessment: An Effective tool for sustained development , A South African perspective (Gautrain) master thesis in environmental management at the University of South Africa (unpublished), South Africa
- Connor, D.M (2003) Preventing and Resolving Public Controversy.
- (www.islandnet.com/vconnor/preventing, 2/7/2011)
- Cuff, J. (2001). Participatory Processes: A Tool to assist the wise use of catchments. Wise Useof Floodplain
- IAP (2003): Code of Ethics for Public Participation Practitioners. International Association for Public Participation. (www.iapz.org/board/ink/code-of-ethics, 10/4/2011).
- European Commission (2000). Public Participation and Consultation. Environmental Integration Manual: Good Practice in EIA/SEA. Gibb Ltd., 239 (www.gibbltd.com)
- IAIA (2005):Biodiversity in impact assessment , special publication series no. 3 , international association for impact assessment ,USA
- The Global Development Center (2008): public participation in environmental decision-making (www.gdrc.org/decision/001-Thesis.pdf, 10/5/2011)
- Leach, S. & Wingfield, M. (1997). Public participation and the democratic renewal agenda:Prioritisation or marginalisation? Local Government Studies 25(4): pp46-59.
- Marxen, J. (2001) Public Participation Policy and Procedures Manual. Department of Toxic Substances Control State of California E.P.A. (http://www.dtsc.ca.gov/LawsRegsPolicies/Policies/PPP/upload/OEA_Pol_PublicParticipationManual_ChapterIntro.pdf, 2/7/2011)
- Newig, jens (2007): Does public participation in environmental decisions lead to improved environmental quality - Towards an analytical framework.

http://www.usf.uniosnabrueck.de/~jnewig/03_Forschung_Newig_final.pdf, 13/11/2011)
- Ortolano, L. (1997) Environmental Regulations And Impact Assessment. John Wiley & Sons402-422
- Petts(2000): Handbook of Environmental Impact Assessment: Environmental impact assessment in practice: impact and limitations, Wiley-Blackwell, ISBN 0632047739, 9780632047734

ملحق 1.3: الاستبيان

جامعة القدس / عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة/ بناء مؤسسات

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته،،،

تقوم الباحثة بعمل دراسة بعنوان:

المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني وسبل تعزيزها

وذلك لنيل درجة الماجستير من جامعة القدس– معهد التنمية المستدامة – مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. أرجو الإجابة على أسئلة الاستبيان بصدق وموضوعية، علما أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها هي لأغراض البحث العلمي فقط وسيتم التعامل معها بسرية تامة.

"**شاكرين لكم حسن تعاونكم**"

الباحثة
وفاء ياسين

==========

أولا: بيانات عامة

ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة، بالإضافة إلى ملء الفراغ:

01 **صفة المبحوث** ☐

1) موظف سلطة جودة البيئة 2) عضو لجنة التقييم البيئي 3) عضو لجنة إقليمية للتخطيط والتنظيم والبناء 4) غير ذلك حدد:.....

02 **الجنس** ☐

1) ذكر 2) أنثى

03 **العمر بالسنوات الكاملة:** ☐

1) 25 سنة فاقل 2) 26–30 سنة 3) 31–35 سنة 4) 36–40 سنة

5) 41–45 سنة 6) 46–50 سنة 7) 51–55 سنة 8) 56 سنة فأكبر

04 الدرجة العلمية

1) دبلوم متوسط 2) بكالوريوس 3) دبلوم عالي 4) ماجستير 5) دكتوراه

05 التخصص:.....

06 عدد سنوات الخبرة في مجال العمل البيئي

1) 3 سنوات فاقل 2) 4–6 سنوات 3) 7–9 سنوات 4) 10–12 سنة
5) 13–15 سنة 6) 16 سنة فأكثر

ثانيا: واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني:

1) الأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي

- في ضوء معرفتك البيئية الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (X)، في المربع الذي يشير إلى واقع مشاركة الطرف (الجهة) في عملية تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني.
- الأهمية النسبية تعني: أهمية مشاركة طرف نسبة إلى الأطراف الأخرى من وجهة نظرك، مستعملا مقياس من 10 علامات للدلالة على هذه الأهمية.

الرقم	الآتية هم أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:	الأهمية للنسبية لمشاركة الطرف	واقع المشاركة		
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة
A1	سلطة جودة البيئة				
A2	وزارة الاقتصاد				
A3	وزارة الحكم المحلي				
A4	اللجنة الإقليمية للتخطيط والتنظيم والبناء				
A5	أصحاب المشروع				
A6	الممولين				
A7	المؤسسات الأكاديمية والبحثية				
A8	الإعلام المحلي				
A9	قادة المجتمع المحلي				
A10	المجتمع المحلي (الجمهور)				
A11	الهيئات المحلية (البلديات، والمجالس المحلية والقروية)				
A12	النقابات				
A13	أصحاب الحرف				
A14	المؤسسات العاملة في المجال البيئي				
A15	المؤسسات الأهلية				

جهات غير ما سبق تعتقد بضرورة مشاركتها:.....
.....

2) مستويات المشاركة ووسائلها:

- في ضوء معرفتك البيئية الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (X)، في المربع الذي يشير إلى واقع استخدام وسيلة ومستوى المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني.
- الأهمية النسبية تعني: أهمية استخدام مستوى ووسيلة المشاركة من وجهة نظرك في تقييم الأثر البيئي، مستعملا مقياس من 10 علامات للدلالة على هذه الأهمية.

الرقم	الآتية تمثل مستويات المشاركة ووسائلها في عملية تقييم الأثر البيئي:	الأهمية النسبية لاستخدام الوسيلة	واقع المشاركة		
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة
الإعلام (إبلاغ بالمعلومة فقط)					
B1	معارض				
B2	صحافة (مرئية، مسموعة، مقروءة)				
B3	مركز معلومات				
B4	خط معلومات ساخن				
B5	زيارة المواقع				
B6	المواد المطبوعة (بروشورات، بوسترات،..)				
الاستشارة (تغذية راجعة ليس بالضرورة الأخذ بها كليا)					
B7	ندوات عامة				
B8	محاضرات				
B9	ورشات عمل				
B10	مقابلات شخصية				
قرارات مشتركة (فريق عمل بأوزان مؤثرة لرأي كل طرف)					
B11	لجان استشارية				
B12	استخدام المنظمات غير الحكومية لاستشارة المتأثرين من العامة				

3) أسس اختيار وسائل المشاركة

- في ضوء معرفتك البيئية الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (X)، في المربع الذي يشير إلى أسس اختيار وسائل المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني.
- الأهمية النسبية تعني: أهمية الأسس التي تختار عليه وسائل المشاركة من وجهة نظرك في تقييم الأثر البيئي، مستعملا مقياس من 10 علامات للدلالة على هذه الأهمية.

الرقم	الآتية تمثل أسس اختيار وسائل المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:	الأهمية النسبية لأساس اختيار الوسيلة	واقع المشاركة		
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة
C1	طبيعة المشروع (حجم ونوع)				
C2	المهتمين (عدد ونوع المهتمين)				
C3	الآثار المحتملة (نوع وحجم)				
C4	المصادر المتوفرة (بشرية، زمان، مادية،...)				
C5	الموقع الجغرافي للمشروع				
C6	بيئة المشروع (الاجتماعية والثقافية)				

4) شروط نجاح المشاركة:

- في ضوء معرفتك البيئية الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (X)، في المربع الذي يشير إلى شرط نجاح المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني.
- الأهمية النسبية تعني: أهمية الشرط لنجاح المشاركة من وجهة نظرك في تقييم الأثر البيئي، مستعملا مقياس من 10 علامات للدلالة على هذه الأهمية.

الرقم	الآتية تمثل شروط نجاح المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:	الأهمية النسبية للشرط	واقع المشاركة		
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة
D1	سلامة التخطيط				
D2	ضمان حرية وصول الإطراف للتقييم				
D3	الاستعداد لدى المشاركين				
D4	الثقة بين أطراف التقييم				
D5	توفر الموارد الكافية لمشاركة ناجحة (المال،...)				

5) أسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي

الرقم	الآتية تمثل أسباب إشراك العامة في عملية تقييم الأثر البيئي:	الأهمية للنسبية لسبب المشاركة	واقع المشاركة		
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة
E1	أسباب علمية (المجتمع قدرات علمية كامنة)				
E2	أسباب أخلاقية (ضمان الحق الديمقراطي للفرد في المشاركة)				
E3	أسباب قانونية (تلبية شرط الممول / الجهة الرسمية)				
E4	عملية (تحسن تصميم وموقع وبناء، وتشغيل)				

6) توقيت المشاركة

الرقم	الآتية تمثل توقيت المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:	الأهمية للنسبية لمشاركة الطرف	واقع المشاركة		
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة
F1	كل مراحل التقييم				
F2	تحديد التأثيرات البيئية				
F3	اقتراح البدائل				
F4	اقتراح وسائل (التخفيفيه، المنعية، والتأهيليه)				
F5	مراجعة تقرير التقييم				
F6	الرقابة على المشروع				

7) الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة

الرقم	الآتية تمثل الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي:	الأهمية للنسبية لمشاركة الطرف	واقع المشاركة		
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة
G1	شراكة				
G2	الشفافية				
G3	ثقة متبادلة (بالتعامل والكفاءة،...)				
G4	مراعاة إمكانات				
G5	مراعاة ديمقراطية القرار				
G6	التزام بالاتفاقات				

ثالثا) التعرف على معيقات المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني

الرقم	الآتية تمثل معيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي:	الشدة النسبية للمعيق	واقع المشاركة		
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة
H1	غياب الثقافة المجتمعية بأهمية المشاركة				
H2	حماية البيئة لا تمثل أولوية مجتمعية				
H3	سيادة ظاهرة التكاسل والتواكل المجتمعي				
H4	عدم ثقة الجمهور باحترام الجهة الرسمية (مشاركة شكلية)				
H5	عدم وضوح الأولويات المجتمعية				
H6	غياب مفهوم الرقابة المجتمعية عند الإفراد				
H7	عدم وضوح للمجتمع للمشاركة المجتمعية				

H8	الانتقائية في عملية المشاركة				
H9	اعتبار المشاركة نوع من الرقابة غير المرغوب بها				
H10	ضعف قدرة الكادر على إشراك العامة				
H11	ضعف التخطيط للمشاركة المجتمعية				
H12	ضعف الخبرة لدى المؤسسات في الإفادة من الخبرات من خبرات المجتمع الكامنة				
H13	غياب الدليل المرجعي للتقييم الأثر البيئي عموما (إشراك العامة خصوصا)				
H14	غياب الإجماع المؤسسي على ضرورة المشاركة المجتمعية				
H15	الميل المؤسسي لعدم تحمل مسؤولية إشراك العامة				
H16	صعوبة إحداث المشاركة كعملية				
H17	النظرة الشكلية للمشاركة المجتمعية				
H18	الميل لاحتكار المعلومة عن الجمهور				
H19	كلفة التقييم				
H20	تعارض المصالح (أصحاب المشروع مع أفراد المجتمع)				
H21	اهتمام المالك بالكلفة الاقتصادية بعيدا عن القيمة البيئية الشاملة				
H22	تفرد الجهة الرسمية بالقرارات البيئية				
H23	غياب الشفافية في إيصال المعلومة للجمهور				
H24	عدم الثقة بجدوى التقييم البيئي في استدامة الموارد				
H25	عدم احترام القدرات الكامنة لأفراد المجتمع				
H26	غياب التحفيز الرسمي للمشاركة المجتمعية في عملية التقييم البيئي				
H27	عدم جدية الجهة الرسمية في إلزام المؤسسات القائمة على التقييم بإشراك العامة				
H28	عدم وضع الجهة الرسمية العلاقة مع الجمهور على سلم الأولويات				
H29	ضعف المتابعة الجادة من الجهة الرسمية لإشراك المؤسسات للعامة				
H30	غياب الإعلام المساند للمشاركة الجمهور في تقييم الأثر البيئي				
H31	غياب الشفافية كمبدأ عمل مؤسسي				

H32	ضعف العلاقة بين المؤسسات الرسمية والمجتمع				
H33	ضعف الإرادة السياسية الداعمة للمشاركة المجتمعية				
H34	غياب التشريعات الملزمة للمشاركة المجتمعية				
H35	صعوبة الإجراءات الرسمية لإجراء عملية التقييم				
H36					

رابعا) تقديم مقترحات كفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني، من وجهة نظر المبحوثين.

الرقم	الآتية تمثل مقترحات كفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي:	الأهمية للنسبية لمشاركة الطرف
I1	تعميم ثقافة المشاركة المجتمعية	
I2	تطوير إستراتيجية وطنية للمشاركة المجتمعية	
I3	انجاز تشريعات داعمة للمشاركة (محفزة,منظمة)	
I4	التحفيز الرسمي للمؤسسات العاملة في تقييم الأثر البيئي	
I5	تعميم نماذج المشاركة المجتمعية الناجحة	
I6	بناء كادر قادر على إحداث مشاركة مجتمعية ناجحة	
I7	خلق إعلام مساند للمشاركة المجتمعية	

وسائل إضافية مقترحة من وجهة نظرك لتعزيز المشاركة المجتمعية:

- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....

" مع خالص التقدير والاحترام

الباحثة

ملحق 2.3:: أسماء محكمي الاستبيان.

1	د. زياد قنام	مدير معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس
2	أ. جميل المطور	نائب رئيس سلطة جودة البيئة
3	أ. خضر ضراغمه	عضو في لجنة التخطيط والتنظيم والبناء
4	د. ربيع عويس	دكتوراه علم الاجتماع – جامعة القدس أبو ديس
5	مكتب معالم	مكتب استشاري في مجال دراسات تقييم الأثر البيئي
6	أ. أمجد الخراز	مدير دائرة تقييم الأثر البيئي في سلطة جودة البيئة

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1.3	الاستبيان.....	81
2.3	أسماء محكمي الاستبيان.....	88

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	المشاركة المجتمعية كعملية.....	20
1.3	منهج وإجراءات الدراسة.....	33
2.3	ملخص للتحليلات الإحصائية التي أجريت خلال الدراسة.....	34
3.3	مجتمع وعينة مبحوثي الدراسة.....	39
4.3	توزيع عينة المبحوثين على الفئات المختلفة للمجتمع.....	39
5.3	توزيع المبحوثين حسب أعمارهم.....	40
6.3	توزيع المبحوثين بحسب درجاتهم العلمية.....	41
7.3	توزيع المبحوثين حسب التخصص.....	41
8.3	توزيع المبحوثين حسب عدد سنوات الخبرة في مجال العمل البيئي.....	42
9.3	تمثيل بالأعمدة والمنحنى الطبيعي للإجابات على الأهمية النسبية للفقرات F6B، G5A.....	43

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	فقرات ومحاور الاستبيان.....	35
2.3	نتائج اختبار التحليل العاملي.....	36
3.3	معامل كرونباخ ألفا والتجزئة النصفية لمحاور الاستبيان.....	38
4.3	مقارنة قيم (المتوسط الحسابي،الوسيط، المنوال).....	43
5.3	نتائج اختبار Kolmogrov-Smirnov لفحص نوع توزيع البيانات.....	44
6.3	تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لعناصر المشاركة، الشدة النسبية للمعيقات، والأولوية النسبية للمقترحات..	45
7.3	تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول واقع حدوث عناصر المشاركة، ومعيقاتها، وإمكانية تطبيق مقترحات مواجهة المعيقات.....	45
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول عناصر المشاركة المجتمعية (الأطراف المشاركة، الأسس،...الخ) ومعيقاتها وسبل تعزيزها.....	48
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، ومستوى حدوث مشاركتهم في الواقع الفلسطيني.	49
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لمستويات المشاركة المجتمعية ووسائلها، وواقع هذه المستويات فلسطينيا.....	52
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لأسس اختيار وسائل المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، وواقع حدوثها فلسطينيا.....	54
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية لشروط نجاح المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، وواقع اعتمادها فلسطينيا.....	56
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول	58

الأهمية النسبية لأسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي، وواقعها الفلسطيني.....

7.4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية توقيت المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، وتوقيتها في الواقع الفلسطيني..... 60

8.4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الأهمية النسبية الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي، واقعها الفلسطيني..... 61

9.4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الشدة النسبية لمعيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي، ومستوى حدوثها في الواقع الفلسطيني..... 63

10.4 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للأولوية النسبية لمقترحات تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي وإمكانية تطبيقها في الواقع..... 67

11.4 نتائج اختباري Mann Whitney-Kruskal Wallis- لفحص تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم..... 69

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	الإقرار	**أ**
	شكر وعرفان	**ب**
	التعريفات	**ج**
	الملخص	**ه**
	الملخص بالإنجليزية	**ز**
	الفصل الأول: خلفية الدراسة	**1**
1.1	تمهيد	1
2.1	مشكلة الدراسة	2
3.1	مبررات الدراسة	2
4.1	أهمية الدراسة	3
5.1	أهداف الدراسة	3
6.1	أسئلة وفرضيات الدراسة	4
7.1	هيكلية الدراسة	5
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**6**
1.2	مقدمة	6
2.2	عملية تقييم الأثر البيئي	7
1.2.2	تعريف تقييم الأثر البيئي	7
2.2.2	أهمية تقييم الأثر البيئي	8
3.2.2	أهداف تقييم الأثر البيئي	9
4.2.2	مبادئ عملية تقييم الأثر البيئي	11

5.2.2	المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي.....	12
1.5.2.2	مفهوم المشاركة المجتمعية.....	13
2.5.2.2	أهمية المشاركة المجتمعية.....	13
.3.5.2.2	فوائد المشاركة المجتمعية.....	14
4.5.2.2	مستويات المشاركة المجتمعية.....	15
5.5.2.2	الأطراف المشاركة المجتمعية.....	17
6.5.2.2	أسس اختيار وسائل المشاركة المجتمعية.....	18
7.5.2.2	أسباب المشاركة المجتمعية.....	18
8.5.2.2	توقيت المشاركة المجتمعية.....	19
9.5.2.2	مبادئ المشاركة المجتمعية.....	19
10.5.2.2	المشاركة المجتمعية كعملية.....	20
1.10.5.2.2	التخطيط للمشاركة.....	20
2.10.5.2.2	تحديد الأهداف.....	21
3.10.5.2.2	عوامل مهمة في تحديد الخطة.....	21
4.10.5.2.2	تحديد العامة.....	22
5.10.5.2.2	طرق تحديد المشاركين.....	23
6.10.5.2.2	أساليب مشاركة العامة.....	23
7.10.5.2.2	أدوات المشاركة المجتمعية	24
8.10.5.2.2	تقييم عملية المشاركة.....	25
11.5.2.2	معيقات المشاركة	25
3.2	دراسات سابقة.....	27
4.2	نقد الدراسات السابقة.....	31

الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة..... 32

1.3	منهجية وإجراءات الدراسة.....	32
2.3	أداة الدراسة.....	35
1.2.3	صدق أداة الدراسة.....	36
2.2.3	ثبات أداة الدراسة.....	37
3.3	حدود الدراسة.....	38

4.3 خصائص عينات الدراسة..... 40
5.3 اختبار التوزيع البيانات..... 42
6.3 قراءة المتوسطات الحسابية للإجابات..... 44
1.6.3 الأهمية النسبية للعناصر المشاركة والمعيقات والمقترحات..... 44
2.6.3 واقع حدوث عناصر المشاركة..... 44

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها..... 47

1.4 مقدمة..... 47
2.4 واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني..... 47
1.2.4 قراءة عامة في واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي..... 47
1.1.2.4 الأهمية النسبية لعناصر المشاركة..... 48
2.1.2.451 الواقع العام لحدوث عناصر المشاركة..... 48
3.1.2.4 المقارنة بين الأهمية النسبية وواقع الحدوث العام لعناصر المشاركة..... 49
2.2.4 الأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي..... 49
1.2.2.4 الأهمية النسبية لأطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي..... 50
2.2.2.4 واقع أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي..... 51
3.2.2.4 مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع أطراف المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي..... 51
3.2.4 مستويات المشاركة ووسائلها..... 52
1.3.2.4 الأهمية النسبية لمستويات ووسائل المشاركة في عملية التقييم..... 53
2.3.2.4 واقع مستويات ووسائل المشاركة في عملية التقييم..... 54
3.3.2.4 مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع لمستويات ووسائل المشاركة في عملية التقييم..... 54
4.2.4 أسس اختيار وسائل المشاركة..... 54
1.4.2.4 الأهمية النسبية لأسس اختيار وسائل المشاركة في عملية التقييم..... 55
2.4.2.4 واقع أسس اختيار وسائل المشاركة في عملية التقييم..... 55
3.4.2.4 مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع أسس اختيار وسائل المشاركة في 56

عملية التقييم.....
5.2.4 شروط نجاح المشاركة..... 56
1.5.2.4 الأهمية النسبية لشروط نجاح المشاركة في عملية التقييم..... 57
2.5.2.4 واقع لشروط نجاح المشاركة في عملية التقييم..... 57
3.5.2.4 مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع لشروط نجاح المشاركة في عملية..... 57
6.2.4 أسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي..... 57
1.6.2.4 الأهمية النسبية لأسباب إشراك العامة في تقييم الأثر البيئي..... 58
2.6.2.4 واقع لأسباب إشراك العامة في عملية التقييم..... 59
3.6.2.4 مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع لأسباب إشراك العامة في عملية التقييم..... 59
7.2.4 توقيت المشاركة..... 59
1.7.2.4 الأهمية النسبية توقيت المشاركة في تقييم الأثر البيئي..... 59
2.7.2.4 واقع توقيت المشاركة في عملية التقييم..... 60
3.7.2.4 مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع توقيت المشاركة في عملية التقييم..... 61
8.2.4 الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة..... 61
1.8.2.4 الأهمية النسبية للأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في تقييم الأثر البيئي..... 62
2.8.2.4 واقع الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية التقييم..... 62
3.8.2.4 مقارنة بين الأهمية النسبية وواقع الأسس التي تحكم العلاقة بين أطراف المشاركة في عملية التقييم..... 63
3.4 معيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي..... 63
1.3.4 الشدة النسبية لمعيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي..... 65
2.3.4 واقع معيقات المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي..... 66
3.3.4 مقارنة بين الشدة النسبية وواقع حدوث معيقات المشاركة المجتمعية 66
4.4 مقترحات كفيله بتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي..... 67

1.4.4 الأولوية النسبية لمقترحات تعزيز المشاركة المجتمعية وإمكانية تطبيقها..... 67
2.4.4 إمكانية تطبيق مقترحات تعزيز المشاركة المجتمعية وإمكانية تطبيقها..... 68
3.4.4 المقارنة بين الأولوية النسبية وإمكانية تطبيق مقترحات تعزيز المشاركة المجتمعية..... 68
5.4 تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم..... 69
6.4 تلخيص النتائج..... 71

الفصل الخامس: الاستنتاجات والمقترحات..... 74

1.5 الاستنتاجات..... 74
2.5 المقترحات..... 75
3.5 مقترحات بحثية..... 76

المراجع..... 78
فهرس الملاحق..... 89
فهرس الأشكال..... 90
فهرس الجداول..... 91
فهرس المحتويات..... 93